الأسبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس:
مصطفى العلوي

مدير النشر:
الطيب العلوي

■ العدد: 1769 ■ من الجمعة 19 إلى الخميس 25 دجنبر 2025

■ السنة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم

www.alousboue.ma

تحت الأضواء

إعلام الحائط القصير.. الصحافيون يصطدمون بالأبواب المسدودة

تحليل إخباري

مخطط دعم البوليساريو يتحول إلى مشروع لتقسيم الجزائر

سري

سافر مولاي الحسن مؤخرا في هدوء(...) إلى باريس، حيث التحق بوالده الملك محمد السادس الذي كان يقيم هناك في زيارة خاصة.. علما أن ولي العهد يكن تقديرا خاصا للعاصمة الفرنسية، وقد سبق له أن التحق بالملك وفي نفس الظروف(...) خلال زيارة سابقة في نونبر 2024.. وتقول مصادر أخرى إن ترتيبات كبيرة جرت لانتقال البروتوكول الملكي نحو مصر، ربما للقاء قريب مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، أو مجرد زيارة غير رسمية(..).

«هزنا الما»

غرقت مدينة أسفي، وقبلها مات مواطنون تحت أنقاض الحجارة في فاس(..)؛ عشرات القتلى وكأن شيئا لم يكن.. مغرب يغرق، ومغرب رائد، يتزعم إفريقيا على مستوى المنشآت العملاقة والمحافل الرياضية.. بكل تناقض وبسرعتين مختلفتين، يجب دق ناقوس الخطر حتى لا يغرق الحابل والنابل في الوادي السحيق المتجه إلى البحر؛ فكل صورة مشرفة للمغرب تهددها صورة أخرى مستعدة لتجوب العالم في كل حين دون استئذان وفي غفلة من الجميع، مثل هاته الصورة لبائعة الفخار التي قاومت المد الجارف، لتفادي موت محقق، أوصلته «الحملة» إلى زميلاتها في الحرفة دون رحمة ولا شفقة(..).

تفاصيل أخرى داخل العدد

ملف الأسبوع

هل تصدّر الجزائر أزمة القبائل نحو المغرب ؟

متابعات

خبراء يفضحون أسباب غرق مدينة أسفي

كواليس الأخبار

بين السطور

● بقلم: الطيب العلوي

فاجعة «ورا اختها»..

بين فاجعة فاس، التي خلّفت خدشًا في صورة البلاد في زمن المشاريع الكبرى، حيث قضى «عباد الله» نَحْبَهُم تحت أنقاض الحجارة، وبين فاجعة أسفي، حيث المواطنون «هزّهم الما»، والتي تحوّلت مأساتها الإنسانية إلى اختبار حقيقي لمصداقية السياسات العمومية.. لم تفصل بين الحدثين سوى خمسة أيام فقط.

وبغضّ النظر عن التحقيقات القضائية التي اعتدنا متابعتها عقب كل فاجعة، من مساءلة لهذا الطرف أو ذاك، ومن متابعات لا تخلو غالبًا من الطابع الشكلي، بدأ يتضح أن العقاب وحده لا يُنتج أثره المرجو، ليس لأن الموت حدث جديد، بل لأن طريقة التعاطي معه تكشف أعطابًا أعمق من الحدث نفسه؛ فحتى «التعامل المخزني» مع الفواجع، كما أظهرت تجارب(...)، يظل حذرًا من التعاطف العلني، لأنه ليس فعلًا إنسانيًا صرفًا، بل خطوة سياسية محفوفة بالمخاطر.. الزيارة الميدانية، أو الخطاب المباشر، أو التعزية القوية(...)، كلها قد تفتح باب السؤال عن المسؤولية: من تجاهل هذا؟ ومن سمح بذاك؟ وهي أسئلة تقود حتمًا إلى المحاسبة، والمحاسبة نقيض لمنطق منظومة حكم تعود أسسها إلى الدولة السلطانية، تقوم على الاستمرارية أكثر مما تقوم على المساءلة.. لكن ذلك حديث آخر.

إن ما يشتد في دواخلنا ونحن نرى أرواح الناس تسقط بهذا الاستخفاف، هو سؤال الوقاية لا العقاب، وسؤال ما الذي يجب فعله قبل الفاجعة لا بعدها؟ كيف يشعر منتخبون محليون وهم يعبرون شوارع مدنهم وأزقتها؟ هل يمرّون دومًا داخل سيارات رباعية الدفع، أم أحيانا مغمضي الأعين؟ ألا يخجلون وهم يرون الأمور تُترك لهذا المصير، أم أن الوعود الانتخابية تسير في طريق والواقع في طريق آخر؟ ألم تعد هذه الأوضاع تحرّك فيهم شعورًا بالمسؤولية، أم أن الإحساس بها أصلع لا يُنبت ؟

ما وقع في فاس فاجعة رحم الله ضحاياها، وما جرى في أسفي فاجعة رحم الله ضحاياها، وكل واحدة منهما حافلة بالعبر والدروس، غير أن الفاجعة الكبرى، والمستديمة، هي أن نعيش العام المقبل خيبة أمل جديدة، قد تتحول معها البلاد نفسها إلى ضحية، نتيجة الاستمرار في تناوب حكومات مُشكّلة تعجز عن الوفاء بما تعلنه، وتُضعف مع الزمن أسس العلاقة بين الشعب ومن يُفترض أنهم مسؤولون عن تدبير شؤونه.. وزراء بات بعضهم أشبه بملوك طوائف، يتنازعون في صمت حدود مكاتبهم، فبالأحرى التنازل عن مواقعهم، حتى غدت حكايتهم شبيهة بحكايات ألف ليلة وليلة، حيث تسكت شهرزاد كلما أدركها الصباح عن الكلام المباح.

لم تعد لنا القدرة على تحمل فاجعة أخرى، ولا فرصة جديدة نعيش فيها فاجعة الانتخابات، نندب خلالها حظنا، ونلطم وجوهنا، ونبكي باب الحسين، لنخسر مرة أخرى آمالنا ومصداقيتنا، ونعود، ككل مرة، إلى الإشارة بأصابعنا نحو «عدوّنا المشترك»..

وزيرة السياحة خارج تغطية أكبر حدث رياضي في إفريقيا

الرباط. الأسبوع

مع انطلاق نهائيات كأس إفريقيا للأمم بالمغرب، يظهر جليا أن حكومة أخنوش خارج التغطية وغير مواكبة للحدث الإفريقي على الصعيد السياحي والترفيهي، أو وضع برنامج سياحي موازي للترويج لهذا الحدث واستغلاله على جميع المستويات.

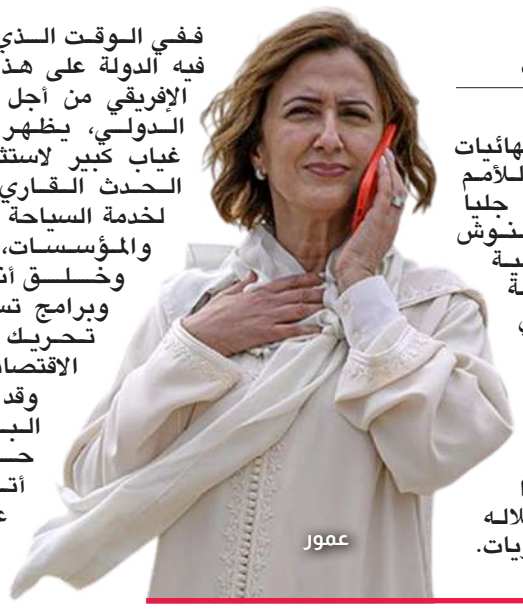

عمور

ففي الوقت الذي تراهن فيه الدولة على هذا الحدث الإفريقي من أجل الإشعاع الدولي، يظهر بالمقابل غياب كبير لاستثمار هذا الحدث القاري الضخم لخدمة السياحة الوطنية، والمؤسسات، والمدن، وخلق أنشطة وبرامج تساهم في تحريك العجلة الاقتصادية.

وقد اعتبرت البرلمانية حنان أتركين، عن فريق الأصالة والمعاصرة، أن احتضان المملكة لتظاهرة رياضية من هذا الحجم، كان يفترض أن يُقابل بخطة استباقية واضحة، وبرامج ترويجية قوية، تواكب الزخم الإعلامي والجماهيري المتوقع، معتبرة أن تظاهرة كأس إفريقيا تشكل فرصة ذهبية للتعريف بالمؤهلات السياحية المتنوعة التي تزخر بها مختلف جهات المغرب، من شواطئ وجبال وصحراء، إلى موروث ثقافي وحضاري غني.

واستغربت البرلمانية من شرود وزارة السياحة، متسائلة عمّا إذا كانت الوزارة تمتلك رؤية متكاملة لتسويق صورة المغرب كوجهة سياحية رائدة، أم أن الأمر سيُختزل مرة أخرى في خطابات عامة وشعارات فضفاضة، دون أثر ملموس على أرض الواقع ؟

صور تنشر لأول مرة

أخنوش وأيام أحمد أولحاج

تنفرد «الأسبوع» بنشر هذه الصورة النادرة للطفل عزيز أخنوش، بنفس النظرة ونفس الملامح تقريبا، أيام التبعية للوالد أحمد أولحاج، الذي كان يبيع المحروقات بالتقسيط، بخلاف الولد الذي يبيع كل شيء بالجملة(...).

بالمناسبة

وافق البرلمان الإسباني على قانون جديد يمنح بموجبه الجنسية إلى الصحراويين المولودين خلال الفترة الاستعمارية الإسبانية للصحراء.

وقد يسمح هذا المقترح الذي تقدم به ائتلاف «سومار»، بتجنيس الصحراويين المزدادين في الصحراء قبل تاريخ 26 فبراير 1976، مع توسيع الحق ليشمل أبناءهم وأحفادهم، بحيث أن هذا القانون قد يمنح الجنسية لقيادات وأعضاء في جبهة البوليساريو، من بينهم إبراهيم غالي (ابن بطوش).

إلياس العماري يتحول إلى «كونان»

الرباط. الأسبوع

يبدو أن إلياس العماري، القيادي النافذ سابقا في حزب الأصالة والمعاصرة، قرر توسيع ذراعه الإعلامي على الصعيد الوطني، للعودة للواجهة من مرآة الصحافة.

وقد أصدر العماري مجلة جديدة خاصة بالتحقيقات الصحفية، تحمل اسم «ملفات»، تهتم بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث صدر العدد الأول الذي يتضمن ملفا خاصا عن شركات الأدوية.

وحسب مصادر مطلعة، فإن إلياس العماري، الذي تحول إلى شخصية المحقق «كونان»(..)، ينتظر الفرصة للعودة للساحة السياسية مع اقتراب الانتخابات التشريعية المقبلة، وربما قد يترشح باسم الأصالة والمعاصرة أو بلون سياسي آخر، مثل حزب الخضر اليساري.

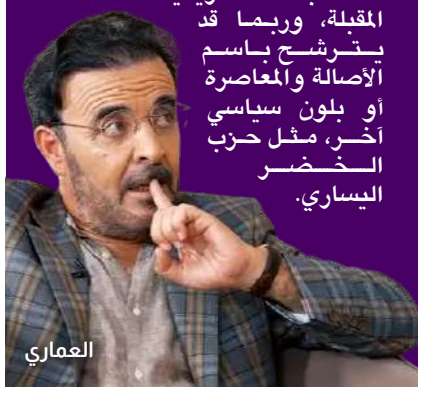

العماري

الحداد.. الغائب الأكبر في فاجعة أسفي

الرباط. الأسبوع

يتساءل العديد من المغاربة والنشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي، عن سبب عدم الإعلان عن الحداد على أرواح المواطنين المغاربة الذين غرقوا في فيضان أسفي، أو الذين سقطت عليهم البنايتان في مدينة فاس، وذلك لأن الأحداث المفجعة التي حصلت، خلفت حزنا كبيرا في قلوب المغاربة من الشمال إلى الجنوب، خاصة مشاهد الناس وهم يقاومون الموت في فيضان وادي الشعبة بأسفي، والفيضان الذي ضرب جماعة في إقليم الرشيدية وخلف سقوط عشرات المنازل، وفي إقليم تنغير وخلف مفقودين..

ويرى العديد من المواطنين أن هناك تقصيرا من قبل السلطات والحكومة، لأن مثل هاته الأحداث والكوارث عندما تقع في دول أخرى، يتم الإعلان عن الحداد، والقيام بالزيارات الميدانية، والتواصل الرسمي مع المواطنين لتخفيف معاناتهم جراء فقدان ذويهم وأقاربهم وممتلكاتهم...

فقد دأب المغرب خلال كل حادث أو كارثة طبيعية، على إعلان الحداد تضامنا مع الضحايا، خصوصا خلال السنوات الماضية، لكن عدم الإعلان عن الحداد وصرف تعويضات لعائلات الضحايا، يثير الاستغراب ويطرح تساؤلات لدى الرأي العام.

المغرب
أرض كرة القدم
onmt
في خدمة السياحة
المكتب الوطني المغربي للسياحة

كواليس الأخبار

لماذا تعارض حكومة أخنوش الاستثمار في مجال صناعة وتكرير البترول ؟

الرباط. الأسبوع

بالرغم من خوصصة الدولة للعديد من القطاعات، وفتح أبوابها أمام الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، مثل قطاع التأمين، والتعليم، والصحة، والنقل والطيران، والاتصال، والمعادن والمناجم والتنقيب عن الغاز، إلا أن هناك تساؤلات تطرح حول أسباب عدم فسح المجال أمام شركات تكرير البترول ومشتقاته، خاصة وأن هناك توجها منذ عقدين نحو خوصصة وتحرير العديد من القطاعات العمومية.

فالعديد من الدول الأوروبية والعربية تتوفر على شركات أجنبية رائدة في مجال تكرير البترول، مثل تونس ومصر والأردن وليبيا، وإسبانيا وبلجيكا وإيطاليا وفرنسا، بينما لا زال المغرب يغلق هذا المجال لأسباب غامضة، رغم أن الدولة يمكن أن تحقق مداخيل مالية وضريبية مهمة من خلال فتح باب الاستثمار أمام الشركات الأجنبية، التي قد تستثمر عشرات ملايير الدولارات في هذا القطاع الحيوي، وتعيد التوازن لقطاع المحروقات، وتخلق تنافسية بين شركات التوزيع، عوض استمرار التركيز الاقتصادي وسياسة الاحتكار التي تنهجها الشركات المسيطرة على السوق والمتحكمة في الأسعار.

والغريب أن سوريا مثلا، التي أنهكتها الحرب لعقد من الزمن ويقودها الرئيس الشرع البعيد عن المجال الاقتصادي، عادت بقوة إلى مجال تكرير النفط وتصديره، وفتحت الباب أمام الشركات البريطانية والأمريكية والسعودية والقطرية للاستثمار في قطاع الطاقة، كما قامت بإعادة تشغيل مصفاة «بانياس» التي تأسست سنة 1974 بطاقة إنتاجية تصل لـ 95 ألف برميل يوميا، لتزويد البلاد بالحاجيات الضرورية من المواد النفطية.

ويتساءل المغاربة اليوم عن سبب غياب الإرادة لدى الدولة لإعادة قطاع التكرير للبلاد، والنهوض بحاجيات المملكة من البترول والمواد النفطية، لا سيما في ظل عمليات التنقيب عنه والتي قد تسفر عن العثور على حقول مستقبلا، مما يتطلب وجود مصفاة داخلية تعمل على إعادة استعماله وتكريره واستخراج المواد الأساسية منه، وتوفير الحاجيات في السوق الوطنية وفق أسعار معقولة، تكون في متناول المواطنين، عوض الأسعار المرتفعة التي تفرضها شركات توزيع المحروقات حاليا، والتي تزيد من تدهور القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة وللطبقة الفقيرة، وتزيد من اغتناء شركات المحروقات على حساب جيوب المغاربة.

فقد وصل سعر برميل النفط 58 دولارا على الصعيد الدولي، في حين لا زالت أسعار المحروقات في السوق الوطنية ما بين 10 و12 درهما، إذ من المفروض أن تكون أقل من 10 دراهم بعد انخفاض ثمن البرميل في السوق الدولية، مثل ما يحدث في بلدان أخرى، لكن بسبب جشع شركات المحروقات بقيادة «أفريقيا غاز»، يتم تحديد الثمن لضمان فارق الأرباح.

الوزراء يتحاشون النزول عند المواطنين ضحايا الكوارث

الرباط. الأسبوع

انتقد نشطاء التواصل الاجتماعي والحقوقيون غياب رئيس الحكومة عزيز أخنوش وبقية الوزراء، عن الحوادث التي تقع للمواطنين المغاربة، والمرتبطة بالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو الحرائق أو سقوط المنازل..

وبالرغم من حدوث ثلاث فيضانات خلال الأسبوع الجاري، في أسفي وبلدة الجرف بإقليم الراشيدية وإقليم تنغير وفاجعة فاس، إلا أن رئيس الحكومة ووزراؤه لم يقوموا بزيارة تلك المدن رغم سقوط ضحايا، ربما لأنهم من الفقراء والطبقة الكادحة ولا يليق بمنصب ومستوى رئيس الحكومة الملياردير، أن ينزل من برجه العالي إلى الأوحال والأزقة المتسخة والمنازل الطينية المهدمة، للقاء المتضررين.

ويبدو أن رئيس الحكومة يهتم فقط بالمؤتمرات المتعلقة بالاستثمار ومناخ المال والأعمال، واللقاءات الراقية مع كبار مسؤولي الدول الأوروبية والإفريقية، وليس لديه الوقت للقيام بزيارة المناطق والأقاليم المتضررة، للوقوف على معاناة المواطنين، أو أنه يهرب من مواجهة المتضررين والضحايا لعدم رغبته في تفعيل صندوق الكوارث الطبيعية.

وأصبحت الحكومة أمام ضغط شعبي متزايد ومطالب بتحديد المسؤوليات ووضع سياسات للوقاية من الأخطار الطبيعية، بحيث انتقدت فعاليات مدنية وحقوقية برودة الحكومة ورئيسها في التعاطي مع الحوادث وتجاهلها لأوضاع ومعاناة المواطنين، والاهتمام فقط بالأنشطة الحزبية الأسبوعية ذات الأهداف الانتخابية.

وقد شرعت فعاليات مدنية من المجتمع المدني وهيئات وجمعيات حقوقية، في دراسة الخطوات القانونية الممكنة ضد الحكومة، للمطالبة بتعويض المواطنين المتضررين في ظل سياسة التجاهل واللامبالاة.

لشكر يصل إلى المرحلة النهائية في «تملك» الاتحاد الاشتراكي

الرباط. الأسبوع

يسود استياء كبير داخل أوساط حزب الاتحاد الاشتراكي، بعد ظهور تشكيلة المكتب السياسي للحزب، والتي تضم المقربين والأبناء والأصدقاء، حيث تم اتهام الكاتب الأول للحزب، إدريس لشكر، بتكريس الزبونية والمحسوبية في انتقاء لائحة المكتب.

كما تم اختيار أسماء أخرى أثارت القيل والقال بسبب منطق القرابة العائلية في التعيينات، مثل غسان باحو، ابن شقيقة لشكر، وطارق المالكي نجل الحبيب المالكي، ورجاء البقالي ابنة رجل الأعمال والبرلماني الأمين البقالي، وصابرين الموساوي ابنة عبد السلام الموساوي المقرب من لشكر.

وحسب مصادر مطلعة، فإن اختيارات لشكر للمكتب السياسي أدت إلى احتقان في صفوف الاتحاديين، الذين قرروا الانسحاب من هياكل الحزب وتقديم استقالاتهم من المجلس الوطني ومن الشبيبة، لكون تشكيلة المكتب السياسي لم تكن وفق الشروط الموضوعية والكفاءة وإنما اعتمدت منطق الولاء والقرابة، وفق تعبيرهم.

لشكر

نقابة التعليم العالي تتهم الميداوي بتغييب المقاربة التشاركية

الرباط. الأسبوع

أكد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي رفضه القاطع لمشروع قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم 59.24، بسبب غياب المقاربة التشاركية في إعداده، منتقدا مصادقة الحكومة عليه وإحالته على البرلمان دون أي تشاور مع النقابة ومكونات الجامعة العمومية.

وحمل المكتب المسؤولية للوزارة والحكومة عن تداعياته المحتملة على مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي، مؤكدا رفضه للعديد من المقتضيات التي تمس استقلالية الجامعة عبر إحداث مجلس الأمناء، وتشجيع التعليم العالي الخاص على حساب العمومي، وضرب مجانية التعليم، وتقزيم تمثيلية الأساتذة الباحثين، وتكريس منطق التعيين بدل التباري، معتبرا أن هذه التوجهات تهدد وحدة التعليم العالي، وتعمق الفوارق الاجتماعية، وتمس بمصداقية الشهادات الوطنية، كما تشكل تراجعا عن مكتسبات تاريخية ناضلت من أجلها أجيال من الأساتذة، داعيا إلى التعبئة الشاملة للدفاع عن حق أبناء الشعب المغربي في تعليم عال عمومي، مستقل ومجاني.

الميداوي

مغاربة الصومال ينتظرون تفاعل وزارة بوريطة مع مطلب الترحيل

الرباط. الأسبوع

يعاني ستة مغاربة من ظروف مزرية في أحد سجون الصومال منذ أكثر من عامين، رغم حصولهم على البراءة من المحكمة العليا في ولاية بوتلاند، والتي منحتهم حق المغادرة بشرط توصل السلطات بتصريح من وزارة الخارجية المغربية.

وينتظر الشباب المعتقلون في الصومال تفاعل وزارة الخارجية مع الطلبات التي تقدمت بها عائلاتهم منذ سنة تقريبا، من أجل إصدار تصاريح الترحيل للمغرب والتي تبقى من اختصاص السفارة المغربية في كينيا، المكلفة بالمغاربة المقيمين في الصومال.

وحسب مصادر مطلعة، فقد أجرت منظمة الصليب الأحمر عدة اتصالات مع وزارة الخارجية المغربية، من أجل التدخل وتسوية وضعية المعتقلين العالقين هناك، بعدما حصلت على موافقة من قبل وزارة العدل الصومالية من أجل ترحيلهم للمغرب، بشرط صدور وثيقة من وزارة الخارجية المغربية تطلب ذلك.

وتلتمس عائلات وأسر المعتقلين الذين حصلوا على البراءة من قبل القضاء الصومالي، تدخل السلطات المغربية من أجل ضمان عودتهم للمغرب، مؤكدة استعدادهم لأي محاكمة والمثول أمام القضاء إذا كانوا مذنبين، عوض تركهم في سجن مثل المقبرة يفتقر لمقومات الحياة، ويبقى السؤال لماذا تصمت وزارة الخارجية عن هذه المأساة ولا تعمل على إعادة هؤلاء المواطنين المغاربة لأمهاتهم ولأبنائهم ؟

بوريطة

في ذمة الله

﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴾

صدق الله العظيم

تلقينا بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره، نبأ وفاة المناضل الكبير محمد بهيج، يوم 15 دجنبر الجاري بالرباط.

الفقيد كان قيد حياته من مؤسسي الجامعة الوطنية للماء الصالح للشرب، وانتخب أول كاتب عام لها، كما شغل عدة مسؤوليات قيادية داخل الأجهزة الوطنية والجهوية (مسؤول الاتحاد الجهوي لنقابات الرباط سلا)، كما مثل الاتحاد المغربي للشغل في عدة منظمات ومؤتمرات نقابية عربيا، إفريقيا ودوليا.

وبهذه المناسبة الأليمة، تتقدم «الأسبوع» بأصدق المواساة والتعازي لأسرة الفقيد وذويه وأصدقائه، سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يلهم ذويه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

كواليس الأخبار

تحت الأضواء

إعلام الحائط القصير.. الصحافيون يصطدمون بالأبواب المسدودة

الرباط الأسبوع

يعاني العديد من الصحافيين والإعلاميين والباحثين، من صعوبات كبيرة في الوصول إلى المعلومة المتعلقة بالقطاعات الحكومية والإدارات والمؤسسات العمومية والبرلمان والقضاء والمجلس الأعلى للحسابات والجماعات والعمالات، حول البرامج أو المشاريع والإجراءات أو نتائج التحقيقات والاستطلاعات، حيث يصطدمون بأبواب مغلقة أو تماطل في الحصول على المعلومة رغم وجود القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والذي ينص على تمكين العموم من المعلومة المطلوبة.

يطرح الحق في الوصول إلى المعلومة، إشكالية كبيرة لدى الصحافيين، خاصة الراغبين في إنجاز تقارير أو مواضيع تتعلق بتدبير الشأن العام أو تتبع برامج أو مشاريع عمومية رصدت لها ملايير الدراهم، أو صفقات عمومية لمعرفة مصيرها، لا سيما في ظل المشاكل والتعثرات التي تعرفها بعض المشاريع التي لا تخرج لحيز الوجود، مثل برامج تأهيل المدن العتيقة، أو بناء المستشفيات الإقليمية، أو معالجة المنازل الآيلة للسقوط، أو مشاريع الماء، وغيرها.

ويرى باحثون أن الحق في الحصول على المعلومة حق إنساني وجزء جوهري لتعزيز الشفافية وروح المسؤولية والديمقراطية التشاركية في الوقت الذي تنتشر فيه ثقافة السرية والتعتيم من قبل العديد من الجهات، ومن أجل الممارسة السليمة لهذا الحق وتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، وجب العمل من خلال مجموعة من الآليات، ووضع البنيات التحتية الأساسية من موارد بشرية لأجل صيانة ترتيب أرشفة المعلومات، ونشر أسماء الأشخاص المكلفين بمنح المعلومات لطالبيها على المواقع الإلكترونية للهيئات والمؤسسات الملزمة بذلك.

وحسب تقرير لجمعية «سمسم مشاركة مواطنة»، فإن نسبة الاستجابة العامة لم تتجاوز 33.33 %، حيث تم التوصل بـ 34 ردا فقط من أصل 102 طلب إلكتروني غير استعجالي، تم تقديمها عبر بوابة «شفافية» إلى 60 مؤسسة وهيئة على المستويين المحلي والوطني، وذلك خلال الفترة الممتدة من دجنبر 2023 إلى فبراير 2025، حيث يؤكد الرقم ضعف تجاوب عدد كبير من المؤسسات والهيئات المعنية، ومحدودية النشر الاستباقي للمعلومات، وتفاوت جودة الإجابات المقدمة، مما يحد من الأثر الفعلي لهذا الحق الدستوري في تعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وأكد التقرير أن الحق في الحصول على المعلومات في المغرب يوجد اليوم عند مفترق طرق، فمن جهة تتوفر له الأرضية الدستورية والقانونية والمؤسساتية الأساسية، ومن جهة ثانية، يكشف الواقع عن فجوة واضحة بين النص والتطبيق، ويمثل تجاوز هذه الفجوة رهانا ديمقراطيا حقيقيا، يتطلب مراجعة القانون بما يحد من الاستثناءات الفضفاضة، ويقوي آليات المراقبة، مشددا على ضرورة الاستثمار في التكوين والتحسيس وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والإعلام، من أجل تحويل هذا الحق من نص قانوني إلى ممارسة مواطنة يومية تساهم في تعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وترسيخ الحكامة الجيدة.

فالنص القانوني، رغم تنصيصه على مبدأ النشر الاستباقي، لا يزال يتضمن صياغات تضعف طابعه الإلزامي، مثل عبارة «في حدود الإمكان»، ما يفتح المجال لتأويلات تحد من نجاعته العملية وتفرغ هذا المبدأ من بعده الإلزامي، حيث يؤكد التصنيف العالمي للحق في الحصول على المعلومات هذه المحدودية باحتلاله المرتبة 92 من أصل 140 دولة، بتنقيط 74 نقطة من أصل 150، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين الإطار القانوني الوطني والمعايير الدولية المعتمدة.

المغاربة بين ريع «الكريمات» وأفضلية التطبيقات الحديثة

الرباط. الأسبوع

قال مركز السياسات للجنوب الجديد، المقرب من مؤسسة كبرى(...)، أن تراخيص النقل (الكريمات) يعد نموذجا للريع والزبونية، والذي لا يساهم في تطوير قطاع النقل.

وأبرز المركز أن نظام الترخيص المعروف بـ«الكريما» الذي يعود إلى سنة 1963، انحرف عن أهدافه الأصلية ليتحول إلى آلية لإنتاج الريع والزبونية، معتبرا أن الإشكالية ليست في النقل عبر التطبيقات الرقمية، لأنها مجال يتطور بوتيرة أسرع بكثير من الإطار القانوني المنظم له، بل في النظام الحالي الذي يقوم على تراخيص فردية تمنحها الإدارة دون معايير واضحة أو مساطر تنافسية، إلا أنه مع مرور الوقت، تحول إلى نموذج ريعي، حيث يتحمل السائقون كامل المخاطر المالية والمهنية، بينما لا يحصلون في المقابل على حماية اجتماعية حقيقية أو استقرار مهني.

وأشار المركز إلى أن الإصلاح يجب أن يعترف قانونيا بأنشطة النقل عبر المنصات الرقمية، وأن يضع شروط ولوج عادلة وشفافة تشمل التراخيص والتأمين والجباية، بما يضمن منافسة متكافئة مع قطاع سيارات الأجرة التقليدي.

السكوري يقنع الحكومة بالزيادة في الحد الأدنى للأجور انطلاقا من 2026

الرباط. الأسبوع

صادق المجلس الحكومي المنعقد يوم الخميس 18 دجنبر 2025، على مشروع مرسوم رقم 2.25.983 بتحديد مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية، والذي يقارب زيادة بنسبة 5 % في مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر في كل من النشاطات الفلاحية ابتداء من فاتح أبريل 2026، والنشاطات غير الفلاحية ابتداء من فاتح يناير 2026، وذلك في إطار تنزيل الشطر الثاني من الزيادة المقررة في الحد الأدنى للأجور المضمنة في الاتفاق الاجتماعي ثلاثي الأطراف الموقع بتاريخ 22 أبريل 2022 بين الحكومة والمنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا والمنظمات المهنية للمشغلين ممثلة في الاتحاد العام لمقاولات المغرب والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية، والمرتبطة بتحسين الدخل لفائدة أجراء القطاع الخاص.

السكوري

وقد حدد المرسوم رقم 2.19.422 الصادر في 26 يونيو 2019، مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر خلال سنة 2021 على الشكل التالي: في النشاطات غير الفلاحية SMIG : 14.81 درهما عن ساعة شغل، وفي النشاطات الفلاحية SMAG : 76.70 درهما عن يوم شغل.

كما حدد الاتفاق الاجتماعي الثلاثي الأطراف الموقع بتاريخ 30 أبريل 2022 بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين من منظمات مهنية للمشغلين ممثلة في الاتحاد العام لمقاولات المغرب والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية والمنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا، (حدد) زيادة في مبالغ الحد الأدنى القانوني للأجر بنسبة 10 % في النشاطات غير الفلاحية و15 % في النشاطات الفلاحية.

وبخصوص المرسوم رقم 2.25.983، فسيقر الشطر الثاني من الزيادة، لتصبح مبالغ الحد الأدنى القانوني على الشكل التالي: زيادة 5 % في النشاطات غير الفلاحية ابتداء من فاتح يناير 2026 (17.92 درهما عن ساعة شغل)، وزيادة 5 % في النشاطات الفلاحية ابتداء من فاتح أبريل 2026 (97.44 درهما عن يوم شغل).

ما خفي

دخل وزير في الحكومة دائرة الاتهامات، بعد أن أشارت إليه الأصابع في شن حرب ضد «آل التامك»، حيث يختلط ما هو سياسي بما هو انتخابي، وما هو أبعد هو قرب الوزير من أصوات مناوئة، متخصصة في الاحتجاجات(..)، استفاد بعضها من مناصب على المقاس في الرباط كريع، والمعركة مستمرة.. في انتظار تدخل أخنوش الذي وصله الملف(..).

مدعومة أمميا.. تكشف الدبلوماسية المغربية ضغوطها على إيطاليا، المرتبطة دوما بالجزائر في المجال الطاقي، والتي لا زالت تظهر موقفا حذرا إزاء ملف الصحراء(...).

على بعد يوم واحد عن انطلاق كأس إفريقيا بالمغرب، لا زالت استراتيجية تسويق حقوق البث التي اعتمدتها «الكاف» تثير توترا في بعض العواصم الإفريقية، التي ترى فيها تمييزا سلبيا ضدها، وتضع رئيس الاتحاد الإفريقي لكرة القدم تحت ضغط كبير..

بعد فرنسا والولايات المتحدة، تستعد الإمارات العربية لشن «هجوم اقتصادي»، فوق الأراضي الصحراوية المغربية، وذلك بدعم كبير من مؤسسة التمويل الدولية للتنمية الأمريكية، الله يسخر(...).

عاد مهاجر مغربي من الخارج، قضى سنوات طوال في العمل في ظروف صعبة، يوفر فيها من قوته ومن لباسه، ليجمع مبلغا لا يتعدى 15.000 أورو، وعند وصوله لباب سبتة، سأله الجمارك عما إذا كانت هناك أموال يصرح بها، والتي كان صادقا في التصريح بها، إلا أن «صدقه» جره إلى دفع غرامة 10 % من إجمالي السومة.. ليبقى المال القليل النقي يُعامل كتهريب، والكبير يستمر في سلك المسارات الخاصة(...).

حظي الوزير السابق أوجار، الرجل الذي خرج، خارج الإطار المعروف لحزب التجمع الوطني للأحرار بإحياء المعارضة الراديكالية(..)، بتأييد كبير من لدن الجناح «السري» لأخنوش في تزنيت داخل البرلمان، بعد أن وقف أحدهم داخل لجنة نيابية، ليهاجم ما سماه «محاكم التفتيش» التي حاولت النيل من أوجار(..)، ما يرجح أن العملية أقرب إلى تقاسم أدوار برعاية أخنوش، وليست حرية تعبير من طرف أوجار(..).

بعدما تخلى عنها وزير العدل عبد اللطيف وهبي، حصلت سامية شكري (من البام) المديرة المركزية السابقة بوزارة العدل، على منصب جديد بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مكلفة برقمنة الإدارة، وهو المنصب الذي كانت تشغله داخل وزارة الوظيفة العمومية سابقا كمديرة لنظم المعلومات.

ملف الأسبوع

التاريخ يعيد نفسه

هل تصدّر الجزائر أزمة القبائل نحو المغرب ؟

كانت منطقة المغرب الكبير يوم 14 دجنبر الجاري، على موعد مع حدث سيكون له ما بعده، ويتعلق الأمر بإعلان منطقة القبائل شرق الجزائر، عن استقلالها، ما جعل الجارة الشرقية في حرج، خاصة وأن دستورها ينص صراحة على «دعم الشعوب في تقرير مصيرها»؛ فأمر إعلان استقلال القبائل ستكون له عواقب حتى على المغرب، وباقي البلدان.. إذ من المحتمل أن تنطلق في القبائل حركة مسلحة، ومن الممكن - كما هي عادتها - أن تتهم الجارة الشرقية بلدان الجوار بدعمها، ومن طبيعة الحال ستكون أول دولة توجه إليها التهمة هي المغرب. يقدم هذا الملف محطات تاريخية اتهمت فيها الجزائر المغرب بدعم حركة القبائل، كما يقدم رسالة أرسلتها الجارة الشرقية سنة 1979 إلى هيئة الأمم المتحدة، تتهم فيها المغرب بإلقاء السلاح في القبائل ودعم أعمال إرهابية داخل الجزائر خلال الحداد على وفاة الرئيس الجزائري هواري بومدين.

أعد الملف: سعد الحمري

اتهام المغرب بدعم القبائل بدأ سنة 1963

إن للجزائر تاريخ طويل في اتهام المغرب بدعم حركة «الماك» في منطقة القبائل، وكانت أول مرة بعد استقلال الجزائر مباشرة؛ فقبل حرب «الرمال» بقليل، اندلعت حركة تمرد في منطقة القبائل برئاسة المقاوم كريم بلقاسم، وقد تزامن ذلك مع الحرب الكلامية بين المغرب والجزائر بسبب مشكلة الحدود، التي أدت إلى حرب «الرمال» في أكتوبر 1963، لكن الغريب في الأمر، أن وسائل الإعلام الجزائرية الرسمية، رغم أنها كانت بدائية في تلك المرحلة، شنت حربا على المغرب واتهمته بدعم وتمويل حركة كريم بلقاسم.

وجد المغرب نفسه مجبرا على توضيح حقيقة الموضوع، لذلك عقد الملك الراحل الحسن الثاني ندوة صحفية يوم 24 أكتوبر 1963، بمقر بلدية مراكش، حضرها مراسلون صحفيون دوليون، ورغم أن موضوعها كان هو تسليط الضوء وتقديم وجهة نظر الحكومة المغربية حول مشكلة الحدود، إلا أن الملك أبى خلال أطوار هذه الندوة الصحفية، إلا أن يتطرق للمزاعم الجزائرية حول دعم المغرب للحركة المسلحة الأولى لمنطقة القبائل بعد الاستقلال، ويعمل على دحضها، حيث كانت الدعاية الجزائرية تقول بأن المغرب استقبل كريم بلقاسم في طنجة ويقود منها حركة التمرد، فنفى الملك الحسن الثاني أن يكون كريم بلقاسم في المغرب، وقدم دليلا قاطعا، حيث أوضح أن بلقاسم طلب اللجوء في سويسرا واستجابت الحكومة السويسرية لطلبه، ووقع التزاما بعدم القيام بأي عمل سياسي فوق أراضيها، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تتهم المغرب باحتضانه.

> رسالة جزائرية سنة 1979 تتهم المغرب بـ«إنزال شحنة أسلحة في منطقة القبائل»

انتهت هذه المرحلة، ثم استمرت العلاقات بين البلدين في التوتر كما يعلم الجميع، حتى جاء حدث المسيرة الخضراء، الذي كان له ما بعده، ويتعلق الأمر بمرض الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، وتوفي يوم 27 دجنبر 1978،

11

تبون وشنقريحة

ومنع الوفد المغربي من تشييع جنازته.

وبعد وفاته مباشرة، عثرنا على وثيقة في أرشيف هيئة الأمم المتحدة، متاحة للعموم للاطلاع عليها، مؤرخة بـ 29 يناير 1979، تحت رقم S/13057، الوثيقة أرسلتها وزارة الخارجية الجزائرية إلى البعثة الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة، من أجل تسليمها إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتلتمس منه البعثة الجزائرية أن يتكرم بتوزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن.

جاء في تفاصيل الرسالة تذكير باحتجاج سابق قدمته الجارة الشرقية إلى مجلس الأمن، حيث ذكرت الرسالة أنه «في الشهر الماضي، عندما كانت الجزائر تشعر بقلق عميق بشأن الحالة الصحية للرئيس بومدين، أكدت الجزائر لمجلس الأمن أن طائرة أجنبية حلقت على ارتفاع منخفض فوق البحر، وقامت بإلقاء كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات على بعد 1500 كيلومتر من السواحل الجزائرية، جنوب رأس سيغلي، على بعد حوالي 150 كيلومترا شرق العاصمة».

كما ذكرت الرسالة أن قوات الأمن، التي أبلغها السكان على الفور، صادرت كامل الشحنة، ثم تطرقت الرسالة إلى مصدر هذه الشحنة الضخمة، حيث أوضحت أن «التحقيق أثبت بشكل قاطع ومؤكد هوية الطائرة»، وجاء في الرسالة: «كانت الطائرة عسكرية مغربية من طراز هرقل C.130، وقد تمت عملية الإنزال بالمظلات من المغرب من قبل أجهزة المديرية العامة للدراسات والتوثيق بقيادة العقيد الدليمي، وقد كلف العقيد هارشي، بمساعدة المقدم حسني مصطفى والنقيب حسن، بتنفيذ هذه العملية. غادرت الطائرة المغربية من طراز C.130، مع حمولتها، قاعدة القنيطرة يوم الأحد 10 دجنبر 1978 على الساعة 19:45 متجهة إلى نقطة سيغلي».

وتابعت الرسالة: «وقد شكل هذا الاعتداء المتعمد الذي نفذته السلطات المغربية، انتهاكا خطيرا لسيادة بلدنا وسلامته الإقليمية، وخرقا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، كما شكل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة وخطرا على السلام الدولي، وقد أعربت الحكومة الجزائرية، التي تشعر بقلق مشروع إزاء هذا الانتهاك الصارخ لسيادة أراضيها وسلامتها الوطنية، عن إدانتها الشديدة لهذا العمل العدواني، ورفعت احتجاجها الشديد عليه».

ثم تناولت الرسالة حادثة أخرى ادعتها الجزائر يوم 26 يناير 1979، حيث جاء في الرسالة: «واليوم، في الوقت الذي لا تزال فيه الجزائر في حداد على الرئيس هواري بومدين، وتُعقد أعمال المؤتمر الرابع للجبهة التحريرية الوطنية، أجد نفسي مرة أخرى من الواجب المؤلم أن ألفت انتباهكم إلى مسؤولية السلطات المغربية عن المحاولات الإجرامية التي تعرض لها سكان مدينة مغنية الجزائرية، في 26 يناير 1979، في الواقع، في 26 يناير الماضي، أي عشية افتتاح المؤتمر الرابع للجبهة الوطنية للتحرير، وأصيب 17 شخصا في مغنية بجروح جراء انفجار عبوة ناسفة مزودة بنظام تفجير كهربائي وضعها مواطن مغربي بتحريض من السلطات المغربية، وفي اليوم نفسه، تم العثور على حقيبة تحتوي على متفجرات وثلاثة قنابل يدوية ومفجر في محطة الحافلات في وهران. وأخيرا، في 28 يناير 1979، ألقى الأمن القبض على مواطن مغربي كان يحمل قنبلة مزودة بنظام إشعال متطور في مدينة مغنية، واعترف هذا الشخص بأن الأجهزة المغربية كلفته بالقيام بعمل إجرامي».

وكتعليق منا على ما جاء في هذه الرسالة: ألم تقم السلطات الجزائرية بطرد كل المغاربة من ترابها في المسيرة السوداء أواخر سنة 1975، كرد فعل على المسيرة الخضراء في الصحراء المغربية؟ فكيف بقي شخص مغربي في الجزائر لمدة أربع سنوات ؟

وتابعت الرسالة: «تلفت الجزائر، مرة أخرى، انتباه المجتمع الدولي إلى العواقب الوخيمة التي قد تنجم حتما عن تكرار مثل هذه الأعمال الاستفزازية والعنيفة، التي تأتي في أعقاب التهديدات المتكررة بانتهاك حدودها الوطنية التي يطلقها المغرب بانتظام».

وختمت الرسالة بموضوع بعيد عن الاعتداء الذي تعرضت له الجزائر كما تدعي، وهو موضوع الصحراء، حيث جاء في الرسالة: «كما أن المغرب لا يزال يتجاهل الأخلاق الدولية وقرارات منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة التضامن الإفريقي، وحركة عدم الانحياز، في معارضة حق الشعب الصحراوي المشروع في تقرير المصير والاستقلال، الذي أكدته مؤخرا بشكل رسمي الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهكذا، فإن المغرب، الذي لم يتوقف عن عرقلة جهود الجميع من أجل التهدئة والبحث عن

لم تتم إثارة قضية القبائل بين المغرب والجزائر منذ الثمانينات، حتى سنة 2021، عندما قام عمر هلال، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، بالرد، بشكل مفصل، على التدخل الاستفزازي لرمطان لعمامرة، وزير الخارجية الجزائري، خلال المناقشة الوزارية العامة في اجتماع حركة عدم الانحياز، والذي عقد بشكل افتراضي يومي 13 و14 يوليوز 2021، وقال: **«الوزير الجزائري، الذي يقف كمدافع قوي عن حق تقرير المصير، ينكر هذا الحق نفسه لشعب القبائل. تقرير المصير ليس مبدأ مزاجيا، ولهذا السبب يستحق شعب القبائل الشجاع، أكثر من أي شعب آخر، التمتع الكامل بحق تقرير المصير».**

كانت الجزائر في مارس 1980، على موعد مع ما يعرف بالربيع الأسود، أو أحداث تيزي وزو، التي راح ضحيتها العديد من الأمازيغ، **وعندما سئل الملك الحسن الثاني عما حدث في الجزائر، نفى أن يكون هناك صراع بين العرب والأمازيغ، وأكد أنه لا يريد أن يقدم تحليلا يؤول على أن ملك المغرب يتدخل في السياسة الداخلية للجزائر،** وأشار إلى أن وضع المغرب مخالف جملة وتفصيلا عن الجزائر بخصوص علاقة العرب والأمازيغ..

حل عادل ودائم لهذه المشكلة، وهو ما تتمنى شعوب المنطقة والمجتمع الدولي بأسره، ينخرط اليوم في مغامرة جديدة، معتقدا على الأرجح أن الظروف التي يعيشها الشعب الجزائري حاليا قد تسمح له بالاعتداء على سيادته ومكتسبات ثورته دون عقاب».

وتم ختم الرسالة بالتالي: «إنني، وأنا أشجب اليوم بشدة موقف الحكومة المغربية، أطلب منكم، سيدي الرئيس، أن تبلغوا منظمتنا على النحو الواجب بهذه الوقائع والظروف التي أحاطت بها والعواقب الخطيرة التي قد تترتب عليها.

إن الجزائر، وإدراكا منها لمسؤولياتها تجاه حرية جميع شعوب المنطقة، ولا سيما الشعب الصحراوي، والروابط الأخوية الوطيدة التي تربطها بالشعب المغربي، تحتفظ بحقها في اتخاذ جميع التدابير المناسبة بشكل مشروع للدفاع عن سيادتها الوطنية وأمن مواطنيها.

وعلى أية حال، أود أن أكرر ثقتي في جميع التدابير المناسبة التي ترى ضرورة اتخاذها للمساهمة في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة دون المساس بتطبيق حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير».

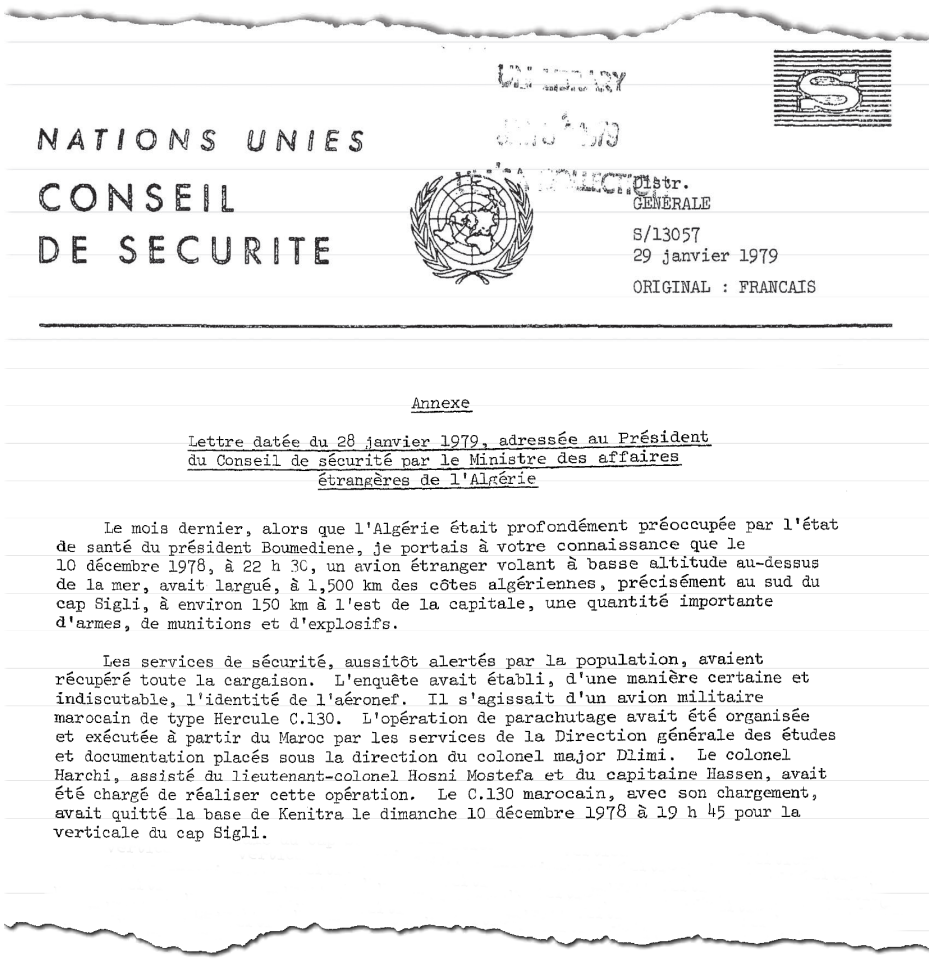

NATIONS UNIES

CONSEIL DE SECURITE

S

Distr.
GENERALE

S/13057
29 janvier 1979

ORIGINAL : FRANCAIS

Annexe

Lettre datée du 28 janvier 1979, adressée au Président du Conseil de sécurité par le Ministre des affaires étrangères de l'Algérie

Le mois dernier, alors que l'Algérie était profondément préoccupée par l'état de santé du président Boumediene, je portais à votre connaissance que le 10 décembre 1978, à 22 h 30, un avion étranger volant à basse altitude au-dessus de la mer, avait largué, à 1,500 km des côtes algériennes, précisément au sud du cap Sigli, à environ 150 km à l'est de la capitale, une quantité importante d'armes, de munitions et d'explosifs.

Les services de sécurité, aussitôt alertés par la population, avaient récupéré toute la cargaison. L'enquête avait établi, d'une manière certaine et indiscutable, l'identité de l'aéronef. Il s'agissait d'un avion militaire marocain de type Hercule C.130. L'opération de parachutage avait été organisée et exécutée à partir du Maroc par les services de la Direction générale des études et documentation placés sous la direction du colonel major Dlimi. Le colonel Harchi, assisté du lieutenant-colonel Hosni Mostefa et du capitaine Hassen, avait été chargé de réaliser cette opération. Le C.130 marocain, avec son chargement, avait quitté la base de Kenitra le dimanche 10 décembre 1978 à 19 h 45 pour la verticale du cap Sigli.

■ وثيقة تؤرخ لرسالة الجزائر إلى الأمم المتحدة تتهم المغرب بدعم القبائل

مخالف جملة وتفصيلا عن الجزائر بخصوص علاقة العرب والأمازيغ.

ثم كانت الجارة الشرقية على موعد مع أحداث أخرى من جديد سنة 1988، عندما نددت نقابة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (سوناكوم) بالفساد، وقد ظهرت مناوشات بعدة أحياء في العاصمة الجزائرية، لتتفجر الأحداث حينما اعترضت مجموعة من الشباب وسط حي «باب الوادي» الشعبي، حافلة، وأنزلوا كل ركابها وأضرموا النار فيها، ثم توسعت الاحتجاجات في اليوم الموالي لتشمل العديد من الولايات أهمها تيزي وزو، واستهدف المحتجون كل ما يرمز للدولة الجزائرية، مثل المقرات الحكومية والأمنية، وتدخلت الدولة بقوة، ما أسفر عن مقتل أزيد من 120 شخصا حسب الإحصائيات الرسمية، ونحو 500 حسب نشطاء، كما تم اعتقال أكثر من 15 ألف شخص، ويوم 10 أكتوبر من السنة نفسها، ظهر الرئيس الشاذلي بنجديد على شاشة التلفزة الرسمية، ودعا المواطنين إلى التعقل، ووعدهم بإصلاحات سياسية واقتصادية.

أما رأي الحسن الثاني في هذه الأحداث، فقد حمل المسؤولية لنظام الحزب الواحد في الجزائر، لأنه تحول إلى «حزب بوليسي».

وقد لقيت نصيحة الحسن الثاني صدى إيجابيا في الجزائر، فانطلاقا من تلك السنة، اعترفت سلطات البلد بالتعددية السياسية، حيث أظهرت السلطة بعض التسامح مع «الحركة الثقافية الأمازيغية» التي قادت الحركات الاحتجاجية، وفي العام الموالي، أسس سعيد سعدي، رفقة مناضلين من هذه الحركة، «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، وهو حزب علماني معارض، ثم نظمت انتخابات نزيهة فازت خلالها «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، قبل أن يتدخل الجيش ويفرض الأمر الواقع بوأد هذه التجربة في مهدها، وتدخل البلاد بعد ذلك فيما يعرف بـ«العشرية السوداء».

لم تتم إثارة قضية القبائل بين المغرب والجزائر منذ ذلك التاريخ، حتى سنة 2021، عندما قام عمر هلال، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، بالرد، بشكل مفصل، على التدخل الاستفزازي لرمطان لعمامرة، وزير الخارجية الجزائري، خلال المناقشة الوزارية العامة في اجتماع حركة عدم الانحياز، والذي عقد بشكل افتراضي يومي 13 و14 يوليوز 2021.

ففي مذكرة وجهها إلى الرئاسة الأذربيجانية للحركة، ووزعت على جميع الأعضاء، أعرب الدبلوماسي المغربي عن استغرابه الشديد لاختيار الوزير الجزائري، الذي تطرق لموضوع قضية الصحراء المغربية خلال أول تصريح له في محفل دولي، منذ تعيينه على رأس دبلوماسية بلاده، مشددا على أن قضية الصحراء المغربية التي تندرج حصرا ضمن اختصاص مجلس الأمن الدولي، لم تكن مدرجة على جدول أعمال الاجتماع ولا ترتبط بموضوعه، وأبرز السفير هلال أن الغالبية العظمى من الوزراء، ركزوا في الواقع وبشكل حصري، على الجهود متعددة الأطراف لمواجهة التحديات العالمية الملحة، ولا سيما الانعكاسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لوباء «كوفيد 19».

وخلص الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة إلى القول بأن «الوزير الجزائري، الذي يقف كمدافع قوي عن حق تقرير المصير، ينكر هذا الحق نفسه لشعب القبائل، أحد أقدم الشعوب في إفريقيا، والذي يعاني من أطول احتلال أجنبي»، مضيفا أن «تقرير المصير ليس مبدأ مزاجيا، ولهذا السبب يستحق شعب القبائل الشجاع، أكثر من أي شعب آخر، التمتع الكامل بحق تقرير المصير».

وهكذا، فقد بنت الجزائر قرار قطع علاقاتها مع المغرب سنة 2021 على موقف المغرب من قضية القبائل، واليوم وقد بدأ مسلسل جديد وهو إعلان القبائل من فرنسا عن استقلالها عن الجزائر، لا شك أن هذه القضية ستأخذ أبعادا أخرى على المدى القريب والمتوسط، ومن الممكن أن تشهد منطقة القبائل بين الفينة والأخرى بعض التوترات، وفي حال حصل ذلك، فإن المتهم الأول سيكون من طبيعة الحال هو المغرب وليس أي بلد آخر، فكيف سيواجه المغرب هذه التهم ؟

> سنوات الثمانينات.. انتفاضات في القبائل ونصائح مغربية للجزائر

كانت الجزائر بعد ذلك على موعد مع ما يعرف بالربيع الأسود، في مارس 1980، أو أحداث تيزي وزو، التي راح ضحيتها العديد من الأمازيغ، وعندما سئل الملك الحسن الثاني عما حدث في الجزائر، نفى أن يكون هناك صراع بين العرب والأمازيغ، وأكد أنه لا يريد أن يقدم تحليلا يؤول على أن ملك المغرب يتدخل في السياسة الداخلية للجزائر، وأشار إلى أن وضع المغرب

للجزائر تاريخ طويل في اتهام المغرب بدعم حركة «الماك» في منطقة القبائل، وكانت أول مرة بعد استقلال الجزائر مباشرة؛ فقبل حرب «الرمال» بقليل، اندلعت حركة تمرد في منطقة القبائل برئاسة المقاوم كريم بلقاسم، وقد تزامن ذلك مع الحرب الكلامية بين المغرب والجزائر بسبب مشكلة الحدود، التي أدت إلى حرب «الرمال» في أكتوبر 1963، **لكن الغريب في الأمر، أن وسائل الإعلام الجزائرية الرسمية، رغم أنها كانت بدائية في تلك المرحلة، شنت حربا على المغرب واتهمته بدعم وتمويل حركة كريم بلقاسم.**

فقه العمران المالكي وتأثيره الفكري على التشريع الفرنسي:

دراسة مقارنة مع قوانين التعمير المغربية وحالــة وادي الشــعبة

عبد الله بوصوف

يُظهر فقه العمران في المذهب المالكي وعيا مبكرا بطبيعة العلاقة بين الملكية الفردية ومتطلبات العيش المشترك داخل المجال الحضري، إذ اعتبر البناء فعلا ذا آثار اجتماعية وبيئية تمتد إلى الجماعة بأسرها، وليس مجرد حق فردي مطلق. ومن أبرز القواعد التي أرسى المالكية من خلالها هذا التنظيم العمراني، كانت حقوق «السيل» و«الريح»، وهي حقوق ارتفاقية تضمن استقرار البناء ومنع الضرر قبل وقوعه، ويقوم «حق السيل» على الحفاظ على الوضع الطبيعي لمجاري المياه، ومنع كل تصرف يؤدي إلى تغييرها بما يترتب عليه ضرر بالغير، في حين يقوم «حق الريح» على ضمان انتفاع الجار بالهواء الطبيعي، ومنع البناء الذي يؤدي إلى أذى صحي أو اختناق عمراني، مع الأخذ في الاعتبار العرف وطبيعة المجال الحضري، وتؤكد هذه القواعد على قاعدة «لا ضرر ولا ضرار»، وعلى احترام القديم على قدمه، بما يعكس نزعة وقائية واضحة تهدف إلى منع الكوارث العمرانية.

ويمثل القانون المغربي المعاصر امتدادا وظيفيا لهذه المبادئ، حيث ينص القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، على أن حق البناء مقيد باحترام السلامة العامة وحقوق الغير والأنظمة البيئية، خاصة ما يتعلق بالمجال المائي والملك العمومي. وتمنع هذه القوانين البناء في مجاري الأودية أو المناطق المعرضة للفيضانات، وتعتبر أي اعتداء على هذه المجاري مخالفة جسيمة، مما يعكس الجوهر نفسه لقواعد المالكية المتعلقة بحق «السيل والريح».

وقد أبرزت الأحداث الأخيرة في مدينة أسفي، وما خلفته فيضانات وادي الشعبة من خسائر إنسانية ومادية، أن الخلل لم يكن ربما في الظاهرة الطبيعية وحدها، بل في انسداد مجرى الوادي، في انتظار ما ستكشف عنه التحقيقات التي باشرتها النيابة العامة.

وعند النظر إلى السياق الأوروبي، فقد لاحظ نابليون بونابرت، عند دخوله مصر سنة 1798، وجود نوع من النظام الاجتماعي المستقر الذي يقوم على الفقه الإسلامي، إذ ينظم القضاء الشرعي والأعراف والعمران والمعاملات اليومية حياة المجتمع بكفاءة ملحوظة، وأدرك نابليون أن هذه القواعد تحقق استقرارا اجتماعيا فعالا، فاهتم بدراسة وظائف الشريعة كمصدر لضبط المجتمع، وقد أكد شيرفيس (Cherfils, 2005) وسيديو (Sédillot, 1860) أن هذا الاهتمام أثر فكريا على رؤيته للدولة الحديثة ودور القانون في تنظيم المجتمع، دون أن يتحول إلى اقتباس تشريعي مباشر.

ورغم أن واضعي قانون نابليون لم يشيروا صراحة إلى الفقه الإسلامي أو المذهب المالكي، إلا أن هناك تشابها واضحا في مبادئ الملكية وحقوق الجوار ومنع الضرر، وهو تشابه وظيفي في حل المشكلات العمرانية والاجتماعية، وقد أشار الباحثون إلى أن التعتيم على مصادر التأثر الإسلامي كان ناتجا عن الميل الأوروبي إلى إبقاء القانون الروماني والأعراف المحلية كمصادر رسمية، مع التحفظ على الاعتراف بتأثرهم بالمسلمين، كما يظهر في تحويل أسماء العلماء المسلمين إلى اللاتينية، مثل ابن رشد (Averroès) وابن سينا (Avicenna)، مما أخفى أصول التأثير المباشر للفقه الإسلامي على الفكر القانوني الأوروبي.

هذا التلاقي بين الفقه المالكي والفكر القانوني الأوروبي، يبرز قدرة الفقه الإسلامي على إنتاج قواعد عمرانية وقانونية متكاملة، قادرة على تنظيم المعاملات والبناء وحماية حقوق الجوار، وتحقيق التوازن بين المصالح الفردية والعامة، وهو ما يربطه مباشرة بالسياسات العمرانية الحديثة في المغرب، لا سيما فيما يتعلق بالوقاية من الكوارث الطبيعية وتنظيم استخدام الأودية والمجالات العمرانية الحساسة.

ويُظهر نموذج وادي الشعبة بمدينة أسفي أهمية هذا التراث الفقهي في العصر الحديث، إذ تكشف الكوارث الأخيرة أن الإخلال بمبادئ الحق في «السيل والريح» يؤدي إلى أضرار جسيمة، وأن حماية الأرواح والممتلكات لا تتحقق إلا بربط القانون الفقهي التقليدي بالممارسة القانونية الحديثة، وبإشراف مؤسساتي صارم يضمن الوقاية والمساءلة، وبالتالي، فإن دراسة الفقه المالكي وفهم وظيفته في تنظيم العمران ليست مجرد إحياء للتراث، بل ضرورة عملية لتحقيق التنمية المستدامة والتخطيط العمراني الرشيد في المجتمعات الحديثة، بما يشمل كلا من المغرب والخبرات المقارنة في أوروبا.

ويمكن الاستنتاج أن الفقه المالكي يمثل نظاما قانونيا حيا، قادرا على التأثير الفكري والاجتماعي حتى في سياقات بعيدة، كما في حالة نابليون، وأن التشابه بين مبادئه وقواعد القانون الفرنسي في الملكية وحقوق الجوار، هو نتيجة وظيفية وطبيعية لضرورة ضبط المجتمع وتنظيم العمران، كما يبرز هذا المثال أهمية استيعاب التراث القانوني الإسلامي في بناء سياسات عمرانية حديثة، تؤمن الوقاية من الكوارث، وتحافظ على حقوق الأفراد والجماعة في آن واحد.

اللاجئــون.. زمـن الانـتقاء

عبد الرفيع حمضي

بعض اللقاءات الدولية تمرّ بهدوء ومن دون ضجيج، لكن في صمتها تحمل أسئلة أثقل من البيانات الختامية. واحد من هذه اللقاءات هو المنتدى الرفيع المستوى المنعقد ما بين الخامس عشر والسابع عشر من هذا الشهر بجنيف، والمخصص لمراجعة وتقييم الالتزامات المنبثقة عن المنتدى العالمي للاجئين.

وبذلك، فهو اجتماع منتصف الطريق بين محطة 2023 وموعد 2027، ويُفترض فيه أن يكون لحظة مكاشفة أكثر منه لحظة احتفاء، إذ لا يُناقش فيه مستقبل اللاجئين فقط، بل تُختبر أيضا صدقية النظام الدولي الذي تعهد، منذ عقود، بحمايتهم.

فالعالم اليوم لا يفتقر إلى الاتفاقيات، ولا إلى اللغة الحقوقية، وإنما يعاني من تعب جماعي في تحمّل كلفة التضامن، ناتج بدوره عن تراجع ملموس في الإرادة السياسية؛ فأعداد اللاجئين في ارتفاع مستمر، بينما تتقلص الموارد وتضيق مساحات الاستجابة، وبذلك، لم تعد قضية اللجوء تُطرح بوصفها التزاما أخلاقيا عالميا، بل ملفا ثقيلا تُدبَّر تداعياته بدل البحث في جذوره.

ويزداد هذا الشعور بالارتباك مع نهاية ولاية المفوض السامي الحالي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، والاستعداد لتعيين الرئيس العراقي السابق برهم صالح على رأس المفوضية، ولعل دلالة هذا الاختيار تكمن في أن هذه المرة قد يقود المؤسسة الأممية شخص آت من فضاء عايش اللجوء أكثر مما موّله، غير أن هذا التحول الرمزي يأتي في توقيت صعب، إذ تواجه المفوضية أزمة مالية غير مسبوقة.

إن سحب دونالد ترامب للدعم الأمريكي، والذي كان يشكل نحو أربعين في المائة من ميزانية المفوضية، لم يكن مجرد تعديل تقني في التمويل، بل هزّة حقيقية في بنية النظام الإنساني، وما يثير القلق أن هذا السحب لم يُقابل بأي تحرك جماعي جدي من الاتحاد الأوروبي أو من باقي المانحين الكبار؛ فباستثناء تصريحات عامة تؤكد الالتزام بالمبادئ الإنسانية، لم تُسجَّل مبادرات مالية استثنائية أو آليات تضامن عاجلة وكأن الأمر يتعلق بظرف عابر لا بأزمة بنيوية تمس جوهر النظام الدولي.

في المقابل، كشفت تجربة اللاجئين الأوكرانيين، أن أوروبا، حين تتوفر الإرادة السياسية، تكون قادرة على التمويل، وعلى فتح الحدود وتفعيل آليات حماية سريعة وفعالة، شملت الإقامة والعمل والتعليم.. غير أن هذا السلوك، على أهميته الإنسانية النبيلة، أعاد إلى الواجهة سؤال المعيار: هل التضامن مبدأ كوني ثابت، أم استجابة ظرفية تحكمها الجغرافيا والقرب السياسي ؟

فالمرجعية الأممية واضحة، إذ قامت الاتفاقية الدولية للاجئين لسنة 1951 على حماية الإنسان من الاضطهاد دون تمييز في الأصل أو العرق أو الجغرافيا، غير أن المسافة بين نص الاتفاقية وتطبيقها اليوم تكشف عن ممارسة انتقائية متزايدة.

في كلمته الافتتاحية، بدا المفوض السامي أقرب إلى شاهد قلق منه إلى مسؤول يغادر منصبه؛ فحديثه عن اللاجئين، والنازحين، وعديمي الجنسية، لم يكن توصيفا إحصائيا بقدر ما كان تشخيصا لأزمة ضمير.

أما عندما انتقل إلى إفريقيا، فقد كان واضحا أن القارة تتحمل عبئا يفوق إمكاناتها، قبل أن يصف ما يجري في السودان، بعبارة نادرة في الخطاب الأممي، بأنه «وصمة عار على جبين الإنسانية».

وكذلك، فقد استحضرت النقاشات داخل المنتدى بقوة معاناة اللاجئين الفلسطينيين، باعتبارها واحدة من أقدم وأعقد قضايا اللجوء في العالم؛ قضية تتجدد فصولها مع كل تصعيد، وتكشف حدود المقاربة الدولية حين يتحول اللجوء إلى حالة دائمة، دون أفق سياسي.

وفي خضم هذا النقاش، تقفز الأرقام لتفكيك صورة شائعة لدى الرأي العام؛ فاللاجئون لا يتجهون، في غالبيتهم، إلى الغرب، ففي سنة 2025، استضافت كولومبيا نحو 2.8 مليون لاجئ، وتحتضن تركيا قرابة 2.7 مليون، فيما تستقبل أوغندا حوالي 1.9 مليون لاجئ، ناهيك عن لبنان والأردن وموريتانيا.. وهي دول ليست من الأغنى عالميا، لكنها تتحمل العبء الأكبر من اللجوء، في صمت، وبموارد محدودة.

منتدى جنيف، إذن، ليس مجرد محطة تقييم تقنية، بل مرآة لنظام دولي يعيش تناقضه الداخلي؛ نظام يعرف ما ينبغي فعله، لكنه يتردد في دفع ثمنه، و«زمن الانتقاء» الذي يحكم اليوم ملف اللاجئين، لا يهدد فقط مصداقية التضامن الدولي، بل يقوض أحد أسس النظام الإنساني.

فرانك سيناترا.. أول آدمي عزفت مقطوعاته فوق سطح القمر

نور الدين الرياحي

قبل مدونة الأسرة، كانت النيابة العامة في حالة نزاعات الأسرة ذات الطابع الجنائي، تلجأ إلى مسطرة الصلح أو الطلاق الاتفاقي من أجل مصلحتها وعدم تعريض الأزواج إلى المساطر الجنائية المعقدة في غياب نصوص الشقاق آنذاك.

وحدث مرة أن حاولت بصحبة النائبة المكلفة بالأسرة في حالة زوجين شابين من مجتمع مخملي قررا الاتفاق على الطلاق دون أن تنجح مساعينا الحميدة إلى إقرار صلح، لكن الشابة الأنيقة وكانت منفعلة قالت بالحرف: لا تحاولوا معه - تقصد زوجها - إنه يظن نفسه فرانك سيناترا! وقال الزوج الوسيم: لا تحاولوا معها إنها تظن نفسها آفا غاردنر !

وحدث أن ذكرني خصامهما بما كنت أقرأ في مراهقتي عن هذا الفنان الأسطورة، وتوجهت إليها بالقول: ولكن فرانك سيناترا ليس بالمثل الجيد في العائلة؟ فأجابتني بلغة فرنسية راقية: اسمع سيدي: إن معجبات فرانك سيناترا، سواء الأمريكيات أو غيرهن، لسن معجبات فقط بأناقته وفنه وصوته ووسامته وكرمه، ولكن المرأة تعجب أحيانا بذلك الغموض الذي يلف نوعا من الرجال، حيث تتضارب وتتناقض الآراء بصددهم، فتصبو إليهم بأنانية داخلية في نفسها لاكتشاف الحقيقة كما تريدون أنتم أن تكتشفوها في أحكامكم.

ولم أرد - بحكم واجب التحفظ - أن أكمل المناقشة، وإنما اكتفيت بحكمة تلك السيدة المثقفة وحز في نفسي أن يقع تنفيذ ذلك الطلاق الاتفاقي بينها وبين زوجها.

ومعلوم أن فرانك سيناترا قد التصقت به عدة دعايات وألقاب وملأ الدنيا وشغل الناس في حياته وحتى بعد مماته، وهو الفنان الذي كان يفخر بأن أغانيه هي الوحيدة التي أنشدت فوق سطح القمر، عندما مشى رائد الفضاء الأمريكي أرمسترونغ سنة 1970 وصوت موسيقاه ينبعث من قبعة الرائد الفضائي!

فما هو حقيقي، هو أن نيل أرمسترونغ لم يغن أغنية لفرانك سيناترا فوق القمر، ولكن نسخة فرانك سيناترا من أغنية «Fly Me to the Moon» (خذني إلى القمر) ارتبطت ارتباطا وثيقا ببرنامج أبولو، حيث تم تشغيلها على متن مهمتي أبولو 10 وأبولو 11 قبل الهبوط على سطر القمر، مما جعلها أغنية القمر الشهيرة، وليست غناء مباشرا من رواد الفضاء كما تحدثت عنه المصادر الموثوقة، وعلم أن أغنية «Fly Me to the Moon» (في الأصل In Other Words)، ألفها بارت هوارد، وأصبحت أشهر نسخة هي التي سجلها فرانك سيناترا عام 1964.

وكم تحدثت الصحافة الأمريكية عن علاقات سيناترا مع عدد كبير من جميلات هوليود ومن سيدات المجتمع الأمريكي المخملي، أمثال جاكلين كينيدي، لكن علاقته مع آفا غاردنر التي تزوجها سنة 1951 إلى 1957، هي أكبر علاقة إثارة للجدل، وبالرغم من كل ذلك، دعمته خلال تراجع مسيرته، مما ساهم في عودته الأسطورية بفيلم From Here to Eternity، واستمرت علاقتهما حتى بعد الطلاق، وظلت روابطهما قوية وأشعلت علاقتهما وسائل الإعلام بسبب شهرتهما الكبيرة والجدل المحيط بها، خاصة وأن سيناترا كان لا يزال متزوجا في البداية، وتزوجا بعد أيام من طلاقه الأول.

ورغم كل ما يقال عن هذا الفنان وعن تضارب سيرته بين عشاقه وخصومه، فقد أثر في الحياة الفنية المعاصرة، ويكفي أنه اهتمّ بموسيقانا العربية وانتبه يوما ما إلى الفن العربي واعتبر فريد الأطرش الذي أحبه العرب، هرما من أهرام الموسيقى العالمية، وأشاد به وبإبداعه ولعلهما الاثنين كانا متشابهين في كثير من الأمور، في الفن والعشق والكرم والوسامة والمحبة التلقائية للجمهور لهما، بل وحتى التعصب أحيانا.

يتبع

للنقاش

عطاف

بوريطة

عاد إلى واجهة الأحداث السياسية في شمال إفريقيا مؤخرا، موضوع المصالحة بين المغرب والجزائر، خاصة بعد حسم مجلس الأمن الدولي في موضوع سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية من خلال القرار رقم 2797، وهو ما ترفضه الجارة الشرقية علما أنها هي من بدأت بإغلاق الحدود صيف سنة 2021، رغم أن يد المغرب ظلت - ولا زالت - ممدودة لحكام الجزائر من خلال العديد من الخطابات الملكية، من أجل التوصل إلى حل يذيب جليد الخلافات، ويفتح صفحة جديدة بين البلدين وبين الشعبين الشقيقين.. لكن تعنت حكام قصر المرادية لا زال يخلق «البلوكاج» في مسار تصحيح ما تم كسره من مشترك بين البلدين..

هل يتبخر مخطط المصالحة بين المغرب والجزائر ؟

الرباط. **جميلة حلبي**

تتداول العديد من المنابر الإعلامية، في الآونة الأخيرة، موضوع وساطة جديدة بين المغرب والجزائر لوضع حد للقطيعة بين البلدين، وذلك بناء على «مبادرة ويتكوف»، وهي المبادرة التي وصفتها دوائر أمريكية بأنها «محاولة لإعادة فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد القطيعة الدبلوماسية المستمرة منذ سنة 2021»، لكن الأمور على أرض الواقع تؤكد استبعاد حدوث مصالحة، حيث جاء في تقرير بهذا الخصوص أنجزته مؤخرا مؤسسة «كونراد أديناور» الألمانية ومؤسسة «الحكامة العالمية والسيادة»، أن «احتمال التوصل إلى اتفاق سلام بين المغرب والجزائر قبل منتصف دجنبر الجاري، يبقى ضعيفا للغاية رغم الوعود التي قدمها المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي، ستيف ويتكوف، بشأن إمكانية تحقيق تقدم دبلوماسي في ظرف شهرين»، وحسب التقرير، فإن الجزائر ترفض الانخراط في هذه الوساطة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، بناء على رغبة الرئيس دونالد ترامب في فتح صفحة مع دولة الجزائر وبناء علاقات جديدة في شمال إفريقيا مبنية على تصفية الخلافات السياسية القائمة في القارة، وذلك - وفق مستشار الرئيس الأمريكي وفريق عمله - من أجل تعزيز مناخ العمل المشترك والاستثمارات الكبرى التي من شأنها الارتقاء بالعلاقات بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما كان المغرب قد بدأ الاشتغال عليه من خلال خط أنبوب الغاز المغرب-نيجيريا، وأيضا مبادرة الأطلسي، التي من شأنها تغيير وجه المنطقة من خلال استثمارات ضخمة تشمل قطاعات حيوية..

وتطمح الولايات المتحدة من خلال مبادرتها تحقيق مصالحة بين الجزائر والمغرب، إلى تعزيز علاقتها الثنائية مع الجزائر، وبالتالي توقيع اتفاقات في مجالات التعاون الأمني وشراكات اقتصادية تقود البلاد إلى الاستفادة من الدعم داخل المؤسسات المالية الدولية، من أجل إخراج الجزائر من وضعيتها المالية الحرجة التي تعيشها في السنوات الأخيرة نتيجة سوء تدبير عائدات البترول والغاز، وكذا الإسراف في الإنفاق على جبهة البوليساريو من أجل حلم وهمي بتأسيس جمهورية في المنطقة، والذي يقدر بملايير الدولارات من مقدرات الشعب الجزائري..

وكان ستيف ويتكوف، مستشار الرئيس الأمريكي، قد صرح في برنامج تلفزيوني مؤخرا، بأنه يعمل على «ملف المغرب والجزائر»، بعد أن تم حسم ملف الصحراء، الذي جعلت منه الولايات المتحدة، منذ اعترافها بمغربية الصحراء في شهر دجنبر 2020، قضية ذات طابع استراتيجي، يخضع حسابه اليوم لمنطق المصالح الكبرى لواشنطن في إطار توسيع نفوذها في القارة الإفريقية بعد تصاعد نفوذ روسيا في المنطقة، وهذا ليس موضوعنا الآن..

> أصبحت الجزائر محاصرة بأزمات علاقتها مع المغرب، لأنها «اختارت» الارتماء في حضن إيران والتعاون مع «حزب الله» في تداريب عسكرية من أجل الدفع بالبوليساريو إلى الحرب المباشرة مع المغرب، **كما جرّ الرئيس تبون الجزائر إلى الخلف منذ توليه السلطة سنة 2019، وبذلك خطّ لبلاده مسارا نكوصيا لا زالت تداعيات السلبية مستمرة إلى اليوم على الجزائريين، وعلى الدول المجاورة**، واضعا بذلك حجر عثرة أمام إحياء اتحاد المغرب العربي، وهو الذي قام منذ مدة بمحاولة تأسيس «مغرب عربي» بدون المغرب.

للنقاش

ففي خضم هذا الزخم والتحول الذي تعيشه المنطقة، وجد النظام الجزائري نفسه في حالة إفلاس سياسي غير مسبوقة، إذ فقد مدبرو الشأن الجزائري، داخليا وخارجيا، القدرة على صياغة استراتيجية دبلوماسية أو رؤية واضحة تخرج البلاد من حالة النكوص والتقهقر الذي يقود الجزائر إلى مراتب متأخرة في جميع المجالات، ولا أدل على ذلك من الأزمات القطاعية التي خرجت إلى العلن وتفاقمت نتيجة عدم قدرة النظام على استيعاب واحتواء المشاكل الداخلية المتراكمة، ولا القدرة على إدارة الأزمات لأنه في الأصل هو السبب المباشر في صناعتها وتفاقمها.

ومن جهة أخرى، فإن النظام الجزائري أصبح محاصرا بأزمات علاقته مع المغرب، وذلك لأنها «اختارت» الارتماء في حضن إيران رغم الخلافات القائمة بين نظام الملالي والمغرب، والتعاون مع «حزب الله» في تداريب عسكرية على الحرب من أجل الدفع بالبوليساريو إلى الحرب المباشرة مع المغرب، كما جرّ الرئيس عبد المجيد تبون الجزائر إلى الخلف منذ توليه السلطة شهر دجنبر 2019، في ظل الانقلاب على الحراك الاجتماعي وتكميم أفواه المحتجين على الأوضاع الاجتماعية، ولذلك خطّ الرئيس لبلاده مسارا نكوصيا لا زالت تداعيات السلبية مستمرة إلى اليوم على المواطنين الجزائريين، وعلى الدول المجاورة - واضعا بذلك حجر عثرة أمام العودة إلى إحياء اتحاد المغرب العربي، وهو الذي قام منذ مدة بمحاولة تأسيس «مغرب عربي» بدون المغرب، وهي المبادرة التي فشلت رغم محاولة عبد المجيد تبون استمالة موريتانيا وتونس وليبيا، لكن دون نتيجة - خاصة في ظل تناول تقارير دولية أخبارا عن قرب تصنيف جبهة البوليساريو منظمة إرهابية، وهي الورقة السياسية التي ظلت الجزائر تلوّح بها ضدا على المغرب في مختلف المحافل الدولية منذ عقود، ليأتي عبد المجيد تبون وزميله في تدمير الجزائر وخلق المشاكل في المنطقة، الجنرال السعيد شنقريحة، ويرسما مسارا قاتما للبلاد وللشعب الجزائري، رغم أن النظام العالمي الجديد يقوم على الشراكات الجيو-استراتيجية التي من شأنها الدفع نحو تطوير الاستثمارات التجارية للبلدان المنخرطة فيها، غير أن حكام الجزائر لهم رأي آخر.. فلا هم أخرجوا بلادهم من الأزمات الاجتماعية، ولا هم كفوا عن وضع أيديهم في الأزمات المشتعلة في شمال القارة وفي منطقة الساحل، وها هي البوليساريو، التي صنعها حكام الجزائر منذ سبعينات القرن الماضي، ضدا في المغرب، وكلفت حكام المرادية ميزانيات كبيرة جدا كان بالإمكان استثمارها لمصلحة الشعب الجزائري، وللدفع باتحاد المغرب العربي ليصبح قوة سياسية واقتصادية لها وزنها ليس في القارة فحسب، وإنما في العالم.. وأصبحت البوليساريو ورقة خاسرة، بعدما استطاع المغرب على مدى خمسين سنة من الصراع المفتعل، من انتزاع حقه في السيادة على كامل ترابه.

وفي إطار تصحيح مسار العلاقات بين البلدين الجارين، فقد عرفت هذه القضية عدة وساطات منذ حرب «الرمال» سنة 1963، من خلال مؤتمر باماكو، حيث قاد الإمبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي، الوساطة التي توجت بوقف إطلاق النار، غير أن الجزائر قامت بخرق الهدنة، وفيما يتعلق بقضية الصحراء، فقد تصاعدت الأزمة بين البلدين بعد أن تم تأسيس جبهة البوليساريو ودعمها من قبل الجزائر ودول أخرى، وتعمقت مع تنظيم المغرب للمسيرة الخضراء سنة 1975، فتدخلت دول عربية، منها مصر، كما تدخلت السعودية غير ما مرة للعب دور الوساطة، لكن سرعان ما تعود الأمور إلى نقطة الصفر، ولم تستطع الوساطات العربية حل المشكل بشكل جذري لأن الخلاف القائم يشمل نزاعات حدودية ورثها المغرب عن الفترة الاستعمارية، وقد سبق لـ«الأسبوع» أن تطرقت لهذا الموضوع في ركن «ملف الأسبوع» (عدد 12 يناير 2022، تحت عنوان: تفاصيل تاريخ الوساطة بين المغرب والجزائر).

ويسجل التاريخ عدة محاولات من قبل دول عربية لتقريب وجهات النظر بين المغرب والجزائر من أجل إعادة العلاقات بين البلدين، لكن القادة الجزائريين دائما يقللون من الحاجة للوساطة، كما هو الشأن بالنسبة لـ«مبادرة ويتكوف» التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية حاليا لحل الخلافات بين المغرب والجزائر، والتي لا تأخذها الجزائر على محل الجد، هذا في الوقت الذي لا زال فيه المغرب يمد يديه إلى الجزائر ويجدد دعواته إلى الحوار، منذ أن أقدمت الجارة الشرقية على إغلاق الحدود في وجه المغاربة سنة 2021، وفي سنة 2025، جدد الملك محمد السادس مرة أخرى دعوته إلى الأشقاء الجزائريين، في خطاب 31 أكتوبر 2025، والذي جاء فيه: ((أدعو أخي فخامة الرئيس عبد المجيد تبون، لحوار أخوي صادق بين المغرب والجزائر، من أجل تجاوز الخلافات، وبناء علاقات جديدة تقوم على الثقة وروابط الأخوة وحسن الجوار، كما نجدد التزامنا بمواصلة العمل من أجل إحياء الاتحاد المغاربي على أساس الاحترام المتبادل، والتعاون والتكامل بين دوله الخمس)).. لكن الجزائر لم ترد إلى الآن على هذه المبادرة..

وفي سياق الوساطة التي يقترحها الرئيس دونالد ترامب، فإن نجاحها إن تم - حسب محللين سياسيين - قد يفتح آفاقا واسعة للمنطقة تشمل تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي، وستعمل على تخفيف ضغوط الهجرة إلى أوروبا، ومن جهة أخرى تعزيز التعاون الأمني في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، غير أن الواقع حاليا هو غياب أي رد رسمي من الجزائر، وهو ما يجعل نسبة تحقيق مصالحة بين البلدين ضئيلة، رغم أن المصالحة سيترتب عنها ترميم ورتق العديد من الثقوب التي خلفها خلق كيان وهمي بهدف اقتطاع أجزاء من التراب المغربي.

ستيف ويتكوف صاحب «مبادرة ويتكوف» للمصالحة بين المغرب والجزائر

يسجل التاريخ عدة وساطات من دول عربية للمصالحة بين المغرب والجزائر، لكن القادة الجزائريين دائما يقللون من الحاجة للوساطة، ولا زال المغرب يمد يديه للجزائر ويجدد دعواته إلى الحوار منذ أن أقدمت على إغلاق الحدود أمام المغاربة سنة 2021، وفي خطاب 31 أكتوبر سنة 2025، جدد الملك محمد السادس مرة أخرى دعوته إلى الجزائريين، وقال: **((أدعو أخي فخامة الرئيس عبد المجيد تبون، لحوار أخوي صادق بين المغرب والجزائر، من أجل تجاوز الخلافات، وبناء علاقات جديدة تقوم على الثقة وروابط الأخوة وحسن الجوار))**، دون نتيجة.

الرباط يا حسرة

غضبة الناخبين في الرباط على رئيس الحكومة

الناخبون في العاصمة غضبوا من رئيس الحكومة لأن حزبه يرأس جهة وجماعة وأغلبية مقاطعات العاصمة، وقد ترشح لخوض انتخابات مجلس النواب بدائرة المحيط ليتنافس مع زعيمين لحزبين، منهما سفير ووزير لعدة قطاعات، وكان من الطبيعي أن يهتم الرأي العام الوطني والإعلام الدولي بهذه الدائرة، خصوصا وأن الحزب الحاكم وطنيا بأغلبية برلمانية وجهوية وجماعية، متحكم في الحكم المحلي في الرباط، ومتمكن من قواعده بنفس الدائرة التي انتشلته من المعارضة في استحقاقات 2011 ورفعته إلى سدة التدبير والتسيير، ثم جددت ثقتها أو منحته فرصة ثانية في استحقاقات 2016، وكانت هذه الفرصة استثنائية من الناخبين أنهوها بسحب هذه الثقة في سنة 2021 من الحزب الأغلبي، وفي مقدمتهم زعيمه رئيس الحكومة ومن معه في المنافسة الانتخابية من الزعماء الحزبيين.

ففي العاصمة السياسية، يبدو الأمر عاديا، لطبيعة ميول الناخبين إلى التغيير لاكتشاف الأفضل والأحسن، ولإطفاء شرارة «الحريق» التي تندلع عادة في عربة الحاكمين خلال السنة الرابعة لسلطاتهم، وقد تخطاها ولأول مرة حزب «المصباح»، والمصباح كما نعلم طاقته محدودة ومعرض «للاحتراق»، والواقع أن الخرجات غير المحسوبة في لقاءات زعيمه مع أعضاء حزبه وتصريحاته وجولاته الأسبوعية، ربما لم تكن موفقة عندما كان معتمدا على التواصل الشفهي مع منخرطيه مبشرا تارة بعودة مضمونة إلى مراكز القرار، ومحذرا تارة أخرى من التماسيح والعفاريت، وأشياء أخرى، لما وصفه بـ«العرقلة»، وكان من الممكن أن يأتي بالجديد الملائم للعصر، وهذا بالضبط ما تجدد مع الحزب الفائز في انتخابات 2021، والذي له باع طويل وعريض في الشأن الحكومي والبلدي قبل الجماعي، فتسلم نفس السلطات مستفيدا من غضب الناخبين على سلفه وتعطشهم لتحديث الممارسة السلطوية بصفة عامة.

نعم؛ لم يقيّم ولا قوّم التحديات التي تنتظره، ولا اعتبر ظروف هذا التسليم، وكانت من أخطر ما مر في المملكة، وتحتاج إلى فترة من العلاج النفسي بعد الصحي من مخلفات وباء «كوفيد»، وبعدما قفز من هذا العلاج، لم ينتبه لمرحلة «النقاهة»، فوجد نفسه أمام غول التضخم الذي أتى على الأخضر واليابس، وهكذا وبالرغم من مشاركته الحكومية المسترسلة لمدة عقود، وهبوطه لفترات محدودة إلى «دار المعارضة للتربية والتصحيح»، لم يستلهم منها الدور الواجب عليه كقائد لأغلبية لأول مرة تكتسح البرلمان والجهات والجماعات، ويتربع على رئاسة الحكومة وعلى رئاسات المجالس المنتخبة، بعدما آلت إليه من المطاح به في الانتخابات، فكانت نشوة الانتصار وقودا لدوران محرك قوة السخاء بالوعود والالتزام بالتغيير نحو الأفضل، بل ومحو كل أثار السياسة التي نهجها المطرود بالانتخابات، وكانت تلك الوعود تهطل بغزارة في التجمعات الدورية وتختتم بفيضانات من الولائم الفاخرة إكراما ومشاركة لـ«الطعام» مع المدعوين وكأنها عهد على الطريقة المغربية: «بيناتْنا الطعام».. حتى لاحت بوادر أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وكلما تم تخدير أزمة إلا واندلعت أخرى أقسى من النائمة، ونستحضر هنا والوقائع مماثلة، ما مر منها أمام المغاربة، عندما غضبت العاصمة من رئيس الحكومة وزعيم حزبه السابق، وقهقرته إلى الصف الخامس كما قهقرت غيره من المسؤولين المحليين، فغادر السلطتين المركزية والحزبية، ولا ندري ماذا تخبئ أكادير لرئيس جماعتها، ولا الناخبون المغاربة للحزب الحاكم، لأن انتخابات بدون مفاجآت ليست انتخابات.

عرس رياضي غير مسبوق
الربـاط عاصـمة الكـرة الإفريـقية

بمشاركة 24 دولة إفريقية ومراقبة وملاحظة ومساهمة ممثلي ومندوبي أزيد من 20 بلدا من القارة ومن غيرها، وبحضور وازن من الشخصيات الرسمية على أعلى المستويات، والجماهير الإفريقية التي تنقلت إلى الرباط لتعزز بحضورها المكانة العالمية التي اكتسبتها العاصمة، وكما أسلفت ببيانه في مقالات سابقة، فالعالم أجمع عبر المؤسسات المختصة، على الصفة العالمية للمدينة التي تتميز باعتبارات أهلتها وعن جدارة واستحقاق للتموقع مع كبريات العواصم الدولية، ومن هذه الاعتبارات أنها عاصمة قارية لإمارة المؤمنين.

وفي هذه العاصمة حلت منذ أيام وفود من الجماهير لتحظى بحضور مراسيم افتتاح «الكان»، وهي تعلم مسبقا من إعلامها بأنها ستكون استثنائية في كل فقراتها، ومجسدة للجسم المتعافي من رواسب الاستعمار وجبروت التفرقة المسلط عليها، وستكون رسالة الرباط إعلانا لنهاية مرحلة هذه التفرقة وبداية ميلاد أمة إفريقية بشعوب متضامنة رغم اعتناقها لديانات مختلفة ولغات وتقاليد وعادات مختلفة يضبطها مغناطيس الأرض المحفوفة من كل جانب، دون غيرها من القارات، بحدود من البحار، هذا الصنع الرباني وهبه للمؤمنين الأفارقة وجعل فيها إمارة واحدة للمؤمنين ترعاها مملكة وحيدة في الخريطة السمراء، هذا التجسيد وغيره سيتبلور للمعمور من خلال مراسيم التدشين لعهد جديد من الصحوة النهضوية في الجنوب العالمي، الممثل اليوم ولأول مرة في الحقبة التاريخية لهذا الجنوب، برسل الرياضة الأكثر شعبية في القارة، التي اعتنقت طقوس وحياة هذه الشعوب التواقة إلى الاصطفاف جنبا إلى جنب مع غيرها من الأمم المتطورة، باتحادها وتحررها من الانقسامات وتفريخ «دويلات» ضعيفة عبارة عن «دميات»، لم يعد لها مكان في التراب الإفريقي بعدما نبذتها وقزمتها وفضحت وكالتها لغيرها أكبر وأعظم الدول، هذا السرد لواقع عاينا منه، يدوس عليه افتتاح القمة الكروية الإفريقية 35 بعاصمة إمارة المؤمنين الرباط.

في هذا الافتتاح، وفي عاصمة ملكية وملعب أميري، وأمام هذه الحمولة الثقيلة من التغييرات الإيجابية التي ارتوت بها إفريقيا، ينطلق مسار جديد وزاهر للأفارقة، فمرحبا بإخواننا في عاصمة تنبض بدماء إفريقية.

أعـلام الرباط

صورة التقطت بداية شهر فبراير الماضي، خلال حفل تكريم عندليب فن الطرب الغرناطي، الأستاذ علال بنطوجة، في حفل يليق بتاريخه الفني التراثي، مسنودا براعي هذا التراث، نقيب الرباطيين الأستاذ عبد الكريم بناني. إنه وفاء من الرباط لأبنائها المبدعين وما أكثرهم.

حديث العاصمة

عاصمة الثقافة تتزين بالإكليل الثقافي

بقلم: بوشعيب الإدريسي

مع توافد الوفود الإفريقية المشاركة في العرس الرياضي الإفريقي الذي تحتضنه بلادنا من 21 دجنبر الحالي إلى غاية 18 يناير 2026، وجدت هذه الوفود في استقبالها هدية من الرباط عاصمة الثقافة الإفريقية ومقر افتتاح هذه التظاهرة الكروية الكبيرة، تتمثل في «الإكليل الثقافي»، الذي تقدمه جمعية رباط الفتح منذ يوم 9 دجنبر وتحتضنه أكاديمية المملكة والمكتبة الوطنية وكلية العلوم، وفضاء محمد بن علي الرباطي، ومقر الجمعية.

وكانت المواضيع المتداولة إلى غاية 25 من الشهر الجاري، من نخب المفكرين المهتمين بمستقبل المدن، واندماجها في تحولات الذكاء الاصطناعي، ومن المرتقب في الأيام المقبلة التمحور حول برنامج «هاكاثون» المستعمل بكثافة من الشباب المهتم بالابتكار والتطور وإشراكه في اقتراح الحلول الرقمية للنهوض بالمجالات العلمية.

إكليل من الندوات واللقاءات والموائد المستديرة والقراءات والمعارض الثقافية، ولن يرفع نشاطه إلا ليفسح المجال لافتتاح مراسيم «الكان» الإفريقي بتغطية إعلامية واسعة قبلية وبعدية للإعلام الدولي بمبادرة من الإعلام الإفريقي، ولعل صفة الرباط اليوم كعاصمة للإعلام العربي» ومن مجلس وزراء الإعلام العرب، تلزم هذا الإعلام بإحاطة مختلف المجالات والإذاعات والقنوات التلفزية ووكالات الأخبار العالمية، بإنجاز هذا الإكليل الثقافي الأكاديمي من عاصمة الإعلام العربي، إنجاز وإن كان مفخرة للعالم الإفريقي، بحكم أن الرباط عاصمته الثقافية، فإن العالم العربي المعتز بتولي الرباط عاصمة الإعلام العربي، عليه واجب الدعم الإخباري لإنجازات المتربعة على عرش إعلامها على غرار وكالات الأنباء الإفريقية التي تتابع وتنشر وتهتم بعاصمتها الثقافية.

ويكفي تقييم إشعاع المنتديات المحتضنة لفقرات الإكليل الثقافي الرباطي، من أكاديمية ذات إشعاع عالمي، ومكتبة وطنية، ومؤسسة علمية... إلخ، لتصنيف هذا الإكليل الفريد في العالمين الإفريقي والعربي من الابتكارات الفكرية التي ازدادت في عاصمة الثقافة منذ 7 سنوات وصمدت حتى في أوقات الوباء والغلاء، فلعل إعلامنا العربي يعيد الاعتبار للمكانة الثقافية القارية للرباط، ولبناة هذه الثقافة بدون كلل أو ملل منذ حوالي أربعين سنة.

وحتى توقيت هذا الإكليل وأماكن فعالياته ومواضيعه ومنشطيه وحضوره، كانوا بنظرات عالمية لم تترك أي ثغرة أو هفوة ينفذ منها ما يعاب على عاصمة الثقافة، وقد أراحت الوزارة ومديرياتها من مهمة النبش في الأغوار المؤدية إلى عالمية العاصمة الرباط.

شهادات من الرواد

((في العصر الحالي، تشتكي المجتمعات برمتها، عربية وغير عربية، من شبابها الذي تنعته بالطيش واللامبالاة، وعدم الإحساس بالمسؤولية.. هذه الشكوى نابعة طبعا من خوفها عليه وعلى مستقبله الذي يعد من المجهول، فالكل يتساءل: لماذا وكيف هذا الشباب يوجد على الصورة التي نراه اليوم؟ وهل هناك حلول لهذا الوضع ؟

كما هو معلوم، يحاول كثير من الخبراء في علم النفس وعلوم التربية، الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال أبحاث وتجارب ميدانية يقومون بها في كثير من المؤسسات، فمنهم من يرى أن تغيير الشباب ناتج عن تفتحه العلمي والتقني، ومنهم من يرجع هذا التغيير إلى انبهار الشباب بأنماط العيش التي تمارسها المجتمعات المتقدمة، وأخصائيون آخرون يرون أن الانحطاط الخلقي الذي آل إليه شبابنا راجع إلى الأساليب التي تنهجها المؤسسات التربوية والتعليمية الحالية في موجة الإصلاحات المتتالية والمتراكمة، والتي لا تحظى بوقت كاف لتقوّم تقويما علميا يرفع من قيمة التربية والتعليم)) انتهى.

من محاضرة الأستاذة حفيظة مذرسي في موضوع: «الحكاية الشعبية: تربية وتواصل بين الماضي والمستقبل» في ندوة بأكاديمية المملكة بتاريخ 22 شتنبر 2005.

المرجع كتاب في موضوع الحكاية الشعبية (الصفحة: 121).

أسرار العاصمة

المتتبعون لما يجري ويدور في الكواليس الحزبية من تطاحنات داخلية و«أطماع» في انتزاع المرتبة الأولى في الانتخابات للفوز برئاسة الحكومة وتشكيلها، خصوصا بين الأحزاب الحاكمة وطنيا ومحليا. هذه التطاحنات تذكرنا بواقعة مماثلة هيمنت على استحقاقات خريف 2002، بين حزبين كبيرين صرخا علانية بعدم تنازلهما عن تلك الرئاسة الوتيرة، وتفاديا لإشعال الفتنة على الكراسي(...)، تم إسناد رئاسة الحكومة لشخصية محايدة.

حلت بالعاصمة وفود إعلامية متخصصة في اكتشاف المدن الصاعدة عالميا، للتقييم الميداني المرتكز على معايير لا هوادة في إغفال قاعدة من قواعدها الإجبارية، وأغلب هذه الوفود من العالم العربي، وكأنها تجري «فحوصات» مضادة لتشخيصات زميلاتها الغربية التي وسمت العاصمة المغربية بالعالمية، هذه الفحوصات من دوائر مهتمة دوليا بالموضوع مستخفية بأدوار متابعة «الكان»، لذلك نرجو الإعلان عن تقاريرها.

إذا كان كل المشاركين في حضور أو تغطية أو البحث عن هفوات تنظيم افتتاح «الكان»، قد اتخذوا قراراتهم وحددوا برامجهم منذ حوالي 6 أشهر من الاستعدادات، فإن مجلس جماعة العاصمة، المحتضنة لهذا الافتتاح، لم يفتح مناقشة لاتخاذ ما يلزم إلا في الأسبوع الماضي، تزامنا مع وصول هذه الوفود، ومن يدري.. فقد يكون قد ضبط الأمور بالذكاء الاصطناعي.

تصوروا الفرصة الذهبية المتاحة لكل من مندوبية السياحة والمكتب الوطني المغربي للسياحة، وفرع المنعشين السياحيين، ومندوبية الصناعة التقليدية، وغرفة الصناع التقليديين، ودار الصانع، لاستغلال تظاهرة «الكان»، لا لإبراز غنى العاصمة لما حباها الله من نعم وصفها الإعلام العالمي بـ«الساحرة»، ولكن للقيام بتفعيل «اختصاصاتهم النائمة».

الأسبوع الرياضي

هل يكفي إرث المونديال لتجاوز «مجموعة التحدي» في الكأس القارية ؟

يعيش المنتخب الوطني المغربي، المدعوم بإرث الإنجاز التاريخي في مونديال قطر 2022، حالة من المفارقة قبل خوض غمار الكأس القارية، بصفة المرشح الأبرز للتتويج التي تمنحها التركيبة البشرية الغنية وعامل الأرض والجمهور، تقابلها ضغوط هائلة قد تحوّل أي عثرة إلى إخفاق؛ فأسود الأطلس لا يدخلون المنافسة بميزة فنية خالصة فحسب، بل بثقل توقعات جماهيرية ترفض أي أداء «عادي»، مما يحتم على العناصر الوطنية إظهار فعالية غير قابلة للتفاوض، وانضباط تكتيكي صارم لتفادي سيناريوهات الإحراج المبكر في دور المجموعات، والذي بات محفوفا بالمفاجآت في الكرة الإفريقية الحديثة.

وبالنظر إلى المنافسين، لا تبدو المجموعة سهلة كما قد توحي بها التوقعات على الورق، فمنتخب مالي يشكل المنافس الأشرس والأكثر توازنا، إذ يمتلك النسور جيلا متكاملا ينشط في الدوريات الأوروبية، معتمدا على الانضباط الدفاعي والقدرة على استغلال الأخطاء، مما يجعله مرشحا دائما للمنافسة على مقاعد التتويج، لكن تحدي مالي يبقى في اختبار صلابته الذهنية والحفاظ على ثبات المستوى في اللحظات الحاسمة، وهي نقطة ضعف تاريخية لأجيال مالية موهوبة سابقة لم تنجح في تحويل الإمكانيات إلى ألقاب.

في المقابل، تمثل زامبيا وجزر القمر عنصري «الغموض» و«المفاجأة»، فزامبيا، بطلة 2012، فريق لا يمكن الاستهانة به رغم ضعف خطه الدفاعي وقلة انتظام أدائه، إذ يعتمد على أسلوب لعب مباشر وسريع يربك أقوى المنتخبات، أما جزر القمر، فقد أثبتت في كأس أمم إفريقيا 2021 أنها لم تعد مجرد «منتخب سياحي»، بل قوة صلبة ذات إرادة جماعية قادرة على إحداث زلزال في المجموعة، كما حدث بإقصائها لغانا آنذاك، هذه العناصر مجتمعة، تشير إلى أن المجموعة هي ساحة لـ«خلط الأوراق» أكثر منها مسارا مضمونا للمغرب.

في المحصلة، يظل المغرب المرشح الأول للظفر بالصدارة، لكن النجاح في هذه البطولة القارية سيتوقف على قدرة اللاعبين على المزاوجة بين ثقل إنجاز المونديال والتعامل الواقعي مع ضغوط الجمهور، واليقظة أمام منافسين أثبتوا قدرتهم على المقارعة، كما تساعد الانطلاقة الصحيحة وضع قطار التتويج على السكة الصحيحة، ولكنه يستدعي جاهزية ذهنية وفنية لتفادي أي عثرة قد تفتح الباب أمام مالي لانتزاع التأهل المباشر، تاركة للمغرب رهان المركز الثاني في سباق صعب ومعقد.

استفاقة ألعاب القوى المغربية

تألق مغربي لافت في دورة ألعاب غرب إفريقيا للشباب والناشئين، حيث هيمنت المواهب الوطنية على منصات التتويج محققة إنجازات مهمة تؤهلها للمحافل الدولية القادمة، بعدما تصدرت العداءة ماريا السعدي المشهد بتسجيلها قفزة ذهبية تاريخية في القفز الطويل (6.26م)، محطمة الرقم الوطني ومحققة الحد الأدنى لبطولة العالم لأقل من 20 سنة - أوريغون 2026، كما عززت خديجة المستقيم هذا النجاح بإحرازها فضية سباق 800 متر، وتحصل المغرب أيضا على ثلاث برونزيات عبر سلمى المعطاوي في سباق 2000 متر موانع، وماريا السعدي في سباق 100 متر، وملك المعروفي في 400 متر حواجز، ليؤكد هذا الأداء الإمكانيات الكبيرة للرياضة المغربية الصاعدة.

تتويج الفائزين بكأس العرش للقفز على الحواجز

توج فريق نادي الركاب (أ) الدار البيضاء، بلقب الدورة الحادية عشر لكأس العرش للقفز على الحواجز، بحلبة الفروسية دار السلام بالرباط، وقد تمكن النادي المتوج، الذي يضم الفرسان مجيد الجعايدي وعبد السلام بناني سميرس وبدر الخياطي وغالي بوقاع، من الظفر بهذه الكأس المرموقة بعد تقديمه أداءً مثاليا خاليا من الأخطاء في مباراة السد، وحل فريق النادي الملكي للفروسية البوغاز ثانيا بأربع نقاط جزاء، بينما عادت المرتبة الثالثة لفريق المدرسة الملكية للخيالة بتمارة، بخمس نقاط جزاء.

هل تنجح فكرة لقجع للنهوض بكرة إفريقيا ؟

رفع رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، فوزي لقجع، سقف التحدي واعتبر استضافة مونديال 2030 المشترك، فرصة تاريخية لإعادة صياغة الخريطة الكروية العالمية، داعيا إلى تجاوز البعد الاحتفالي البحت للحدث، مؤكدا على ضرورة أن يكون المونديال المنوي نقطة تحول تنهي «العلاقة غير المتكافئة» التي تحكم المنظومة، وتسرّع مسار تقاسم أكثر عدالة للقيمة المضافة لكرة القدم، رافضا استمرار منطق التبعية الذي حول القارة الإفريقية على مدى عقود إلى مجرد خزان للمواهب دون الحصول على نصيبها العادل من القرار والموارد.

هل يُعيد الشرايبي: كرة السلة المغربية إلى منصات التتويج ؟

بعد غياب طويل حكمته «لجنة مؤقتة» مكلفة بإدارة أزمة هيكلية مستفحلة منذ عام 2015، تنفست كرة السلة الوطنية الصعداء نسبيا، بانتخاب إدريس الشرايبي رئيسا جديدا للجامعة الملكية المغربية لكرة السلة، ولم يكن هذا الانتخاب مجرد تغيير إداري، بل هو بمثابة رهان حاسم على العودة من النفق الذي أدخلت فيه اللعبة، وتطلع العائلة الرياضية إلى إنهاء فترة الجمود والتصالح مع منصات التتويج التي ابتعدت عنها سلة المغرب طويلا.

وجاءت هذه الخطوة كمحاولة أخيرة لطي صفحة «اللجنة المؤقتة» التي أنشأتها وزارة الرياضة قبل نحو تسع سنوات، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وضمان استمرارية هذه الرياضة بعد فوضى إدارية وتنظيمية، وكان هدفها الأسمى هو «تسوية وضعية الجامعة إزاء الهيئات الدولية والقارية» قبل الانتقال إلى مربع الاستقرار المؤسساتي عبر جمع عام انتخابي، فالتحدي ليس في شكل الانتخاب بل في مضمونه، لكون الشرايبي ومكتبه المديري الجديد، يواجهون تركة ثقيلة من التخلف الإداري، وضرورة إثبات أن هذا التغيير ليس مجرد إعادة تدوير لوجوه مألوفة، بل يمثل قفزة نوعية نحو الاحترافية والاستدامة المالية والرياضية.

ولم يخف الرئيس الجديد إدراكه لعمق الأزمة، إذ أشار إلى ضرورة «وضع قطار كرة السلة المغربية على السكة الصحيحة» عبر أوراش مهيكلة (التنويع المالي ورهان الهيكلة)، فالتأكيد على تنويع الموارد المالية والبحث عن مصادر تمويل أخرى هو اعتراف ضمني بأن الأندية والعصب تعاني من شح الميزانيات، بينما تعد إعادة «هيكلة العصب» خطوة إجرائية ضرورية قد تكون مؤلمة، لكنها لا تضمن بالضرورة جودة الممارسة الرياضية ما لم تواكب بالاعتناء الجدي بـ«الأطر الوطنية والجمعيات الممارسة» التي تعتبر الحاضن الأساسي للمواهب.

أين ذهبت استوديوهات الواقع الافتراضي.. رتوشات مكلفة أم ثورة حقيقية في إعلام «الكان» ؟

أعلنت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (SNRT) في وقت سابق، عن صفقة «ضخمة» بلغت قيمتها 235 مليون سنتيم مع شركة أجنبية متخصصة، هي BSS BROADCAST & STUDIO SOLUTIONS، لتجهيز استوديو بتقنيات الواقع الافتراضي، استعدادا لكأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، حيث يعتبر الإعلام الرياضي العمود الفقري لأي ملف استضافة ناجح، لكن مع حلول موعد «الكان» اختفت هذه التجهيزات ومعها ملايين الصفقات.

وحسب تفاصيل الصفقة، تعهدت الشركة الأجنبية بتسليم الأستوديو مجهزا بأحدث تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز (VR/AR/XR)، في غضون ستة أشهر من بدء الأشغال، إلا أن الشروع في تحديث جذري للبنية التحتية الإعلامية كان قبل عام ونصف من انطلاق «الكان»، ومع حلول موعد التظاهرة القارية، اختفى كل شيء، حتى القناة المتخصصة في الرياضة بالمغرب، والتي تدار بأموال دافعي الضرائب، لا زالت تقوم بإعادة مباريات من القسم الثاني للبطولة الوطنية.

كما تم الحديث عن «تغييرات قادمة» تشمل تغيير وجه قناة الرياضية وإطلاق قنوات إضافية لحل مشكلة المباريات المتزامنة، وهو هدف طموح، لكنه يفتقر للرؤية الواضحة، لكن عندما قرب موعد «الكان» اختفت حتى القناة الأصلية التي كان الجمهور المغربي يتابع من خلالها مستجدات الكرة المغربية، فهل تستطيع صفقة واحدة بقيمة 2.35 مليون درهم، وإن كانت موجهة للتقنيات البصرية، أن تحدث الثورة المرجوة في المشهد الإعلامي الذي يتطلب تغييرات هيكلية وإدارية عميقة ؟

ورغم استبشار المغاربة خيرا بهذه الصفقات الجزئية، إلا أنها تحولت إلى رتوشات تجميلية سطحية بدلا من أن تكون جزء من استراتيجية متكاملة تضمن استدامة الجودة والاحترافية، مما يعني أن المطلوب اليوم ليس مجرد استوديو افتراضي، بل استراتيجية مالية وإعلامية حقيقية تضمن أن أموال الصفقات قد ذهبت فعلا نحو تأسيس إرث إعلامي يليق بحجم البطولات التي يستضيفها المغرب.

تحليل إخباري

لحظة الإعلان عن ميلاد «جمهورية القبائل»

عندما انفردت «الأسبوع» بمحاورة فرحات مهني

مخطط دعم البوليساريو يتحول إلى مشروع لتقسيم الجزائر

لم يصدر أي تعليق رسمي عن الحدث الكبير الذي شهدته العاصمة الفرنسية باريس، يوم 14 دجنبر الجاري، والمتمثل في الإعلان الرسمي عن استقلال جمهورية القبائل من طرف الناشط فرحات مهني، زعيم حركة تقرير المصير(..)، ورغم «الاستهانة» بهذه الخطوة، فإن الأكيد أن الجزائر وقعت في نفس الحفرة التي كانت تتمنى وقوع المغرب فيها(..)، وبينما حصلت المملكة على اعتراف دولي، مدعوم من طرف مجلس الأمن، بمغربية الصحراء، كان النظام الجزائري على موعد مع صدمة تاريخية، بإعلان البدء في تنفيذ «مشروع تقسيم الجزائر»، بنفس المبررات التي ظل ممثل الجزائر يرددها في المحافل الدولية، ضد المغرب، بشكل مظلل(..).

إعداد: **سعيد الريحاني**

النظام الجزائري، الذي كرر أسطوانة تقرير المصير، لم ينتبه إلى كونه كان يجمع حطب فتنة داخلية وهو يبذل الغالي والنفيس من أجل أطروحة الانفصال الوهمية لدى الميليشيات المسلحة للبوليساريو(..)، رغم التحذيرات المغربية، وسبق للدبلوماسي المغربي المخضرم عمر هلال، أن «وبخ» ممثل الجزائر عمار بن جامع، حول دعم الانفصاليين قائلا: ((إن هذا يعني أن الزمن توقف عند الجزائر في سنة 1991 بشأن خطة التسوية؛ بلدكم لم يساير تطور العالم؛ لم تعاينوا سقوط جدار برلين؛ لم تروا أن هناك 107 بلدان تدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي؛ تغضون الطرف عن عدد القنصليات التي تم فتحها في مدينتي العيون والداخلة المغربيتين، كما أن الجزائر لم تدرك أن مجلس الأمن انتقل من خطة التسوية إلى الحل السياسي..))، بل إن عمر هلال نبه «العدو غير العاقل» قائلا: ((إن هناك شعبا في الجزائر، الشعب القبايلي، ينتظر تقرير مصيره منذ أزيد من 150 عاما، وأنتم تصرون على إرهابه وسجنه وحرمانه من حريته وأبسط حقوقه المشروعة)).

طبعا لم يلتقط المسؤولون الجزائريون الإشارة(..)، واستمروا في دعم الأطروحة الوهمية، بينما مطالب تقرير المصير الحقيقية كانت تنمو داخل الجزائر، وقد اندهش المتتبعون الجزائريون لما حصده النظام الجزائري وهو يسمع «الرئيس المؤقت»، فرحات مهني، يقول أن ((هذا الاستقلال يسري إلى الأبد، ابتداءً من هذه اللحظة،

تحليل إخباري

وأن السلطة الجزائرية في منطقة القبائل باتت سلطة أجنبية عن القبائل وعن الشعب القبائلي، وأن استعادة السلطة القبائلية على القبائل قد بدأت فعليا منذ الأحد 14 دجنبر 2025)).

القصاصات التي تناولت الموضوع، قالت: ((إن الحدث كان مبرمجا في صيغته الأولى داخل قصر المؤتمرات بفرساي (إقليم الإيفلين)، غير أن سلطات المحافظة أصدرت قرارا بمنع التجمع بدعوى وجود مخاطر محتملة على النظام العام، مع توقع حضور يفوق 900 مشارك وفق ما نقلته تقارير فرنسية ومغاربية..))، وفي المقابل، أفادت مصادر أخرى بأن ((المنظمين أبقوا على المراسيم بعد نقلها إلى فضاء خاص بباريس وبصيغة أضيق.. وتُعد «ماك» إحدى أبرز حركات المطالبة بتقرير المصير في منطقة القبائل، وقد تصاعد حضورها السياسي والإعلامي خلال السنوات الأخيرة، بينما تصنفها السلطات الجزائرية منذ سنة 2021 ضمن المنظمات الإرهابية.. وربطت «ماك» و«أنافاد» اختيار تاريخ 14 دجنبر بإحالة رمزية إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 (XV) الصادر في 14 دجنبر 1960 بشأن «منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة»، والذي يُستشهد به كثيرا في سياقات تقرير المصير ومسارات إنهاء الاستعمار)) (المصدر: مواقع).

حكاية مطالب القبايل، وحكاية المشروع ككل، سبق أن انفردت «الأسبوع» بنشرها في تفاعل خاص مع الناشط فرحات مهني، «الممتن» للمغرب، باعتباره دولة ساهمت في تدويل قضية القبائل على لسان المبعوث عمر هلال، وقد تفاعل مع أسئلة «الأسبوع» كما يلي، وفي ذلك عبرة لمن يعتبر:

■ مظاهرة سابقة للمطالبة بانفصال القبائل في الجزائر

● هل يمكن أن تتحدث تطورات «نضال» حركة القبايل، منذ انطلاق «الربيع الأسود» سنة 2001، إلى حين رفع «علم القبايل» في مقر الأمم المتحدة ؟

فرحات مهني رئيس حكومة "القبايل" المؤقتة في حوار مع "الأسبوع":

نشكر المغرب على مساندة حركة "القبايل" وثلث سكان الجزائر يطالبون بتقرير المصير

■ حاوره: سعيد الريحاني

■ مقتطف من «الأسبوع» عدد 26 نونبر 2015

● لقد جاء قرارنا بالمطالبة بمصير مستقل عن الدولة الجزائرية، على إثر «الربيع الأسود» للقبايل ما بين سنة 2001 و2004، وذلك عندما قررت الجزائر، منذ أكثر من 15 سنة، إطلاق الرصاص على المحتجين الذين كانوا يتظاهرون بسبب مقتل أحد التلاميذ على يد الدرك الجزائري، اسمه كرماح ماسينيسا، وقد أدركنا آنذاك أن السلطات الجزائرية، التي رمتنا مرة بالرصاص، ستقوم بذلك متى شاءت، ولن تتوانى في إطلاق الرصاص على المتظاهرين متى شاءت، ولحماية أبنائنا من عنف الجيش الجزائري، فقد كان حيويا بالنسبة للقبايل أن يكون أمنها بيد أبنائها وليس بيد غيرهم.

في يوم 5 يونيو 2001، عقدنا ندوة صحفية في «دار حقوق الإنسان» بتيزي وزو، وطالبنا بالحصول على حكم ذاتي في إطار جهوية موسعة، فكان الجواب إنزالا أمنيا وعسكريا مكثفا وغير مسبوق فاق ما قامت به فرنسا خلال حرب الجزائر، ويوم 7 شتنبر 2008، بعثنا رسالة رسمية إلى كل المؤسسات العليا للدولة الجزائرية، من رئاسة، وحكومة، وبرلمان، ومجلس دستوري، ومجلس الشيوخ، جددنا من خلالها طلبنا بالحصول على حكم ذاتي موسع، فكان الجواب احتقار تام لمطالبنا وتجاهلها.

ويوم 24 فبراير 2010، سلمنا رسالة إلى سفارة الجزائر في بروكسيل، أعلنا خلالها أننا إذا لم نتوصل بأي جواب قبل 20 أبريل 2010، فإننا سنعلن عن حكومة مؤقتة للقبايل في المنفى، وهو ما تم فعلا، يوم 10 يونيو 2010، بحضور 700 مواطن قبايلي، في قصر المؤتمرات بباريس، ومنذ ذلك الحين أصبحت حركة استقلال القبايل، القوة السياسية الرئيسية في المنطقة، حيث يوجد العلم القبايلي بسكان المنطقة أكثر من أي وقت مضى، وتعمل حكومة القبايل المؤقتة على إدراج المسألة القبايلية في الأمم المتحدة ومنظمات الوحدة الإفريقية.

الجزائر، منذ أكثر من 15 سنة، إطلاق الرصاص على المحتجين السلميين الذين كانوا يتظاهرون بسبب مقتل أحد التلاميذ على يد الدرك الجزائري، اسمه كرماح ماسينيسا، وقد أدركنا آنذاك أن السلطات الجزائرية، التي رمتنا مرة بالرصاص، ستقوم بذلك متى شاءت، ولن تتوانى في إطلاق الرصاص على المتظاهرين متى شاءت، ولحماية أبنائنا من عنف الجيش الجزائري، فقد كان حيويا بالنسبة للقبايل أن يكون أمنها بيد أبنائها وليس بيد غيرهم.

في يوم 5 يونيو 2001، عقدنا ندوة صحفية في «دار حقوق الإنسان» بتيزي وزو، وطالبنا بالحصول على حكم ذاتي في إطار جهوية موسعة، فكان الجواب إنزالا أمنيا وعسكريا مكثفا وغير مسبوق فاق ما قامت به فرنسا خلال حرب الجزائر، ويوم 7 شتنبر 2008، بعثنا رسالة رسمية إلى كل المؤسسات العليا للدولة الجزائرية، من رئاسة، وحكومة، وبرلمان، ومجلس دستوري، ومجلس الشيوخ، جددنا من خلالها طلبنا بالحصول على حكم ذاتي موسع، فكان الجواب احتقار تام لمطالبنا وتجاهلها.

ويوم 24 فبراير 2010، سلمنا رسالة إلى سفارة الجزائر في بروكسيل، أعلنا خلالها أننا إذا لم نتوصل بأي جواب قبل 20 أبريل 2010، فإننا سنعلن عن حكومة مؤقتة للقبايل في المنفى، وهو ما تم فعلا، يوم 10 يونيو 2010، بحضور 700 مواطن قبايلي، في قصر المؤتمرات بباريس، ومنذ ذلك الحين أصبحت حركة استقلال القبايل، القوة السياسية الرئيسية في المنطقة، حيث يوجد العلم القبايلي بسكان المنطقة أكثر من أي وقت مضى، وتعمل حكومة القبايل المؤقتة على إدراج المسألة القبايلية في الأمم المتحدة ومنظمات الوحدة الإفريقية.

لقد جاء قرارنا بالمطالبة بمصير مستقل عن الدولة الجزائرية، على إثر «الربيع الأسود» للقبايل ما بين سنة 2001 و2004، وذلك عندما قررت الجزائر، منذ أكثر من 15 سنة، إطلاق الرصاص على المحتجين السلميين الذين كانوا يتظاهرون بسبب مقتل أحد التلاميذ على يد الدرك الجزائري، اسمه كرماح ماسينيسا، وقد أدركنا آنذاك أن السلطات الجزائرية، التي رمتنا مرة بالرصاص، ستقوم بذلك متى شاءت، ولن تتوانى في إطلاق الرصاص على المتظاهرين متى شاءت، ولحماية أبنائنا من عنف الجيش الجزائري، فقد كان حيويا بالنسبة للقبايل أن يكون أمنها بيد أبنائها وليس بيد غيرهم.

تحليل إخباري

مؤقتة للقبايل في المنفى، وهو ما تم فعلا يوم 10 يونيو 2010، بحضور 700 مواطن قبايلي في قصر المؤتمرات بباريس، ومنذ ذلك الحين، أصبحت حركة استقلال القبايل القوة السياسية الرئيسية في المنطقة، حيث يوحد العلم القبايلي سكان المنطقة أكثر من أي وقت مضى، وتعمل حكومة القبايل المؤقتة على إدراج المسألة القبايلية في الأمم المتحدة ومنظمات الوحدة الإفريقية.

● ولكن مطالبكم عرفت تطورات كبيرة في ظرف عشر سنوات، هل أنت مع حكم ذاتي داخل الدولة الجزائرية، أم مع الاستقلال التام عنها؟ وهل ستقوم باستفتاء في هذا الشأن ؟

● بالفعل، فمن المطالبة بحكم ذاتي موسع، انتقلنا منذ دجنبر 2011، إلى المطالبة بحق تقرير مصير القبايل، وتطمح المنطقة إلى تحقيق سيادتها، ويظل الاستفتاء الشعبي هو الطريق الأمثل، ونعمل حاليا على تهييئ الظروف الضرورية لإجراء الاستفتاء، وسنطالب بأن يجرى ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، لتفادي أي طعن في نتائجه.

● كيف تلقيتم مطالبة نائب ممثل المغرب في نيويورك، بإدراج قضية القبايل على أجندة الأمم المتحدة، بالموازاة مع إحياء الذكرى 70 لتأسيسها ؟

● إن مطالبة المغرب للأمم المتحدة بإدراج حق الشعب القبايلي في تقرير مصيره على جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة، يعتبر حدثا تاريخيا وغير مسبوق، ومنطقة القبايل فخورة وسعيدة بذلك، ولن تنسى أبدا هذه المبادرة الأخوية التي أدت إلى تدويل قضية القبايل.. هذا الموقف يشرف المملكة المغربية ويفتح مسارا دبلوماسيا سيتوج باستفتاء شعبي على استقلال القبايل، بل ونجدد الشكر مرة أخرى للشعب المغربي وللحكومة المغربية، وجلالة الملك محمد السادس، والذين قاموا بالتضامن معنا في إطار احترام القيم الكونية والقانون الدولي.

● كيف تفسرون صمت السلطات الجزائرية؟ وهل تعتقدون أن نظام بوتفليقة سيستمر في وصفكم بالمؤامرة الخارجية ؟

● المتحكمون في النظام الجزائري متنطعون ويعتبرون أنهم فوق القانون الدولي، ويزرعون الرعب حولهم من أجل بسط هيمنتهم على إفريقيا الشمالية والساحل، كما أن النظام الجزائري يسعى إلى صناعة قنبلته النووية، ويعتبر أن التفاعل مع هذه التطورات سيعلن نهاية حلمهم الإجرامي للسيطرة على المنطقة المحيطة بهم؛ فالنظام الجزائري ينهج سياسة النعامة، من خلال العمل على تحويل النظر عن جراحه، ويظن أن تكسير المحرار علاج للحمى، بينما منطقة القبايل مصرة على أن تصبح ذات سيادة، وأن تشارك في بناء السلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وشمال إفريقيا، بينما وصم كل حركة مناوئة بأنها مؤامرة خارجية، فهو أسطوانة مشروخة لا أحد يصدقها، وأولهم النظام الجزائري.

● كلما كانت هناك انتفاضة كما حصل مؤخرا في غرداية، تتهم الجزائر المغرب بالوقوف وراء هذه الأحداث، هل تعتبرون أنكم كحركة أمازيغية مستعملون من طرف المغرب ؟

● النظام الجزائري يعرف أنه لا يتوفر على أي مصداقية في هذا الإطار، فالاتهام بالمؤامرة من طرف عدو خارجي من خلال «أحداث مزاب»، ليست سوى وسيلة لدفع التهمة عنه، فالتحامل ضد شعب مزاب يحمل في طياته مواصفات جريمة ضد الإنسانية، ذلك أن سجن أعيان مزاب ليس سوى مقدمة للرعب الذي سيؤدي إلى التصفية الجسدية للمزابيين، ومصادرة أراضيهم الغنية بالثروات، فحين يتم اتهام أمازيغي بأنه مستعمل، فإنه يحس بالغضب والإدانة، فهل الأمازيغي لا يتوفر على دماغ حتى يتم استعماله؟ إنه ببساطة احتقار لذكاء وكرامة الأمازيغيين، فالأمازيغيون فخورون بأنفسهم، وواعون بحقوقهم ولا يحتاجون أن يهمس أحد في آذانهم، فهم جزء من سيرورة العولمة، ولا شيء غريب عنهم..

عمر هلال في الأمم المتحدة لحظة مطالبته بتقرير المصير لمنطقة القبائل

فرحات مهني

النظام الجزائري نظام مجنون

● كيف تفسرون مطالبة النظام الجزائري منذ 40 سنة بـ«حق شعب صحراوي» في تقرير المصير بينما يرفض تمتيع القبايل بهذا الحق ؟

● إنه الجنون، النظام الجزائري يرفض حق القبايل الذين يشكلون 12 مليونا من السكان، أي ثلث سكان الجزائر، بينما يطلب نفس الحق للصحراويين الذين يحتفظ بهم في تندوف رغم أنهم لا يشكلون حتى 1 في المائة من سكان القبايل.. إن منطقة القبايل، اعتبارا لعدد السكان وطبيعة معركتها السياسية المستمرة، وتشبثها بالقيم الكونية والسلم والأمن ومخزونها من الكفاءات، وذكائها الإبداعي، هي اليوم الشعب والأمة الذين تتوفر لهم بشكل مستعجل مقومات الولوج إلى الاستقلال.

(المصدر: أرشيف الأسبوع)

الوكـالـة الوطنيـة للمحـافظـة العقـارية
و المـسـح العـقـاري و الخـرائـطيـة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
ⴰ ⵙⵓⵖⵍ ⴰⵎⵓⵔⴰⵡ ⴰ ⵜⵖⵓⵔⵉⵜ

AGENCE NATIONALE DE LA CONSERVATION FONCIÈRE DU CADASTRE ET DE LA CARTOGRAPHIE

طلب شـهادة الملكية
عبر الموقع الرسـمي للوكالة
www.ancfcc.gov.ma

طلب الحصول على شهادة الملكية

الأداء الإلكتروني لوجيبات المحافظة العقارية

تحميل شهادة الملكية

Télécharger

الخدمات الرقمية للمحافظة العقارية
جودة, ربح للوقت وبكل أمان

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

تحقيق قضائي يقود إلى شبكة للسطو على الأراضي السلالية

سيدي سليمان

الأسبوع

قامت السلطات القضائية بسيدي سليمان، بفتح تحقيق تقوم به الفرقة الوطنية للدرك الملكي، في قضية تتعلق بالسطو على عشرات الهكتارات من الأراضي السلالية من طرف شبكة منظمة يقودها شخص سوري الجنسية، بتواطؤ عدد من النواب السلاليين وكتاب عموميين وموظفين من جماعة دار بلعامري..

وتفجرت القضية، بعدما وجد عشرة فلاحين أنفسهم مطالبين بالإفراغ من الأرض الفلاحية

الجماعية التي كانوا يستغلونها بناء على عقود قانونية تعطيهم حق الاستغلال في جماعة سيدي سليمان، حيث قام الشخص السوري برفع دعاوى قضائية عليهم أمام القضاء، مما دفعهم إلى تقديم شكايات إلى الجهات المختصة، التي قررت تكليف الفرقة الوطنية للدرك بإجراء بحث أسفر عن توقيف خمسة أشخاص من بينهم بعض الموظفين والشخص السوري رهن الاعتقال.

وتوصلت الأبحاث إلى وجود تلاعبات وخروقات في الترامي على الأراضي السلالية الجماعية، حيث تبين غياب سجلات التفويت والتدقيق في مدى صحة عقود الأراضي السلالية التي يتوفر عليها الشخص السوري، والتي اعتمد عليها في مطالب الفلاحين القدامى الذين يتوفرون على عقود استغلال بإفراغ الأراضي التي يحوزونها.

وسبق أن تقدمت الرابطة المغربية لحقوق الإنسان، بطلب إلى عامل القنيطرة والسلطات القضائية، بفتح تحقيق في عمليات تفويت الأراضي السلالية، للخواص وحرمان ذوي الحقوق من الحق في التصرف والاستغلال، من بينهم الشباب والنساء، والتحقيق مع بعض النواب السلاليين المتواطئين مع الخواص في الترامي على الأراضي السلالية.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

اختلالات تدبيرية في المركب المندمج للصناعة التقليدية بتطوان تصل للمجلس الأعلى للحسابات

يشهد المركب المندمج للصناعة التقليدية بمدينة تطوان، حالة غير مسبوقة من الاحتقان، نتيجة سلسلة من القرارات التي وصفها الصناع والحرفيون بـ«العشوائية» و«غير المدروسة»، معتبرين أنها تكشف عن اختلالات تدبيرية عميقة داخل هذا المرفق العمومي الحيوي.

فقد قامت المسؤولة عن مجمع الصناعة التقليدية بتطوان، المنتمية لحزب الأصالة والمعاصرة، باتخاذ إجراءات أثارت جدلا واسعا رغم أن منصب مدير هذا المرفق يفترض أن يتم تعيينه من طرف مندوبية وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني اعتمادا على كفاءة الأطر الإدارية، لا على أساس الانتماء الحزبي.

كما أقدمت نفس المسؤولة على تشييد سياج إسمنتي حول المركب الجديد، إضافة إلى إزالة مجموعة من الأبواب الخشبية التقليدية قصد تعويضها في إطار صفقة حصلت بموجبها على دعم وزاري، وقد خصص لهذه الأشغال غلاف مالي يفوق 300 مليون سنتيم، وفق مصادر من داخل المركب، بينما يؤكد عدد من المهنيين أن القيمة الفعلية للأشغال لا تتجاوز مليوني سنتيم، مشددين على أن «الميزانية المرصودة تكفي لبناء مركب جديد بالكامل، وليس فقط سياجا بسيطا يفتقر إلى أي زخارف أو نقوش تعكس هوية الصناعة التقليدية بالمنطقة، وأن الأبواب التي تمت إزالتها ستعاد فقط بعد صياغتها لتبدو بشكل جديد».

وأثيرت شبهات حول استعمال مواد بناء رخيصة وضعيفة الجودة، وأعمال ترميم توصف بـ«الترقيعية» تنجز بوسائل بدائية لا تناسب مركبا حديث البناء لا يحتاج أصلا إلى مثل هذه الأشغال، ويزيد غياب اللوحة التقنية للمشروع، التي تعد وثيقة إلزامية تبين الكلفة والجهة المنجزة والمدة الزمنية، من حجم الشكوك المتعلقة بشفافية العملية واحترام قواعد الحكامة الجيدة.

وحسب المعطيات، فإن ثلاثة حرفيين فقط استفادوا من ورشات المركب، فيما يظل حوالي 90 مستفيدا مسجلين وموقعين على عقود الاستفادة دون أن يلتحقوا بورشاتهم لحد الآن.

وأمام هذه الاختلالات، أعلن الصناع والحرفيون المتضررون، عن عزمهم التوجه رسميا إلى المجلس الأعلى للحسابات، لطلب فتح تحقيق دقيق وشامل في طريقة تدبير هذا المشروع، وتحديد المسؤوليات في أي تجاوزات أو خروقات محتملة، مؤكدين أن ما يحدث داخل المركب لا يهدد فقط مصالحهم المهنية ومصدر دخلهم، بل يسيء أيضا لصورة قطاع الصناعة التقليدية بالمنطقة، ويعكس واقعا تدبيريا يحتاج إلى إصلاح جذري يضمن الشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، لحماية المال العام من أي شبهة سوء تدبير أو استغلال.

مختصرات شمالية

شهدت جهة الشمال خلال الأيام الأخيرة، مجموعة من الوقفات الاحتجاجية التي نظمها موظفو قطاع الصحة بمختلف فئاتهم، للمطالبة بتنزيل جميع بنود اتفاق 23 يوليوز 2024، الذي يتضمن رفع الأجور وتحسين ظروف العمل داخل المؤسسات الصحية، ويؤكد المحتجون أن «تنفيذ هذا الاتفاق بات ضرورة ملحة في ظل الأوضاع المهنية الصعبة والنقص الحاد في الموارد البشرية والتجهيزات».

وبين مطالب الأطر الصحية وانتقادات المواطنين، يبرز حجم التوتر الذي يشهده القطاع، ما يؤكد الحاجة الملحة لإصلاحات عميقة تضمن حقوق العاملين وتحسن جودة الخدمات الصحية.

في الوقت الذي كانت فيه ساكنة عمالتي تطوان والمضيق الفنيدق تنتظر انطلاق العمل بالحافلات الحضرية الجديدة مع بداية العام المقبل لإنهاء عهد الحافلات المهترئة، فوجئ المواطنون بقرار الجهات المعنية تمديد عقد تفويت خدمات النقل الحضري لشركة «إيصال المدينة» لستة أشهر إضافية، ما يعني بشكل واضح أن ساكنة المنطقتين لن تستفيد من خدمات أسطول النقل الجديد في الموعد المنتظر، رغم انطلاق المرحلة التجريبية للحافلات الحديثة بمدينة طنجة، وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول أسباب التأخر وغياب التواصل الرسمي بشأن هذا المشروع الحيوي.

خطر يزحف على شواطئ الشمال.. مافيا الرمال تتحدى القانون والمسؤولين

نهب الرمال بشواطئ الشمال مشهد يهدد التوازن البيئي، ويكشف في الوقت نفسه عن جرأة شبكات منظمة تتحدى القانون.. فقد تدخلت مصالح المجلس الجماعي لمدينة مارتيل خلال الأيام الماضية، لتهيئة جانب من الشاطئ المحاذي للوادي، لتفاجأ بكميات من المخلفات التي كانت تستعمل لطمس أثار عمليات سرقة الرمال وإعادة بيعها.

وكشفت عملية التنظيف عن عشرات الأكياس المعبأة بالرمال، كانت في طريقها للاستعمال في البناء السري، خصوصا داخل الأحياء الشعبية وعلى رأسها حي الديزة، الذي بني جزء كبير منه بشكل عشوائي باستعمال رمال هذا الشاطئ، وتوضح الصور المتداولة حجم الظاهرة واتساع شبكات الاستغلال غير القانوني.

ولم يقتصر النهب على شاطئ مارتيل فقط، بل يمتد إلى عدد من الشواطئ التابعة لعمالة تطوان، حيث تستنزف الرمال بشكل ممنهج باستعمال الشاحنات وأحيانا الجرافات في غياب أي ترخيص من المصالح المختصة، وتحدث هذه العمليات غالبا في ساعات الليل، مستغل أصحابها ضعف المراقبة وتضاريس المنطقة، ما يجعل من الظاهرة نشاطا مربحا لبعض الشبكات التي تعمل بأسلوب العصابات المنظمة.

هذا الاستنزاف الخطير للرمال لا يهدد فقط جمالية الشواطئ، بل يعرض أيضا البنية الطبيعية الساحلية للانجراف ويؤثر على الكثبان الرملية، ما يشكل خطرا على الساكنة والمشاريع المجاورة، ورغم التحذيرات المتكررة من جمعيات البيئة والساكنة المحلية، إلا أن استمرار نزيف الرمال يعكس غياب الصرامة في المراقبة وضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة.

ويطالب عدد من المواطنين ونشطاء المجتمع المدني، بضرورة التدخل العاجل لوقف هذا النزيف البيئي، من خلال تعزيز دوريات المراقبة الليلية، وتشديد العقوبات على المتورطين، وتحريك المتابعة في مواجهة كل من يسهل أو يتستر على هذه العمليات، خاصة وأن الموضوع لم يعد مجرد مخالفة، بل تحول إلى جريمة بيئية تهدد شواطئ الشمال بالكامل.

كواليس جهوية

سلا

«سوبير حي الرحمة».. مركب تجاري صرفت عليه الملايير بدون فعالية تجارية منذ التسعينات

الأسبوع

يعتبر «سوبير مارشي» حي الرحمة بمدينة سلا من المناطق التجارية التي لها تاريخ قديم يمتد إلى أكثر من عقدين، حيث كانت بدايته بشارة خير للتجار والحرفيين لممارسة أنشطتهم التجارية في فضاء منظم ومؤطر، إلا أن هذا المركب التجاري طاله النسيان وهجره التجار القدامى، وأغلقت المحلات التجارية وظلت عشرات المحلات بداخله مغلقة بدون أي نشاط منذ أزيد من 15 سنة، ما دفع العديد من الحرفيين إلى الانتقال لمناطق أخرى أو كراء محلات تجارية في الشوارع وداخل بعض الأحياء الشعبية من أجل ممارسة أنشطتهم التجارية، وتحقيق مدخول شهري قار عوض البقاء وسط الكساد وحالة الجمود التي يعرفها «السوبير».

ويتساءل سكان مدينة سلا عن أسباب غياب الجماعة وسلطة العمالة من أجل إعادة تأهيل المركب التجاري «السوبير»، والبحث له عن حلول لأجل إعادة إحيائه من جديد وتشجيع التجار والحرفيين على البقاء فيه، وتنظيم معارض وتظاهرات تجارية بداخله تشجع السكان والزوار على اقتناء المشتريات والبضائع منه، أو تحويله إلى قيسارية كبيرة تضم عدة تخصصات تجارية في كل جناح لأجل استقبال المواطنين.

وعلاقة بالموضوع، فقد كشف جواب كتابي لوزير الداخلية، أن المركب التجاري يضم 323 محلا تجاريا بالإضافة إلى عدد من المرافق، لكن الإشكال كان يكمن في استخراج الرسوم العقارية الفردية للمحلات لفائدة المالكين، وإعادة هندسة الرسم العقاري للمركب بكامله قصد تسوية الوضعية العقارية للمحلات، وإعداد التصميم التغييري من أجل المصادقة عليه لاستخراج شهادات الملكية النهائية.

وحسب الوزير، فإن اجتماعات وزيارات ميدانية متعددة جمعت السلطات المحلية وشركة «العمران» وجماعة سلا، بهدف تجاوز ما تبقى من عراقيل تقنية وإدارية، تمهيدا لفتح هذا المرفق العمومي الذي ظل مغلقا طوال سنوات رغم اكتمال أشغاله.

أكادير

اتهام الجماعة بالبيروقراطية الإدارية والشركة المتضررة تلجأ للقضاء

الأسبوع

تفجر خلاف وصل إلى القضاء الإداري بين جماعة أكادير وشركة خاصة، بعد رفض المجلس الترخيص لشركة تشتغل في الترفيه والألعاب لاستغلال فضاء عمومي، ومنحه بالمقابل لشركة أخرى تشتغل في نفس المجال.

وقررت الشركة الطعن في القرار الإداري الصادر عن مجلس الجماعة، ما أثار الكثير من التساؤلات حول أسبابه والخلفيات التي تقف وراء القرار، لا سيما وأن شركة ثانية تشتغل في نفس مجال الألعاب والملاهي حصلت على الترخيص بدورها بعدما قدمت طلبها بعد الشركة الأولى، مما أثار الشكوك حول غياب المساواة وتكافؤ الفرص بين شركتين متنافستين.

وقد قررت الشركة المتضررة اللجوء إلى المحكمة الإدارية ضد جماعة أكادير، بعدما تعرضت للضرر وانتهاك حقها في الحصول على الترخيص، مستدلة بوثائقها التي تؤكد أنها قامت بجميع الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة، من خلال وضعها ملفا متكاملا لدى مصالح الجماعة.

قرار المجلس الجماعي لأكادير، لقي انتقادات كثيرة من قبل فاعلين محليين ونشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي، ووضع المجلس ومصالح الجماعة الإدارية في قفص الاتهام، خاصة وأن الشركة التي حصلت على الرخصة تقدمت بطلبها بعد طلب الشركة التي رفض منحها الترخيص.

وتقدمت الشركة المتضررة بشكاية إلى والي جهة سوس ماسة، سعيد أمزازي، من أجل التدخل لرفع الضرر الذي لحقها، بعد تقديمها لملف متكامل يتضمن جميع الالتزامات من أجل حصولها على الترخيص الذي يخول لها استغلال الفضاء العمومي.

من جانبه، كشف مصدر مطلع من جماعة أكادير، أن الشركة المعنية لم تحترم الآجال المحددة زمنيا لإيداع الوثائق المطلوبة في الموقع الإلكتروني، لذلك لم تتمكن من الحصول على الرخصة، نافيا منح أي رخصة لشركة أخرى للملاهي والألعاب.

أمزازي

ميدلت

ساكنة بومية تطالب بالحقيقة والإنصاف في قضية الراعي بوسليخن

الأسبوع

عرفت قرية بومية الصغيرة بإقليم ميدلت، وقفة احتجاجية للجنة الحقيقة المتابعة لقضية وفاة الطفل الراعي محمد بوسليخن الغامضة، مطالبة بالكشف عن الحقيقة الكاملة وتحديد الجناة وعدم الإفلات من العقاب.

وشددت اللجنة التي تؤيد أسرة الطفل الضحية، تزامنا مع اعتصام خاله أمام مقر الدرك الملكي، للمطالبة بإظهار الحقيقة للرأي العام في هذه القضية غير المفهومة، لا سيما وأن تقرير الطب الشرعي الذي كشف عنه قاضي التحقيق، أسقط فرضية الانتحار، وترك مجموعة من التساؤلات المطروحة.

وتضم لجنة الحقيقة، المساندة لأسرة الراعي، مجموعة من النشطاء الحقوقيين من جهتي بني ملال خنفيرة وتافيلات، مؤكدة التزامها بمواصلة الترافع والضغط الميداني إلى حين الوصول إلى الحقيقة الكاملة في قضية الطفل الراعي.

للتذكير، فإن وفاة الطفل الراعي الغامضة طرحت الكثير من التساؤلات التي أثارت الرأي العام، خاصة عندما تم العثور على جثته في وضعية غامضة، حيث قام قاضي التحقيق بفتح بحث والاستماع إلى بعض الأشخاص في الملف، بينما تظل هوية الجاني مجهولة.

بولمان

غموض حول مصير اتفاقية لكهربة دواوير جماعات جبلية

الأسبوع

تعاني مجموعة من الدواوير في الجماعات القروية والجبلية بإقليم بولمان من الحرمان من الطاقة الكهربائية، رغم مرور عدة سنوات على مشروع تعميم كهربة العديد من المناطق الجبلية وغيرها منذ عهد الحكومات السابقة.

واليوم، تعيش العديد من المناطق والجماعات الترابية بكل من: سيدي بوطيب، تيساف، العرجان، ألميس مرموشة، آيت بازة، سكورة، افريطيسة، أنجيل، وأولاد علي يوسف، من غياب الكهرباء التي تعد خدمة أساسية لأجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين عيش الأسر التي تعيش في المناطق الجبلية والنائية، رغم أن كهربتها لا ترتبط بمشاريع ضخمة بقدر ما تحتاج إلى إرادة واضحة وترتيب أولويات تتجاوز حسابات التدبير اليومي.

وقد كشف البرلماني رشيد حموني، عن غموض يلف اتفاقية شراكة سبق توقيعها منذ سنوات، تتعلق بتمويل وإنجاز مشروع كهربة عدد من الدواوير عبر الطاقة الشمسية، بهدف إخراج مجموعة من الدواوير من عتمة مزمنة حرمتها من أبسط شروط العيش الكريم، مشيرا إلى غياب أي أفق لتحديد مصير الاتفاقية وتنفيذها على أرض الواقع، خاصة وأن الحكومة ظلت تؤكد منذ سنوات أن الطاقة المتجددة تمثل خيارا استراتيجيا لفك العزلة عن المناطق النائية وتقليص كلفة الربط التقليدي بالشبكة، متسائلا عن الإجراءات التي ستقوم بها من أجل توفير الطاقة الكهربائية لساكنة مناطق إقليم بولمان.

فاس

صراع في غرفة الصناعة التقليدية يصل إلى القضاء

الأسبوع

تعرف غرفة الصناعة التقليدية بجهة فاس مكناس حالة احتقان كبيرة وخلافات وصلت إلى تقديم أحد الأعضاء شكاية ضد الرئيس الحالي للغرفة ناجي فخاري، والذي ينتمي معه لحزب الاستقلال.

وبالرغم من عزل الرئيس السابق من طرف سلطات الوصاية، إلا أن الرئيس الحالي يواجه العديد من المشاكل والمتاعب القانونية، بعد شكاية زميله في الحزب يونس مزيان، الذي يتهمه بـ«التزوير وتوقيعه»، حيث وضع الشكاية لدى المحكمة الابتدائية بفاس التي فتحت بحثا قضائيا تحت إشراف النيابة العامة، التي ستقوم باتخاذ الإجراء اللازم.

وطرحت الشكاية ضد رئيس الغرفة العديد من التساؤلات، وخلقت انقساما داخل أعضاء الأغلبية والمعارضة الغير راضين عن الوضع الحالي داخل الغرفة، لا سيما بعد قضية تضارب المصالح المتعلقة بمحطة معالجة الطين بمنطقة «بنجليق» والتي تم إيقافها بعد الرفض الكبير للصناع التقليديين.

وحسب بعض الحرفيين، فإن الأزمة التي تعيشها غرفة الصناعة التقليدية في فاس، تتسبب في ركود شبه تام للعديد من الأنشطة الحرفية والمشاكل التي يعيشها الصناع التقليديون المهددون بإفراغ محلاتهم في منطقة «لا يدونة»، بالإضافة إلى غياب المواكبة والدعم من قبل مسؤولي الغرفة وغياب برامج ومشاريع حقيقية للنهوض بوضعية الصانع المهني.

كواليس جهوية

مراكش

استياء بسبب الزيادة في تذاكر النقل الحضري

الأسبوع

يعم استياء كبير في صفوف ساكنة مدينة مراكش، بسبب زيادة درهم في تسعيرة النقل الحضري، رغم الاختلالات والمشاكل التي يعيشها القطاع جراء حافلات متهالكة وخدمات لا ترقى للمستوى المطلوب في مدينة سياحية عالمية.

وانتقدت أصوات نقابية وحقوقية الزيادة التي فرضتها الشركة أمام صمت المنتخبين، تزامنا مع تمرير القطاع لشركة «سوبراتور» التي ستتولى التدبير المفوض للنقل الحضري في المرحلة المقبلة، في ظل البنية التحتية المتردية للشوارع والطرقات، وغياب مواقف ومحطات مريحة للمرتفقين، مما يجعل قرار الزيادة غير مبرر في ظل صمت الجماعة الحضرية وعمدتها فاطمة الزهراء المنصوري.

ويرفض المواطنون الزيادة في تسعيرة النقل الحضري التي تأتي في ظل غلاء أسعار المواد الغذائية وتدهور القدرة الشرائية للأسر والطبقة المتوسطة التي تعتمد على الحافلات في تنقلها يوميا.

ويرى فاعلون جمعويون أن هناك تقصيرا كبيرا في مدينة مراكش التي تعتبر أول قبلة سياحية في إفريقيا والعالم العربي، لكنها تفتقد لخدمات عمومية في المستوى المطلوب، مثل النقل الحضري، والقطاع الصحي، والنظافة، مشددين على ضرورة تأهيل مواقف الحافلات وتقوية الطرقات والبنية التحتية قبل الزيادة في ثمن تذاكر النقل.

وفي هذا السياق، استنكرت الجمعية المغربية لحماية وتوجيه المستهلك، الزيادة التي فرضتها الشركة والجماعة على ساكنة مراكش، معتبرة أنها لا تتطابق مع مقتضيات القانون رقم 31.08 المتعلق بحماية المستهلك.

أزيلال

عمال الحراسة والنظافة يطالبون بالكرامة

الأسبوع

يمر عمال الحراسة والنظافة في المؤسسات التعليمية بإقليم أزيلال، باحتقان اجتماعي بسبب ظروف الاشتغال الهشة ومعاناتهم من الاستغلال المستمر من قبل شركات المناولة، في غياب الاهتمام من قبل المديرية الإقليمية للتعليم.

ويعتبر عمال الحراسة والنظافة حلقة مهمة في المؤسسات التعليمية، نظرا للدور اليومي الذي يقومون به من أجل تحقيق الأمن في المؤسسات ونظافتها واستمرارية خدمات الإطعام، لكنهم لا يحصلون على الاعتراف الحقيقي والحماية الاجتماعية في ظل استغلالهم بعقود عمل هشة من قبل الشركات.

وتطالب هذه الفئة التي تعيش الهشاشة والاستغلال، بتحسين ظروف العمل وضمان الحقوق الاجتماعية والمهنية، وعلى رأسها الأجر العادل، والتغطية الصحية، والاستقرار الوظيفي.

تنجداد

في زمن المونديال.. ساكنة جماعة بتنجداد بدون كهرباء وتعيش على الشموع

الأسبوع

تعاني ساكنة قصر تواعت، التابع لجماعة أغبالو نكردوس بدائرة تنجداد، ليس من انقطاعات متكررة للكهرباء ولا ضعف الصبيب، بل من غياب تام للكهرباء في زمن ترفع فيه الحكومة شعار الدولة الاجتماعية والعدالة المجالية، وتعميم كهربة العالم القروي في تقاريرها، بحيث أن وجود منطقة مغربية بدون كهرباء في سنة 2025 يعد فضيحة لحكومة أخنوش.

وتعيش ساكنة هذه المنطقة خارج مغرب 2030، في وضع شاذ، صادم، وغير مقبول، لا إنارة، لا تبريد للأدوية، ولا وسائل تعليم رقمية، ولا حد أدنى من شروط العيش الكريم، إذ لا زالت أسر هذه المنطقة المنسية تعتمد في إنارتها على الشموع أو وسائل بدائية، أطفال يدرسون على ضوء ضعيف، ومرضى مهددون في صحتهم، فقط لأن الكهرباء لم تصل بعد، أو لم يُرد لها البعض أن تصل لتبقى الساكنة خاضعة وورقة انتخابية تحت تصرف المنتخبين الانتهازيين والوعود الموسمية الكاذبة، لكسب أصوات انتخابية.

اليوم، أصبحت الكهرباء تستغل كوعود انتخابية وليست حقا دستوريا لفائدة المواطنين، بحيث أن المعاناة تحولت إلى سلعة في سوق السياسة المحلية، مما يطرح التساؤل: لماذا يتحرك المنتخبون عندما تقترب الانتخابات، ويتم عقد الاجتماعات وتنظيم الزيارات والخرجات الميدانية للظهور أمام الساكنة فقط عندما تبدأ الصراعات الانتخابية.

فالمسؤولية ليست فقط على عاتق المنتخبين الفاشلين والاستغلاليين لهذه الساكنة، بل تقع أيضا على الحكومة، والسلطات الإقليمية، المطالبة بتوضيح الوضع الحقيقي لهذه الجماعة وسكانها، عوض أن تنهج سياسة الصمت خارج دائرة المسؤولية، مما يطرح التساؤل: هل هناك تواطؤ غير مباشر لاستمرار الظلام في قصر تواعت ؟

الدار البيضاء

اختلالات توزيع منح الجمعيات تخلق الاحتقان بين المنتخبين والمجتمع المدني

الأسبوع

يبدو أن جميع الجماعات في مختلف المدن، تعرف احتقانا لدى رؤساء الجمعيات وممثليها، بسبب طريقة توزيع المنح المالية السنوية، حيث تفجر خلاف واحتقان كبير داخل جماعة الدار البيضاء، حول منهجية ومعايير توزيع المنح المالية على الجمعيات الثقافية والرياضية مؤخرا.

وقد وجهت فعاليات جمعوية انتقادات لاذعة إلى مجلس المدينة وأعضائه بخصوص ملف المنح المالية، والجمعيات المحظوظة التي تحصل على الأسبقية في الحصول على المنحة، مما أثار مخاوف من أن تتحول عملية توزيع المنح المالية إلى آلية انتخابية لدى بعض الأعضاء بمجلس المدينة ومجالس المقاطعات، عوض أن تكون منحة لأجل تطوير وتحسين العمل الجمعوي والمساهمة في تأطير وتربية الأطفال والشباب وتحقيق التنمية المنشودة.

وقد خلق النقاش حول ميزانية المنح المالية للجمعيات، والمقدرة بحوالي 400 مليون سنتيم فقط، الكثير من الجدل والانتقادات حول القيمة المالية المرصودة لآلاف الجمعيات في مدينة مليونية بحجم الدار البيضاء، التي تعرف غزارة في الأنشطة الثقافية والرياضية في جميع المقاطعات والمناطق السكنية الكبيرة، حيث اعتبر الأعضاء أن توزيع المنح يفتقد لرؤية واضحة لتحقيق المساواة بمعايير موضوعية لجميع الجمعيات.

وقد انتقد عبد الغني المرحاني، الشروط التي اعتمدتها اللجنة المكلفة في عملية توزيع المنح المالية، لكونها تطرح إشكالات مختلفة مرتبطة بالجوانب الثقافية والاجتماعية والرياضية، ولا تتناسب مع حجم نشاط الجمعيات، معتبرا أن القيمة المالية المخصصة تبقى ضعيفة وهزيلة ولا ترقى إلى حجم الأنشطة المنتظرة ولا يمكن أن تسمح للجمعيات بالقيام بدورها الأساسي داخل المجتمع.

ويرى بعض الأعضاء أن عملية توزيع المنح المالية لا تأخذ بعين الاعتبار الوزن الحقيقي للجمعيات، ووزنها داخل النسيج الجمعوي والاجتماعي ومدى تأثيرها في المجتمع، بحيث أن هناك جمعيات تحصل على دعم كاف بحسب نشاطها السنوي، بينما هناك جمعيات أخرى تستفيد وتحصل على الدعم المالي دون أن تقوم بأي برامج أو يكون لها أي تأثير على محيطها الاجتماعي.

وخلقت مسألة المنح المالية العديد من التساؤلات والمخاوف لدى الفاعلين الجمعويين، حول تحول الدعم المالي للجمعيات إلى وسيلة للاستقطاب والتحالف واستغلال العمل الجمعوي في العمل الانتخابي، عوض أن يظل مستقلا وبعيدا عن الحسابات الانتخابية، خاصة وأن هناك بعض نشطاء الجمعيات يتحولون إلى أبواق لفائدة بعض المنتخبين في دوائرهم الانتخابية.

أصداء

أزمـــور

شكيب جلال

توصل رئيس المجلس البلدي زكرياء السملالي، باستدعاء للمثول أمام قضاة المجلس الأعلى للحسابات، رفقة الموظف المكلف بالصفقات، بخصوص اختلالات شابت عملية اقتناء حافلة، وهي الصفقة التي حصلت خلال الولايات السابقة لرئيس المجلس.

لا حديث داخل بلدية أزمور إلا عن وجود خروقات وتدخلات خلال مباراة الترقية إلى السلم 11 في صفوف الموظفين، إذ تم تداول أخبار عن موظفة محظوظة حازت على السلم بدعم وتدخل من رئيس المجلس البلدي، في انتظار استجلاء الحقيقة.

نشر الدكتور مصطفى البريمي في صفحته الرسمية بأحد مواقع التواصل الاجتماعي، مقالا قديما نشر في جريدة «لافيجي» الفرنسية، والذي تحدث عن جمالية أزمور والآفاق السياحية للمدينة، وهنا تكمن الأهمية: إحداث متحف بالمدينة لجمع هذه المقالات والوثائق التاريخية عن المدينة، وهو المطلب الذي اقترحته ندوة المرشدين السياحيين بتعاون مع جمعية دكالة ورابطة المجتمع المدني لأزمور.

تحولت أشغال تبليط بعض الأزقة إلى مادة إشهارية لبعض الأعضاء ومستشاري المجلس البلدي، بمن فيهم الأعضاء السابقون في ولايات سابقة، على أن هذه الأشغال جاءت بفضل تدخلاتهم ومجهوداتهم ودفاعهم عن الساكنة والأحياء، التي تعرف هذه الأشغال الجارية على قدم وساق في حملة انتخابية سابقة لأوانها.

يعتزم فاعلون جمعويون الترشح في الانتخابات الجماعية والبرلمانية المقبلة، باسم مختلف الأحزاب، ويدعون شباب المدينة إلى التسجيل في اللوائح الانتخابية، ومن بين الأسماء التي ترغب في دخول المعركة الانتخابية، المسمى مصطفى القروية، عن رابطة المجتمع المدني بأزمور، والذي يعتزم الترشح بقميص حزب «الكتاب».

كواليس صحراوية

معطلون يتهمون «لوبيات فاسدة» بالسيطرة على مشروع الميناء الأطلسي في الداخلة

عبد الله جداد. الداخلة

وجهت مجموعة من الخريجين المعطلين المنتمين لمدينة الداخلة، بيانا تنديديا للرأي العام المحلي والوطني، احتجاجا على ما وصفوه بـ«سياسات التهميش والإقصاء داخل مشروع الميناء الأطلسي»، الذي كان يُنظر إليه كرافعة تنموية للمنطقة.

وأكد البيان، الذي أصدرته ثلة من أبناء الداخلة من حملة الشواهد المعطلين والمقصيين، أنهم يناضلون منذ شهر أكتوبر 2022 بوسائل سلمية للحصول على حقوقهم، حيث خاضوا اعتصاما متواصلا أمام المشروع دام ثمانية أشهر، في مواجهة ما وصفوه بـ«الوعود الزائفة والمماطلة والإقصاء الممنهج»، متهمين «لوبيات فاسدة» بالاستحواذ على المشروع، واتباع سياسة «فرض الأمر الواقع والأبواب المغلقة»، وممارسة التشغيل عبر «الزبونية والمحسوبية والعنصرية»، وفق تعبيرهم، ما أدى إلى حرمان أبناء المنطقة من حقهم في العمل.

ووجه الخريجون المعطلون سؤالا إلى السلطات المحلية حول «موقفها المريب»، متسائلين عما إذا كان هذا الموقف يمثل «تواطؤا مقصودا مع اللوبيات الفاسدة، أم ضعفا وعجزا عن التصدي لها، أم تغييبا متعمدا لدورها»؟ وحملوا المديرية المؤقتة لتهيئة ميناء الداخلة الأطلسي، المسؤولية الكاملة كجهة مشرفة.

وأعلنوا المحتجون - في بيانهم - عن رفضهم القاطع لسياسات «الوعود الكاذبة والتسويف»، وطالبوا بـ«تشغيل عادل وفوري وشفاف»، مع محاسبة ما أسموه «اللوبيات الفاسدة»، ومنحوا الجهات المعنية أجلا محددا قبل اللجوء إلى خطوات نضالية تصعيدية، داعين هيئات المجتمع المدني والإعلام والنقابات والمنظمات الحقوقية، إلى التضامن مع قضيتهم.

واختتم البيان بشعار: «ما لا يأتي بالنضال يأتي بمزيد من النضال، ولن يكلفنا النضال ما كلفنا الصمت».

إسبانيا تترقب الوساطة الأمريكية بين المغرب والجزائر

العيون. الأسبوع

تتابع إسبانيا بحذر واهتمام، التحركات الدبلوماسية الأمريكية الرامية إلى خفض التوتر بين المغرب والجزائر، في سياق إقليمي معقد تتداخل فيه اعتبارات السياسة بالطاقة والأمن الجيوستراتيجي، وتدرك مدريد أن أي انفراج محتمل في هذا الملف ستكون له تداعيات تتجاوز البعد الثنائي إلى الفضاءين المغاربي والأوروبي.

ويرتبط الرهان الإسباني على الوساطة الأمريكية بشكل وثيق بالهواجس الطاقية، خاصة بعد توقف أنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي، الذي أربك معادلة الأمن الطاقي ورفع كلفة التزود بالغاز، مقلصا من الدور الاستراتيجي لإسبانيا كبوابة رئيسية لعبور الغاز نحو أوروبا.

في هذا الإطار، قرأ متتبعون الارتياح النسبي في الأوساط السياسية الإسبانية عقب قرارات مجلس الأمن الأخيرة، كإشارة إلى تحول تدريجي في التعاطي الدولي مع النزاع حول الصحراء المغربية، مع تزايد الدعم لمقترح الحكم الذاتي، ما يمنح مدريد هامشا أوسع لإدارة علاقاتها مع الجزائر دون التراجع عن دعمها للمبادرة المغربية.

ويرى محللون أن الزخم الذي أضفته واشنطن على هذا المسار، يعكس مقاربة أوسع لإدارة بؤر التوتر، في وقت تواجه فيه الجزائر ضغوطا اقتصادية وجيوسياسية متزايدة، قد تدفعها إلى إبداء مرونة أكبر تجاه مساعي التهدئة.

كما يبرز مشروع أنبوب الغاز المغربي-النيجيري كعامل استراتيجي يعيد رسم خريطة الطاقة الإقليمية، ويوفر بدائل مستقبلية تقلل من اعتماد أوروبا، وإسبانيا تحديدا، على الغاز الجزائري.

وفي المحصلة، لا ينبع التفاؤل الإسباني من منطلق سياسي صرف، بل من حسابات دقيقة توازن بين الاستقرار الإقليمي، وأمن الطاقة، والحفاظ على الشراكة الاستراتيجية مع المغرب، في انتظار ما ستؤول إليه جهود الوساطة الأمريكية في منطقة لا تزال السياسة فيها أكثر سخونة من أنابيب الغاز.

بن كيران يرمم الهيكل التنظيمي للعدالة والتنمية بالعيون من باب حمدي ولد الرشيد

العيون. الأسبوع

في رسالة ترحيب تبرز أهمية اللقاء على المستوى المحلي والدور الرمزي للمدينة كفضاء للحوار والتنظيم السياسي، خصص القطب الصحراوي حمدي ولد الرشيد، عمدة مدينة العيون، استقبالا متميزا لعبد الإله بن كيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، الذي ترأس بالعيون يوم الأحد الماضي، لقاء تواصليا وتنظيميا، بمبادرة من الكتابة الجهوية للحزب وبحضور قيادات وطنية وجهوية ومناضلي الحزب وممثلي هيئاته المحلية.

وناقش بن كيران الدينامية التنظيمية للحزب، مؤكدا أن الأقاليم الجنوبية تمثل رهانا سياسيا استراتيجيا لا هامشا حزبيا، ودعا إلى ربط العمل السياسي بهموم المواطنين والانخراط في الدفاع عن الوحدة الترابية بخطاب مسؤول ومتناسق مع التحولات الدبلوماسية للمملكة، مشددا على تقوية الأداء التنظيمي والتواصلي للحزب في الجهة، مع مراعاة خصوصياتها الاجتماعية والسياسية، واعتماد العمل القائم على القرب والانضباط الحزبي لإعادة ترميم الثقة بين القيادة الوطنية والهياكل الجهوية وبين الحزب والمجتمع المحلي.

ووفق الكتابة الجهوية لـ«البيجيدي»، تشكل هذه اللقاءات لبنة أساسية لإعادة ضخ دينامية تنظيمية جديدة داخل الحزب، بما يسمح له باستعادة فاعليته السياسية، خاصة في جهات ذات حساسية استراتيجية مثل العيون الساقية الحمراء.

بن كيران وولد الرشيد

أمريكا تتزعم تحالفا اقتصاديا دوليا لتعزيز التنمية بالصحراء

السمارة. الأسبوع

تشهد مناطق الصحراء المغربية دينامية اقتصادية متصاعدة، مدفوعة باستثمارات إماراتية وأمريكية كبرى، في سياق دولي داعم يعزز الاعتراف بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، ويواكب رؤية استراتيجية تروم تحويل المنطقة إلى قطب اقتصادي إقليمي ذي إشعاع قاري ودولي.

ووفق معطيات متداولة، تتبلور ملامح تحالف اقتصادي يضم دولة الإمارات ومؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC)، مع اهتمام متزايد من شركات أمريكية وبمواكبة محتملة من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي (EXIM)، لدعم مشاريع استراتيجية في مجالات الطاقات المتجددة والبنيات التحتية، وعلى رأسها ميناء الداخلة الأطلسي.

ويتزامن هذا الزخم الاستثماري مع دينامية جديدة يقودها وزير الاستثمار المغربي، من خلال إعادة تفعيل دور المراكز الجهوية للاستثمار، وتقريب آليات الدعم من حاملي المشاريع، خاصة في الأقاليم الجنوبية، وقد شملت تحركاته الأخيرة زيارات ميدانية لكل من ألمانيا، والداخلة، والعيون، في إطار تعزيز الشراكات الدولية وتتبع تنزيل المشاريع على أرض الواقع، مع برمجة زيارات مرتقبة لأقاليم طرفاية والسمارة وبوجدور.

وتركز هذه الدينامية الحكومية على دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، باعتبارها رافعة أساسية للتشغيل وخلق القيمة المضافة المحلية، وقد لقي هذا التوجه اهتماما واسعا لدى الشباب المغربي، الذي وجد في برامج المواكبة والتمويل متنفسا جديدا للخروج من دوامة البطالة والتهميش، والانخراط في مسار المبادرة الاقتصادية والاستثمار المنتج.

وتستند هذه التحولات إلى الشراكة الاستراتيجية التي تجمع المغرب بالإمارات، والمكرسة بالإعلان المشترك الموقع سنة 2022، والتي فتحت آفاق تعاون واسعة تشمل النقل والطاقة والماء والتشغيل، إلى جانب مشاريع مهيكلة، من قبيل تطوير مطار الداخلة الدولي، وإنجاز ميناء الداخلة الأطلسي، ومشاريع الهيدروجين الأخضر.

وبهذا التكامل بين الاستثمارات الكبرى والدعم الموجه للمقاولة المحلية، تترسخ الأقاليم الجنوبية كفضاء واعد للتنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي، وكرافعة استراتيجية لربط المغرب بعمقه الإفريقي وشركائه الدوليين.

زيارة عسكرية مغربية إلى نواكشوط لتفعيل الشراكة الدفاعية بين المغرب وموريتانيا

الداخلة. الأسبوع

في إطار العلاقات الأخوية المتينة التي تجمع المغرب وموريتانيا، قام وفد من الأكاديمية الملكية العسكرية بمكناس، بزيارة رسمية إلى الأكاديمية العسكرية الموريتانية لمختلف الأسلحة، خلال الفترة من 6 إلى 13 دجنبر الجاري، وذلك بهدف تعزيز التعاون الأكاديمي وتبادل الخبرات في مجالات التكوين والتدريب العسكري.

وحسب بيان للجيش الموريتاني، ضم الوفد المغربي طلبة السنة الثالثة، وترأسه الرائد ممدوح المهدي، حيث حظي باستقبال رسمي من طرف قيادة الأكاديمية العسكرية الموريتانية. وتضمن برنامج الزيارة عروضا تعريفية متبادلة، ومشاركة في أنشطة تدريبية ميدانية وتقنية، شملت الرماية، والتخطيط العسكري، والتدريب البدني، ومحاكاة ظروف القتال، إضافة إلى زيارات ميدانية لمنشآت ومرافق التكوين.

وتندرج هذه الزيارة ضمن الدينامية الإيجابية التي تشهدها العلاقات العسكرية بين البلدين، والقائمة على الثقة المتبادلة وتبادل الخبرات وبناء القدرات البشرية، بما يعزز الجاهزية العملياتية ويساهم في دعم الأمن والاستقرار الإقليميين.

ويُجمع متابعون على أن هذا الزخم يعكس نجاح المقاربة الدبلوماسية التي يقودها سفير المغرب بنواكشوط، حميد شبار، الذي يضطلع بدور محوري في توطيد علاقات التعاون الثنائي، ليس فقط في المجال الأمني والعسكري، بل أيضا على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين ويعزز عمق الشراكة الاستراتيجية المغربية-الموريتانية.

سقوط العمارات بين فوضى البناء وغياب المحاسبة: من المسؤول عن أرواح الأبرياء ؟

الحسن العبد

لم يعد سقوط العمارات السكنية حوادث معزولة أو مجرد «قضاء وقدر»، بل أصبح ناقوس خطر حقيقي يفضح اختلالات عميقة في منظومة البناء والتعمير، ويكشف حجم التسيب الذي يهدد الحق في السكن الآمن والعيش الكريم.. فبعد الانهيار المأساوي لعمارتين بمدينة فاس، وما خلفه من صدمة وطنية، تعود الفاجعة لتضرب بقوة في حي المستقبل بحي المسيرة، مخلفة استشهاد 22 شخصا، بينهم نساء وأطفال، ذنبهم الوحيد أنهم كانوا يقيمون داخل بنايات لم تحترم أبسط شروط السلامة والكرامة الإنسانية.

هذه الفواجع تطرح تساؤلات حارقة: من سمح ببناء هذه العمارات؟ ومن رخص لها؟ أين كانت لجان المراقبة؟ ومن يتحمل مسؤولية غض الطرف عن الخروقات؟ وهل يعقل أن تستمر الأرواح في السقوط تحت ركام «الإسمنت» دون محاسبة حقيقية ؟

إن تحميل المسؤولية في مثل هذه الكوارث لا يجب أن يكون انتقائيا أو مناسباتيا، بل مسؤولية جماعية ومشتركة؛ فالسلطات المحلية تتحمل قسطا كبيرا من الذنب حين تتهاون في المراقبة، أو تمنح تراخيص في ظروف مشبوهة، أو تسكت عن بنايات مخالفة بدعوى «الأمر الواقع»، كما أن المهندسين والتقنيين الذين يوقعون تصاميم لا تحترم المعايير، أو يغضون الطرف عن الغش في المواد والأساسات، يتحملون مسؤولية أخلاقية وقانونية جسيمة، ولا يمكن تبرئة بعض المنعشين العقاريين والبنائين الذين يلهثون وراء الربح السريع على حساب أرواح الناس، مستعملين مواد رديئة، ومتجاوزين عدد الطوابق المسموح بها، دون أدنى اعتبار للعواقب.

وفي المقابل، لا يمكن إعفاء بعض الساكنة من المسؤولية، حين تقبل السكن في بنايات غير مرخصة، أو تضيف طوابق عشوائية، أو تجري تعديلات خطيرة دون استشارة مختصين، إما بدافع الحاجة، أو الجهل، أو التغاضي عن المخاطر.. فكل هذا لا يبرر أبدا ترك المواطنين يواجهون مصيرهم لوحدهم، في ظل غياب بدائل حقيقية للسكن اللائق.

إن استمرار هذه الكوارث يثبت أن التعامل مع البنايات الآيلة للسقوط لا يزال بطيئا ومرتبكا، تحكمه المقاربات الظرفية بدل الرؤية الاستباقية، والمطلوب اليوم هو جرد شامل ودقيق لكل البنايات المهددة بالانهيار، وإعلان نتائج الخبرات التقنية بشفافية، مع إفراغ فوري وآمن للسكان، وتوفير سكن مؤقت يحفظ كرامتهم، ثم الشروع في الهدم أو الترميم وفق معايير هندسية صارمة، لا وفق منطق «الترقيع».

كما أن المرحلة المقبلة، التي ستعرف أوراشا واسعة للبناء والصيانة والترميم، تفرض تشديد المراقبة، وتفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة، وعدم التساهل مع أي خرق لقوانين التعمير مهما كان صاحبه أو موقعه؛ فلا تنمية عمرانية بدون احترام القانون، ولا استقرار اجتماعي دون ضمان الحق في السكن الآمن.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نترحم بخشوع على أرواح الضحايا الأبرياء الذين قضوا تحت الأنقاض، وأن نتقدم بأصدق عبارات العزاء لعائلاتهم، مع التأكيد على ضرورة تعويضهم تعويضا عادلا ومنصفا، وخلق بدائل سكنية مشرفة تحفظ كرامتهم الإنسانية، كما نؤكد أن وقف نزيف الأرواح لن يتحقق إلا بإرادة حقيقية لوضع حد للفوضى، ومحاسبة كل المتورطين، حتى لا تتحول بيوتنا إلى قبور، ولا تتكرر المآسي في مدننا وأحيائنا مستقبلا.

التغيرات الاجتماعية في المغرب الراهن.. قراءة سوسيو-سياسية

بنعيسى يوسفي

من بين المفاهيم المتشابكة والمتداخلة في الحقل اللغوي والمعرفي، وبشكل خاص في العلوم الاجتماعية، مفهوما «التغير» و«التحول»، وكثيرا ما يتم الخلط بينهما بقصد أو بدونه، والحال أن هناك فرقا شاسعا بينهما من حيث المعنى والدلالة، وحسب سياقات الاستعمال، رغم أن بينهما خيوطا ناظمة في كثير من الأحيان، ويمكن أن يلتقيا في أكثر من نقطة تقاطع، وأكثر من خط تماس، وإذا كان من الواضح أن المصطلحين لهما ارتباط بمجالات متعددة، كالمجال السياسي، أو الاقتصادي، فسنتحدث هنا عن ارتباطهما بالمجال الأكثر إثارة للجدل، وهو المجال الاجتماعي بمفهومه الواسع، باعتباره إطارا عاما يضم كل تلك العناصر أو المجالات، وذلك لتوضيح وتبيان أولا الفرق بين «التغير الاجتماعي» وما المقصود به؟ وثانيا «التحول الاجتماعي» وماذا يعنيه ؟

في قاموس العلوم الاجتماعية، يراد بـ«التغيير الاجتماعي» في مدلوله الشمولي، كل ما يطرأ على البنيات والهياكل والمؤسسات والتوجهات وأنساق القيم الاجتماعية من تبدل وتغير، كليا كان ذلك أم جزئيا، شكليا أم جذريا، تقدميا أو تراجعيا ، في شكل اختلالات وتأزمات أو في أنماط التجديد وإعادة الهيكلة والبناء، أما مفهوم التحول الاجتماعي، فيقصد به، باعتباره نمطا من التغير الاجتماعي، تبدلا جذريا يمس عمق مضامين وأسس ومكونات البنية الاجتماعية المتنفذة، كما أن هذا التحول قد يكون تلقائيا ناجما عن تفاعلات وتبادلات الأوضاع والعلاقات والمجالات والتوجهات الفكرية والقيمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وما يؤدي إليه من طفرات نوعية خاصة، بيد أن هذه التلقائية المعنية لا تقوم على أي منظور ميتافيزيقي أو غيبي لحركية تطور وتغير البناء الاجتماعي، بل إن البحث العلمي كفيل بمقاربة مختلف العوامل الموضوعية والذاتية، وتفسيرها وتأويلها عبر ربطها بشروط ومحددات الزمان والمكان، وقد يكون هذا التحول قصديا إراديا منخرطا فيما يتم اعتماده من مشاريع وسياسات وبرامج للإصلاح، كتجاوز مستديم لما تآزم واختل من الأوضاع والتصورات والمجالات، أو للتجديد الذي يستهدف بالأساس ما تقادم من البنيات والممارسات والمعارف والمقومات والقيم، وما ارتكن منها إلى الجمود والتكرارية ومجافاة كل تغير أو تحرر من أغلال الماضي، وكل توجه نحو المستقبل ونحو التجدد والتطور في الفكر والممارسة معا، أو مشاريع إعادة البناء والتشييد باعتباره إقامة لبنيان أو نسق جديد أو مجدد على أنقاض ما تهدم أو هدم من عناصر ومكونات اجتماعية، مادية كانت أو رمزية ..

والغاية من هذا العرض المقتضب حول هذين المفهومين، هي التذكير بغنى محمولاتها وطبيعتها الإشكالية المعقدة، لذا فإن التعامل معها بشكل إجرائي لا يصبح أكثر فاعلية ونجاعة إلا في إطار مقاربة ما، بشروط الزمان والمكان، والتي تختلف وتتباين وتتعدد حسب السياقات السوسيو-حضارية والتاريخية المتمايزة، وكذلك بربطهما بشكل دقيق بإشكالية التحولات السياسية التي عرفها المغرب على الأقل منذ الاستقلال إلى اليوم، والتي تتراوح في عمقها بين الإصلاح والتجديد وإعادة البناء، وبناء عليه، نعيد طرح السؤال المحوري: هل ما عرفه ويعرفه المغرب من تغيرات يمكن تصنيفه ضمن التحولات بمفهومها الشمولي والراديكالي، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تغيرات تتفاوت في مدى شموليتها وتأثيراتها وأثارها ؟

نستطيع القول، كما يؤكد ذلك الكثير من الباحثين والدارسين، أن تحولات الحقل الاجتماعي لم تفض في وضعية التبعية والتخلف والارتهان واقعا ومصيرا لسلطة وتوجهات وقرارات المراكز المهيمنة على المستوى الدولي، لا إلى تنمية شمولية، ولا إلى حداثة حقيقية ناظمة للفكر والممارسة بقدر ما أفضت إلى إفراز بنيات وممارسات ومؤسسات وعلاقات وتبادلات مادية ورمزية غريبة ومشوهة، على مستوى الأسرة والمدرسة، وقطاع الاقتصاد، وبنية الدولة، والمؤسسة الحزبية والتمثيل النيابي والسلوك السياسي، والعمل النقابي... إلخ، ويتجلى ذلك في كون هذه المكونات، في الوقت الذي تتمظهر فيه بقيم ومواصفات التنمية والديمقراطية والحداثة، في الوقت الذي يشتغل فيه مضمونها بآليات لاعقلانية تكرس في زمن العولمة العديد من قيم ومسلكيات العلاقات القرابية والزبونية والقبلية، فضلا عن الرشوة والفساد واحتقار العلم والتعليم، والمعرفة والكفاءة، مما يتنافى كليا مع قيم الحداثة، من عقلانية وتنظيم وتثمين للمعرفة والاستحقاقية والدمقرطة، ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، الأمر الذي أوقع المجتمع فيما يسميه البعض بـ«الحداثة المستوردة» مفتقدة لأي تجذر سوسيو-ثقافي عميق في واقعها المجتمعي الناجز بما له من خصوصيات نوعية متميزة، وهو وضع جعل الحقل السياسي والسوسيو-ثقافي العام يعيش مفارقات غريبة بين الخطاب والواقع، القول والفعل، المعتقد والممارس.

ولعل ما يفسر هذا الوضع المفارقي الفصامي، على الأقل في بعض جوانبه الأساسية، أن الكثير مما نستورده ونروجه من قيم الحداثة والعقلانية والتقدم والتجديد وغيرها، ولاعتبارات عديدة، لم تتبلور بعد كثقافة مجتمعية شمولية ناظمة للكلية الاجتماعية، مترسخة في الفكر والوجدان، مكتسحة مختلف مجالات وجوانب الممارسة السياسية والثقافية والاجتماعية العامة، لكن في المقابل، لا بد من القول أنه لم تكن هناك حركية في المجتمع المغربي على المستوى الحقل الاجتماعي عامة،

فصحيح أن هذه الحركية أو الدينامية لم ترق إلى مستوى الطموحات، لكنها أعطت إشارات قوية على أن المجتمع بكل قواه السياسية والثقافية والجمعوية والحقوقية، صارعت من أجل الكثير من المكتسبات، ويمكن استشراف مستقبل أفضل، فلا يمكن أن نبخس العمل الكبير الذي قامت به العديد من الأحزاب المغربية ومعها باقي الهيئات المدنية والسياسية الأخرى، على مر التاريخ، في النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق وكرامة الإنسان، ومحاربة الأمية والفقر والتهميش الاجتماعي والفوارق الطبقية، والعمل على تحقيق تكافؤ الفرص والحظوظ الاجتماعية في ميادين الاستفادة من التعليم والصحة والسكن والشغل والتأمين والضمان الاجتماعي وصيانة حريات التعبير والرأي والتحزب والعمل السياسي والنقابي والجمعوي، وقد يبدو أثر ذلك في المجتمع غير مقنع وغير كاف، لكن يمكن أن تلعب دورا مهما من أجل التطور أولا، ثم من أجل تمنيع وتحصين وتقوية النسيج الاجتماعي وتنشيط حركية المجتمع، ودعم المسار الديمقراطي والحفاظ على وحدة الصف، وعلى التضامن الاجتماعي، ما ينتظر منه أن ينعكس إيجابا على مشاريع التنمية الاجتماعية بشكل عام.

هل من التفاتة إلى ما «يأكله» التلاميذ في محيط المؤسسات التعليمية ؟

عثمان محمود

تكاثرت في الأيام الأخيرة بشكل لافت محلات إعداد وبيع الفطائر بمختلف أنواعها وأشكالها وأحجامها، فوجدت لها مواقع في ملتقيات الطرق، وقرب أوراش البناء، وبجانب الأسواق النموذجية، وما إلى ذلك.. بعضها واسع يسمح للعاملين والعاملات الاشتغال بهمة ونشاط في الأصباح الباكرة، والأماسي المتأخرة، والبعض الآخر ضيق ومع ذلك يوفر للزبائن رغباتهم، ومتطلباتهم، وقد ساهم تنوع المنتوج في الإقبال المتزايد على شرائها من قبل الصغار والكبار. ولعل الانفتاح على عالم الطبخ الذي وفرته الشبكة العنكبوتية، ساهم في التفنن في الإعداد والعرض، لأجل إثارة الزبائن، وهنا لا ينبغي إغفال دور الصور الرقمية للفطائر التي أضحت تزين واجهات هاتيك المحلات، صغيرة كانت أم كبيرة، ويبقى كل ما قيل آنفا شيئا عاديا؛ فالطبخ بشكل عام قد عرف طفرة هائلة، فتعددت بذلك المطابخ في الشوارع والساحات، وتنوع المعروض، وسارع الكثير من الناس إلى أكل ما يطبخ خارج المنازل، لكن الشيء الغير عادي هو أن تجد محلات بيع الفطائر تلك لها مكانا ثابتا في القرب من المؤسسات التعليمية الإعدادية والثانويات، بما في فيها الخاصة؛ فقد باتت العين لا تخطئ التلاميذ والتلميذات زرافات ووحدانا يقبلون على التهام ما يشترونه من فطائر، إن قبل الالتحاق بقاعات الدرس، أو في فترات الاستراحة، ويعتبر البعض هذا مجرد خدمة تقدمها تلك المحلات للتلاميذ في أوقات بعينها من نهارهم الدراسي، بيد أن نظرة فاحصة إلى هاته المسألة تخول للمتمعن بعمق الوقوف على سلبيات لا نقاش فيها؛ من ذلك ما يهم الجانب الاجتماعي، فالتلميذ المقبل يوميا على شراء ما تعده محلات الفطائر القريبة من المؤسسة التي يدرس بها، لن يفكر مطلقا في الجلوس إلى مائدة الإفطار إلى جانب والديه وإخوانه حيث أجواء التواد والتآلف الأسري، فهو بذلك يستيقظ متأخرا، وينطلق مسرعا ليأكل على عجل ما يشتريه، وربما أخره إلى فترة الاستراحة، وهذا يقود إلى سلبية تهم الجانب الصحي؛ فالأكل على عجل له ما له من تأثير ضار على الجهاز الهضمي، كما أن الإقبال على نوع محدد من الأكل يدخل فيما يطلق عليه «سوء التغذية»، علما أن التلميذ والتلميذة في هذا السن يجتازان مرحلة النمو وما تتطلبه من تغذية متوازنة تساعدهما، فضلا عن ذلك، على تحمل الجهد الذهني أثناء إنجاز التمارين واستيعاب ما يقدم من الدروس، ولا ننسى هنا أضرار المواد المستعملة في إعداد الكثير من الفطائر، بما فيها الدقيق الأبيض والزيوت والسكريات، وعند المختصين في التغذية الخبر اليقين، وهذا يجرنا إلى سلبية ثالثة تخص الإقبال إلى درجة الإدمان على ما يطبخ خارج المنازل، بحيث يصير هؤلاء التلاميذ مهتمين بما تعرضه المطابخ المتنوعة، ولا أدل على ذلك الدراجات التي تسارع في كل الأوقات إلى إيصال المأكولات من مطابخ بعينها إلى أبناء وبنات داخل بيوت يتم فيها إعداد الطعام بأشكاله، وفي أوقاته المحددة، وتلك ظاهرة طارئة الخوض في الحديث عنها ذو شجون.

أما على المستوى الدراسي؛ فالجانب السلبي هنا واضح، فقد يلج التلميذ القاعة وهو لا زال يلتهم ما اشترى بسرعة فائقة، وربما أدخل معه جزء يأكل منه كلما أتيحت له الفرصة، وإن لم يكن هذا أو ذاك، فقد يخلد إلى فترة استرخاء أو خمول، لأن ما أكله غير كاف، أو أنه يتطلب جهدا لهضمه، وتلك عاقبة الأكل المتسرع، والخلط بين أكثر من صنف من الفطائر، وما يباع معها من مأكولات ومشروبات.

حرصا على صحة أبدان تلاميذنا وتلميذاتنا، ينبغي النظر بعين المسؤولية الكاملة إلى ما يقبلون على شرائه وأكله وشربه في محيط المؤسسات التعليمية، قبل الدخول إليها، وبعد الخروج منها، أو في فترات الاستراحة، وحبذا لو حضرت التوعية الصحية في هذا الشأن، للوقوف على الأضرار التي تتعرض لها الأبدان في العاجل والآجل من الأيام متى تزايد الإقبال بإفراط على صنف معين من المأكولات السريعة؛ فالسرعة، أيها الأبناء والبنات، عواقبها وخيمة أيا كان المجال الذي تحضر فيه.

نحو إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع

الحسين **بوخرطة**

يشهد العالم تحولا جذريا بفعل الثورات التكنولوجية المتسارعة، التي باتت تخترق مختلف البنى الاجتماعية وتعيد تشكيل أنماط التواصل والإدراك والسلوك، وقد ولدت هذه التحولات تحديات غير مسبوقة أمام الأنظمة السياسية، لا سيما في الدول النامية التي تعاني هشاشة في مجالات التربية والتكوين والتعليم؛ فالتفاهة الرقمية، وميولات الغواية الجديدة الموجهة إلى العقول الأقل تحصينا، أصبحت آفة مركبة تضعف مناعة المجتمع وتحد من فاعلية الفعل السياسي التقليدي.

ضمن هذا المشهد العالمي المضطرب، تتقدم التجربة الديمقراطية المغربية بخطوات محسوبة، تجمع بين الحذر وبناء التراكم.. فقد رسخت الدولة حضورها المركزي في قيادة التحولات الاستراتيجية مستندة إلى منظومة مؤسساتية تحملت عبء توجيه التغيير بعد عقود من تعقد التاريخ السياسي الوطني، ومع ذلك، يظل هذا التقدم مشروطا بقدرة الفاعلين السياسيين والمؤسسات على الاستجابة لمتطلبات الانتقال نحو حكامة حديثة وعقلانية، تفصل بوضوح بين السلطات، وتضمن الانخراط الفاعل للمجتمع.

1) **مفترق طرق سياسي وفكري**

لم يعد الوضع السياسي الراهن في المغرب يحتمل مقاربة تقوم على المسايرة أو إدارة الزمن السياسي بأدوات الماضي. فالتحديات التي يواجهها المغرب، في سياق إقليمي ودولي متغير، تفرض مراجعة عميقة للمفاهيم المؤطرة للفعل السياسي، مثل السلطة، والحق، والعدالة، ومشروعية العنف. كما أن تراكم التجارب منذ تسعينيات القرن الماضي مكّن البلاد من تجاوز نسبي لمرحلة الهشاشة، لكنه لم يلغ مظاهر التصلب داخل بعض المفاصل المؤسساتية، والتي ما تزال تعيق الانخراط الكامل في تفعيل السياسات العمومية وفق المعايير الحديثة للحكامة والشفافية.

وقد أضحت الحاجة ملحّة لإعادة التفكير في سبل تعزيز الديمقراطية الشعبية، وتحقيق الالتقائية بين السياسات العمومية، وتكريس التضامن بين الوحدات الترابية، وإنعاش الطبقة الوسطى، والحد من الانتشار الواسع للاقتصاد غير المهيكل.

2) **أولويات لإعادة بناء العقد الاجتماعي**

يتطلب الظرف الحالي من المغرب توظيف الجهود المجتمعية والمؤسساتية لمواجهة جملة من المطالب الاستراتيجية الملحة، من أبرزها:

- تعميق مسار الحرية الفردية، باعتبارها حجر الزاوية لأي مشروع ديمقراطي حديث؛
- ترسيخ الدولة ككيان أخلاقي وروحي يستند إلى قيم موضوعية في بناء سلطته ومشروعيته؛
- ضمان الحق في الحياة والكرامة، وصون الخيرات المدنية للذوات الفردية؛
- إعادة التوازن بين الأمن وحقوق المواطنين، عبر التخفيف من المقاربات الاحترازية المفرطة وإبراز قيم الرأفة والتلاحم الوطني؛
- تعزيز الفصل بين السلط، وتحصين دور الدولة الجامعة التي توحّد ولا تُقصي؛
- الحد من اللجوء إلى العنف وحصر ممارسته المشروعة في إطار قانوني ديمقراطي يرسخ حقوق الإنسان؛
- ربط شرعية الدولة بالإجماع الوطني وسيادة الحق والقانون، وبالبعد الإنساني لمؤسسات التأديب.

3) **العقل السياسي المغربي ورهانات المستقبل**

يميل الأفق المغربي نحو التفاؤل، إذ يستند العقل السياسي للدولة إلى خبرة تراكمية عميقة تغذيها اجتهادات فكرية وفلسفية لرواد مثل سبينوزا، هيغل، مونتيسكيو، عبد الله العروي، جاكلين روس، ومحمد عابد الجابري.. وتدل هذه المرجعيات على أن ازدهار الدولة، واستمرار قوتها، يمران عبر تكريس الديمقراطية الشعبية، وتثبيت الأمن والاستقرار، والاستجابة لمطالب المشاركة المواطنة.

ولا يمكن لتمثلات العقل الجمعي أن ترتقي في ظل اعتماد مقاربات قسرية أو ظرفية؛ فالعنف، تاريخيا وفلسفيا، ليس خيارا طبيعيا في الإنسان، بل وسيلة للسيطرة والاستغلال. وعليه، فإن تعزيز السلم الاجتماعي لن يتحقق إلا بترسيخ العدالة الاجتماعية، وضمان التوزيع العادل للثروة، وإتاحة متعة العيش الكريم كقاعدة لثقافة سياسية مناهضة للعنف.

4) **سياق دولي متوتر ومسؤوليات مضاعفة**

يشهد العالم توترات حادة، تتراوح بين النزاعات التقليدية والحروب المعلوماتية، ما يجعل اختراق سيادات الدول عملية ممنهجة تحركها دوافع التنافس والهيمنة والحذر المتبادل، وفي هذا السياق، يحتاج المغرب إلى يقظة مؤسساتية وروح وطنية صلبة لمواجهة هذه التحديات، لا سيما في ظل التحولات التكنولوجية الكبرى التي تعيد تشكيل الأنماط الاقتصادية والاجتماعية.

فالتقدم الاقتصادي لم يعد قابلا للإنجاز اعتمادا على القوة العضلية أو الموارد التقليدية، بل عبر المعرفة، والابتكار، والتكنولوجيا، والثقافة، ويستوجب هذا الواقع عقلنة الممارسة السياسية، وترسيخ حقوق الإنسان كشرط أساسي لإخماد بؤر التوتر الناتجة عن التهميش وضعف تكافؤ الفرص.

5) **نحو منطق سياسي جديد**

لم تعد المقاربة الأمنية قادرة على احتواء الاحتجاجات الاجتماعية المطالبة بالعدالة، خصوصا في ظل شعور واسع لدى الشباب بضعف آفاق التشغيل وجودة التربية والتعليم والصحة. وعليه، يفرض السياق الانتقال إلى منطق سياسي جديد يقوم على: تعزيز الثقة في المؤسسات؛ تجديد صيغ الإنصاف والمساواة؛ رفع منسوب الشفافية؛ والقطع مع ممارسات الهيمنة التقليدية التي فقدت مشروعيتها.

فالدولة الحديثة، في ظل التكنولوجيا المتقدمة، لم تعد تُعرَّف بوصفها جهازا للهيمنة، بل باعتبارها منظومة كفاءات مستدامة، تحكمها قواعد عقلانية وتكرس قيم الخدمة العمومية والعدالة والكرامة.

التقادم الضريبي.. بين حماية الملزم وفعالية التحصيل

د. يونس مليح

يعد نظام التقادم في المادة الضريبية أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها العلاقة بين الإدارة الجبائية والملزم، لما يتيحه من ضبط للزمن الجبائي وتحديد للمدى الزمني لممارسة كل من سلطة الفحص والتأسيس من جهة، وسلطة التحصيل من جهة أخرى، وتنبع أهمية هذا النظام من كونه يُترجم عمليا مبدأ الأمن القانوني، ويضمن استقرار المراكز الجبائية للملزمين، كما يعكس ضرورة عقلنة تدخل الإدارة ومنع امتداد المنازعات الجبائية والتحصيل إلى آجال غير منتهية، وبالنظر لازدواجية الإطار القانوني المنظم للتقادم بين المدونة العامة للضرائب ومدونة تحصيل الديون العمومية، فإن القراءة المتأنية لهذه النصوص تبرز أن المشرع حاول التوفيق بين متطلبات فعالية الإدارة وحقوق الملزم.

ومن هنا تنبثق الإشكالية المركزية الآتية: إلى أي حد استطاع المشرع من خلال نظام التقادم في المدونة العامة للضرائب ومدونة تحصيل الديون العمومية، أن يحقق التوازن بين ضمانات الأمن الجبائي وفعالية إدارة التحصيل ؟

التقادم في التأسيس الجبائي بين ضمانات الأمن القانوني ومتطلبات المراقبة:

يشكل التقادم في مرحلة التأسيس الجبائي، إحدى الضمانات الأساسية التي تنظم العلاقة بين الإدارة الجبائية والملزم، إذ يحدد الإطار الزمني الذي يسمح للإدارة بمراجعة التصريحات وإعادة تقدير الوعاء الجبائي، وقد اعتمدت المدونة العامة للضرائب مبدأ التقادم الرباعي كقاعدة عامة، بحيث لا يجوز للإدارة إعادة فحص الوضعية الجبائية إلا داخل أجل أربع سنوات تحتسب ابتداء من السنة الموالية للسنة التي أصبح فيها الدين مستحقا، ويهدف هذا الأجل إلى تحقيق التوازن بين ضرورة تمكين الإدارة من ممارسة صلاحياتها الرقابية، وبين ضمان استقرار المراكز القانونية للملزمين حتى لا يبقوا عرضة للمراقبة إلى ما لا نهاية.

ومع ذلك، أدرك المشرع أن بعض حالات الغش والتملص الجبائي تتجاوز في طبيعتها هذا الإطار الزمني، مما يستدعي تمديد فترة المراقبة، ولهذا تم التنصيص على إمكانية رفع مدة التقادم إلى عشر سنوات عندما يثبت غياب المحاسبة، أو تزويرها، أو إخفاء رقم المعاملات، وهي حالات تُعتبر ذات خطورة عالية على النظام الجبائي وعلى الموارد العمومية، غير أن هذا التمديد يظل استثناءً لا يُعمل به إلا وفق شروط دقيقة حتى لا يتحول إلى قاعدة تفرغ الحماية الممنوحة للملزم من مضمونها.

ويترتب عن انتهاء مدد التقادم سقوط حق الإدارة نهائيا في مراجعة السنوات المشمولة به، بحيث يكتسب الملزم حماية قانونية ويستقر مركزه الجبائي، ويُعد هذا السقوط أحد تجليات الأمن الجبائي الذي أصبح اليوم مطلبا استراتيجيا لتحسين مناخ الاستثمار وضمان الشفافية واحترام مبدأ اليقين الضريبي؛ فالتقادم في التأسيس لا يضبط فقط السلطة الزمنية للإدارة، بل يشكل أيضا رسالة قانونية واضحة للملزم بأن التزاماته الجبائية ليست مفتوحة زمنيا، مما يشجعه على الامتثال الطوعي ويعزز الثقة في النظام الجبائي.

التقادم في تحصيل الديون العمومية بين فعالية الاستخلاص وحماية الملزم

ينظم المشرع المغربي التقادم في مرحلة التحصيل، من خلال مدونة تحصيل الديون العمومية، التي تشكل المرجع الأساسي لتحديد الآجال والمساطر المتعلقة باستخلاص الضرائب والرسوم، وتنص المادة 123 من المدونة على أن الديون العمومية تتقادم بمرور أربع سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في التحصيل. ويهدف هذا الأجل إلى جعل الإدارة ملزمة بالتحرك داخل مدة زمنية معقولة، وعدم ترك الملزم عرضة لمطالبات جبائية قديمة تستنزف قدراته المالية وتضعف استمرارية نشاطه الاقتصادي.

ويمتاز التقادم في مرحلة التحصيل بخاصية «القطع»، إذ أن أي إجراء من إجراءات التحصيل، مثل الإنذار بدون صائر، أو الحجز لدى الغير، أو الحجز التنفيذي على الممتلكات، يعيد فتح أجل جديد مدته أربع سنوات، ويمنح هذا النظام الإدارة مرونة كبيرة في متابعة الديون، لكنه في الوقت ذاته يخضعها لواجب اليقظة، إذ أن أي تقاعس أو تراخٍ يؤدي إلى سقوط حقها في التحصيل بقوة القانون.

وما يميز التقادم في التحصيل، أنه يقوم على مقاربة مزدوجة؛ يكرس مبدأ فعالية الإدارة وقدرتها على حماية المال العام عبر اتخاذ الإجراءات الضرورية في الوقت المناسب؛ ويضمن حماية الملزم من الملاحقة المستمرة وغير المؤطرة زمنيا؛ فالمشرع لا يسمح بأن تبقى الديون العمومية مسلطة على الملزم إلى أجل غير محدد، لأن ذلك يتعارض مع مبادئ الأمن الجبائي والاستقرار الاقتصادي.

وتتجلى القيمة القانونية لهذا النظام، في كونه يعيد تنظيم التوازن الضروري بين الدولة والملزم؛ فالدولة، رغم حاجتها الملحة للموارد، تظل مقيدة بحدود زمنية واضحة، بينما يُمنح الملزم ضمانات تحميه من التعسف، وفي الوقت نفسه تشجعه على أداء التزاماته داخل الآجال.

يظهر تحليل نظام التقادم في المادة الضريبية، سواء في مرحلة التأسيس أو التحصيل، أن المشرع حاول بناء منظومة جبائية متوازنة تستجيب لمطلبين جوهريين؛ حماية حقوق الدولة في تعبئة الموارد العمومية من جهة، وتكريس الأمن الجبائي واستقرار المراكز القانونية للملزمين من جهة ثانية، وقد منح هذا النظام، من خلال المزج بين الآجال المضبوطة والإجراءات القاطعة للتقادم، إطارا زمنيا واضحا يحدّ من التعسف ويُرغم الإدارة على احترام قواعد النجاعة واليقظة في ممارساتها اليومية.

في حاجة إلى «وزارة التهذيب الوطني»

ذ. فؤاد البهلول

أجزم يقينا أن معظم النخبة السياسية نسيت أو تناست أن حكومة البكاي بن مبارك لهبيل الثانية (1956-1958) ضمت «وزارة التهذيب الوطني»، وزارة التعليم لاحقا، التي كان على رأسها القطب المناضل والمقاوم محمد الفاسي، زوج مليكة المهدي الفاسي، المناضلة السياسية والكاتبة والناشطة الاجتماعية «زوجة الوزير وأم الوزير»، لأن ابنها - سعيد الفاسي سيصبح وزيرا للإسكان فيما بعد - وخال عباس الفاسي، آخر وزير أول قبل إقرار دستور 2011؛ فعظمة التسمية «وزارة التهذيب الوطني» تحيل في الأدبيات السياسية إلى جملة من المفردات، مثل الإصلاح والتنمية والثورة والتحرير والتقدم.. وكلها تدور في فلك مفهوم مركزي واحد هو الوطن.

فمنذ فجر الاستقلال، كان الهم الأكبر لدى السلطان محمد الخامس، والنخبة السياسية آنذاك، هو بناء الدولة العصرية التي تكمن في بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الجهاد الأكبر)، وترسيخ الهوية والوحدة الوطنية بين مختلف فئات الشعب الذين ثاروا لتحرير الوطن، وعملوا على تقدمه فداء له، وصار الوطن بالنسبة لهم عبارة عن بداية التاريخ ونهايته.

فكانت البداية من أول ملحمة ترابية همت «طريق الوحدة» صيف سنة 1957 فقط بعد الاستقلال، اسم أطلقه السلطان محمد بن يوسف على مسلك جبلي وعر فاصل بين تاونات وكتامة، لكونها أنهت حدودا وهمية كانت قائمة بين منطقتي احتلال فرنسي وإسباني، غداة خطاب ملكي حول إنجاز هذا الورش، فلبى الشباب المغربي النداء متطوعين تعبئة وملبين نداء الوطن.

فبعد ملحمة التحرير، احتاج المغرب لبناء البشر قبل الحجر، مواطنين صالحين لوطن صالح للحلم والعيش الكريم، ومواطنة عمادها الإنسان وركنها الوطن لتطوير هذا الأخير وتنميته والارتقاء به وحماية مصالحه، وطنية بالفعل ليس بالقول فقط تبدأ من شؤون الحياة اليومية لتمتد إلى القضايا المصيرية في سلم البناء والتقدم.

وزراء الحكومات الأولى بعد الاستقلال، تبنوا التربية والمواطنة كهدف أساسي في العمل السياسي والحزبي لتأطير المواطن وتأهيله لإنماء مواهبه وتوجيهه نحو غايات نبيلة كدعامة قوية لوطنه، وبخبرة حية لأمته، يسهم في خدمتها بإخلاص وأمانة يدرك ما عليه من واجبات وتبعات، بحيث ينظر إلى المصلحة العامة قبل أن ينظر إلى المصلحة الخاصة؛ فعظمة الوطن تقوم على شواهد أبنائه والسير قدما نحو عظمته الاقتصادية ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي والعلمي، وكل هذا لن يتأتى إلا بمواطن يحب وطنه بضمير رقيب على نفسه.

يقول السلطان محمد الخامس طيب الله ثراه، في خطاب 18 نونبر 1955، الذي كان بمثابة إعلان رسمي للاستقلال: «الآن وقد تجلت أهدافنا، يجب عليكم أن تتمسكوا بحبل الإخاء وتتجنبوا ما يؤدي إلى التفرقة والبغضاء، إذ لا نجاح يرجى إلا بصفاء القلوب وتوحيد الصفوف، حتى نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا».

متابعات

في انتظار المحاسبة.. خبراء يفضحون أسباب غرق مدينة أسفي

أثار الفيضان الذي ضرب المدينة العتيقة في أسفي، العديد من الاتهامات والتساؤلات حول الجهة المسؤولة التي تسببت في الحادث، الذي خلف 37 حالة وفاة وخسائر مادية كبيرة للمحلات التجارية والدور السكنية، مما جعل النيابة العامة تفتح بحثا قضائيا من أجل الوقوف على الأسباب الحقيقية لهذا الحادث الأليم، وتحديد المسؤوليات وفق ما ستسفر عنه نتائج البحث القضائي.

إعـداد: **خالد الغازي**

وجهت أصوات حقوقية ومدنية أصابع الاتهام في حادث فيضان وادي الشعبة بأسفي، إلى عدة جهات، بسبب التقصير في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مسار مياه الوادي، وحماية المدينة العتيقة من تهديده المستمر منذ سنوات طويلة وفق دراسات وتوصيات سابقة، لا سيما وأن هناك تقريرا مفصلا صدر عن قطاع إعداد التراب الوطني بشراكة مع جماعة أسفي، يحذر من خطر حدوث فيضان لوادي الشعبة على سكان المدينة العتيقة، بحيث حملت العديد من الأصوات المسؤولية للمجلس الجماعي وللحكومة والسلطات الإقليمية، ووزارة التجهيز والماء، والمكتب الشريف للفوسفاط ومكتب السكك الحديدية، بسبب بناء سور في موقع مصب وادي الشعبة عوض تشييد قنطرة فوقه.

فقد تم تداول وثيقة رسمية موثقة بتاريخ 5 يناير 2022، عبارة عن تقرير تقني بين جماعة أسفي ووزارة الإسكان وإعداد التراب الوطني، يتعلق بمشروع إعادة تهيئة وادي الشعبة المار بمدينة أسفي، وتحذر وتنبه الجهات المسؤولة إلى خطر الفيضانات التي تحيط بالأحياء المهددة (الشعبة، القناطر، المدينة القديمة)، والإقرار بوجود حوالي 850 شخصا معرضين للخطر، وبرمجة حلول تقنية واضحة لحماية الساكنة، ومع ذلك، وبعد قرابة ثلاث سنوات كاملة من تاريخ إعداد هذه الوثيقة التي تقدم حلولا تقنية، لم تُفعل مضامينها على أرض الواقع، بسبب الفشل في تنزيل المشروع.

في هذا السياق، كشف المهندس في قطاع الماء، عبد اللطيف سودو، رئيس جمعية مهندسي العدالة والتنمية، عن وجود كتلة خرسانية تسد منفذ وادي الشعبة إلى البحر، والتي تستعمل لمقاومة طاقة الأمواج وتقليل تأثيرها على الساحل، حيث أن هذه الكتل الخرسانية الصناعية بأشكال هندسية متنوعة، تُستخدم لإنشاء دروع فعالة لتبديد طاقة الأمواج بفضل شكلها الفريد الذي يجعلها تتداخل وتشكل هذه الكتل درعا يعمل على تبديد طاقة الأمواج وتقليل تأثيرها على الساحل، ما من شأنه أن يحمي البنية التحتية الساحلية ومنها الطريق.

وأضاف نفس المتحدث، أن «وجود هذه الكتلة داخل المنفذ يعوق التدفق الطبيعي للمياه.. لأنها ساهمت في ضعف صبيب الماء داخل المنفذ لأقل من 10 %، وتصل إلى 1 % إذا ما علق ما يحمله الماء بين الكتلة الخرسانية وجوانب المنفذ.. هذا كله أثر على منفذ الماء وجعله يتجمع قبل المنفذ في الساحة.. وساهم في ارتفاع منسوب الماء داخل المدينة العتيقة، وبالتالي، أصبح هناك فخ لمن لا يعرف السباحة، لأنه ببساطة سيغرق وسط البحيرة الاصطناعية نتيجة تجمع المياه»، متسائلا: لماذا لم تكن هناك صيانة للمنفذ وإزالة الكتلة الخرسانية؟ من المسؤول عن وضع الكتلة داخل المنفذ؟ هل هي بفعل فاعل، أم هي قوة الأمواج عبر الزمن؟ قائلا: في كل الحالات.. هذا خطأ جسيم ستقوم النيابة العامة بدورها لتحليله وترتيب المسؤولية.

بدوره، يرى الخبير البيئي مصطفى بنرامل، أن ما حدث في أسفي، كما في تطوان، ومدن أخرى، خلال السنوات الأخيرة، ليس حادثا معزولا، بل مؤشرا واضحا على تحول بنيوي في طبيعة المخاطر المناخية بالمغرب، حيث تتقاطع شدة التساقطات المطرية في فترات زمنية قصيرة مع هشاشة المنظومة الحضرية، فالخلل لا يكمن فقط في غزارة الأمطار، بل أساسا في ضعف التخطيط العمراني، واستمرار البناء في مجاري الأودية والمناطق المنخفضة، وتقادم أو قصور شبكات تصريف مياه الأمطار، إضافة إلى محدودية الصيانة والاستباق، كما أن تدبير المخاطر لا يزال يغلب عليه الطابع التفاعلي بدل الوقائي، في ظل تأخر إدماج سيناريوهات التغير المناخي في التخطيط الحضري والتهيئة المجالية، ما ينذر بأن الفيضانات الحضرية قد تتحول من أحداث استثنائية إلى تهديد دوري ما لم يتم الانتقال إلى مقاربة شمولية قوامها الوقاية، والتهيئة الذكية، والإنذار المبكر، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وأوضح المتحدث ذاته، أنه من حيث المبدأ، فالحكومة والمجالس المنتخبة والعمالات تتحمل مسؤولية مباشرة ومشتركة في تهيئة البنيات التحتية وإنجاز المشاريع الوقائية، باعتبار أن الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية تُحمل الدولة والفاعلين الترابيين واجب الاستباق والوقاية لا الاكتفاء بالتدخل بعد وقوع الكارثة، غير أن ما تكشفه حالات كأسفي، وخاصة استمرار خطر وادي الشعبة وبقية الأودية الحضرية، يدل على وجود تقصير واضح في تفعيل هذه الاستراتيجية على أرض الواقع، سواء بسبب بطء إنجاز المشاريع المهيكلة، أو ضعف التنسيق بين المتدخلين، أو تغليب منطق التدبير الظرفي على التخطيط بعيد المدى. هذا الوضع يعكس اختلالات بنيوية في تدبير

الحسين **اليماني**

المبدأ الدستوري لربط المسؤولية بالمحاسبة غائب تماما في المغرب، وما وقع في مدينة أسفي استثنائي، ويمكن أن يقع في أي مدينة، وكان بالإمكان تقليل الخسائر لو تحمل كل شخص مسؤوليته وقام بدوره كما يجب في إصلاح وتنظيف مسلك وادي الشعبة الذي تم خنقه بمجموعة من المواد والأشياء المتراكمة..

متابعات

الشأن المحلي، تتجلى في غياب رؤية وقائية مندمجة، وضعف ربط المسؤولية بالمحاسبة، واستمرار السماح بالتوسع العمراني في مجالات خطرة، وهو ما يجعل الفيضانات تتكرر بنفس السيناريو رغم وضوح المخاطر وتشخيصها منذ سنوات.

وحسب بنرامل، فإن الحكومة تتحمل المسؤولية المباشرة عن الحوادث التي تشهدها المدن جراء الفيضانات، لأنها الجهة المكلفة بوضع السياسات الوطنية، وتأهيل المدن، وإنجاز شبكات حديثة وفعالة لتصريف مياه الأمطار، ووضع حلول تقنية متطورة تعتمد على خرائط توطين المخاطر الطبيعية والمناخية، فغياب هذه الإجراءات أو تأخر تنفيذها يجعل المدن عرضة لتكرار الكوارث، ويُظهر قصور الدولة في الالتزام بالاستراتيجية الوطنية لتدبير الكوارث، مما يضع على عاتقها المسؤولية المباشرة عن نتائج الإهمال في التخطيط الحضري الوقائي والتهيئة المائية.

قضية أسفي تدق ناقوس الخطر الذي يحدق بالعديد من المدن الكبرى والصغيرة، التي تعبرها الأنهار الكبيرة، والتي تحتاج إلى رؤية استباقية وهندسة حديثة لحمايتها من خطر الكوارث المستقبلية، سواء الفيضانات أو خطر الأمواج (تسونامي)، أو التي توجد بالقرب من السدود الكبيرة التي يجب تأمينها والحرص على صيانتها ومراقبتها بشكل دائم، مما يطرح تساؤلات حول السياسة الاستباقية للدولة في مواجهة الكوارث الطبيعية.

من جهته، اعتبر الحسين اليماني، النقابي والناشط الحقوقي، أن المبدأ الدستوري لربط المسؤولية بالمحاسبة غائب تماما في المغرب، حيث هناك اللامسؤولية ولا توجد محاسبة لكل مسؤول أو شخص، وهناك مسألة أخرى أضعنا فيها وقتا طويلا، تتعلق بعلاقة المركز بالمحلي والترابي، بحيث لم نقم بتفويت حقيقي للمهام والصلاحيات كما يجب أن يكون لبناء محاسبة التدبير الترابي، ولم نترك الأمور بيد المركز، معتبرا أن ما وقع في مدينة أسفي استثنائي ويمكن أن يقع في أي مدينة، وكان بالإمكان تقليل الخسائر لو تحمل كل

عبد اللطيف **سودو**

هناك كتلة خرسانية تسد منفذ وادي الشعبة إلى البحر، تستعمل لمقاومة طاقة الأمواج وتقليل تأثيرها على الساحل، حيث أن هذه الكتل الخرسانية الصناعية بأشكال هندسية متنوعة، تُستخدم لإنشاء دروع فعالة لتبديد طاقة الأمواج وتقليل تأثيرها على الساحل بفضل شكلها الفريد، الذي يجعلها تتداخل وتشكل دروعا، ما من شأنه أن يحمي البنية التحتية الساحلية ومنها الطريق.

رشيد **الشريعي**

الحكومة تتحمل المسؤولية الأولى في فاجعة أسفي، على اعتبار أنها اليوم ليست لديها أولويات تتماشى مع مطالب المغاربة في المجالات الاجتماعية: مشكل قطاع الصحة، ومشكل التعليم، وضعف البنية التحتية للمدن، لهذا كان لا بد من ترتيب الأولويات لأن البلاد في حاجة إلى بنية تحتية قوية وخدمات صحية في المستوى المطلوب.

شخص مسؤوليته وقام بدوره كما يجب في إصلاح وتنظيف مسلك الوادي الذي تم خنقه بمجموعة من المواد والأشياء المتراكمة، التي أغلقت الممر، بحيث أن هناك مسؤولية تدبير فيما حصل، سواء في أسفي أو فاس أو غيرها.

وأبرز المتحدث ذاته، أن هناك إشكالية في المبدأ الدستوري على مستوى المحاسبة وتحديد المسؤوليات والصلاحيات، تتمثل في وجود منطقة رمادية بين السلطات الأساسية الثلاث، فيما يتعلق بالتدبير الترابي، وهو ما يجعل مجموعة من الناس يتلاعبون بالمسؤوليات، لأنهم يعرفون أنهم يخرجون بدون أي مسؤولية فيما يقومون به، بمعنى أن الإشكال المطروح هو أننا في حاجة إلى سلطة أخرى من غير السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، هي التي تتابع المسؤولين، نسميها سلطة المحاسبة، تراقب كل مسؤول وتقيم عمله ثم تعرضه على القضاء أو أي جهة أخرى، مشيرا إلى أنه خلال كل فاجعة أو كارثة يتم تكوين لجنة تقصي تصدر خلاصات وتوصيات، لكن بدون نتائج أو تحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم، ولا نسمع بأي محاسبة أو محاكمة وتبقى الأمور على حالها..

في نفس الصدد، يرى الحقوقي محمد رشيد الشريعي، رئيس الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب، أن المشكل يكمن في انعدام التواصل من قبل الجهات المسؤولة؛ السلطات الإقليمية ومديرية الأرصاد الجوية، لتنبيه وإشعار المواطنين بالأمطار الغزيرة من أجل أخذ الحيطة والحذر، بحيث لم يتم إبلاغ الساكنة وتنقية البالوعات التي كانت جزء من الضرر الكبير الذي وقع، ثانيا لم تكن هناك لجنة اليقظة التي تكون مشكلة من قبل جميع المؤسسات المعنية، من السلطات المحلية والمؤسسات المنتخبة والأمن والوقاية المدنية والتجهيز، وأوضح أن الوضع يتطلب فتح نقاش مهم حول مآل الصفقة والأموال التي رصدت لإعادة رد الاعتبار للمدينة العتيقة، إلى جانب اتفاقية تأهيل الدور السكنية فيها بعدما تم إحصاء السكان القاطنين على أساس منحهم رخص الإصلاح والترميم، حيث أن هناك من استوفى ملفه الشروط القانونية والتقنية، لكنه ما زال في الرفوف لدى الإدارة المعنية، بسبب التماطل والعديد من التعقيدات الإدارية التي تزيد من تفاقم وضعية الدور السكنية الهشة، مؤكدا أن الفاجعة تتطلب ترتيب الجزاءات وإلا سيتكرر نفس الأمر بعد فاس والحوز وأسفي.. بمعنى أنه لا بد من تفعيل المساءلة.

وحسب نفس المتحدث، فإن الحكومة تتحمل المسؤولية الأولى في فاجعة أسفي، على اعتبار أنها اليوم ليست لديها أولويات تتماشى مع مطالب المغاربة في المجالات الاجتماعية؛ مشكل قطاع الصحة، ومشكل التعليم، وضعف البنية التحتية للمدن، لهذا كان لا بد من ترتيب الأولويات لأن البلاد في حاجة إلى بنية تحتية قوية وخدمات صحية في المستوى المطلوب، معتبرا أن الحكومة توجد في سبات عميق ولا تحس بنبض الشارع، ووضعت شرطا تعجيزيا للاستفادة من صندوق الكوارث بينما في دول أخرى يقوم رئيس الحكومة بالنزول والوقوف على الكارثة ولقاء المواطنين، لكن في كارثة أسفي ولا مسؤولا قام بزيارة المدينة، وبذلك فنحن أمام أشخاص لا يتحملون المسؤولية ولا يفكرون في مصلحة المواطنين.

تؤكد كارثة أسفي أن هناك إشكاليات حقيقية تعيشها المدن المغربية على مستوى البنى التحتية، التي لا تواكب المشاريع الكبرى والملاعب، مما يجعل العديد من المدن مهددة بالكوارث والفيضانات الناتجة عن الأمطار الغزيرة أو سوء تدبير مسارات ومصبات الأنهار والوديان في البحر، مثل أزمة مصب نهر أم الربيع بأزمور، إلى جانب غياب مشاريع لتجميع مياه الأمطار والاستفادة منها.

ويرى متتبعون أن هناك تقصيرا كبيرا في ربط المسؤولية بالمحاسبة عند وقوع الكوارث، وغياب الإرادة السياسية لدى الدولة لتفعيل هذا المبدأ ومحاسبة المسؤولين عن التقصير والإهمال، كما تؤكد فاجعة أسفي أن هناك ضعفا كبيرا على مستوى تدبير المجالس المنتخبة؛ الجهات، الجماعات، والمجالس الإقليمية، وترتيب الأولويات داخل المدن والأقاليم، لا سيما على مستوى تقوية وتجهيز الطرقات وقنوات تصريف المياه، وإقامة السدود الصغيرة لحماية المدن من خطر الفيضانات، ويبقى السؤال؛ متى يتم تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة ؟

مصطفى **بنرامل**

الحكومة والمجالس المنتخبة والعمالات تتحمل مسؤولية مباشرة ومشتركة في تهيئة البنيات التحتية وإنجاز المشاريع الوقائية، باعتبار أن **الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية تُحمل الدولة والفاعلين الترابيين واجب الاستباق والوقاية لا الاكتفاء بالتدخل بعد وقوع الكارثة، غير أن ما تكشفه حالات كأسفي، وخاصة استمرار خطر وادي الشعبة وبقية الأودية الحضرية، يدل على وجود تقصير واضح في تفعيل هذه الاستراتيجية على أرض الواقع.**

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
لنشر جميع إعلاناتكم
التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض
على الجريدة أو الموقع
يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد
Dounia Presse
pub@alousboue.ma 06 22 84 92 81
لتحميل قائمة أسعار الإعلانات
alousboue.ma/pub

اقتصاد

«هولماركوم» في طريقها لإنهاء الحقبة الفرنسية في المصارف المغربية

تعرف الساحة المالية الوطنية تحولا تاريخيا مع دخول مجموعة «هولماركوم» في مفاوضات حصرية مع BNP Paribas الفرنسية، لشراء الحصة البالغة 67 % في «البنك المغربي للتجارة والصناعة» (BMCI)، آخر بنك فرنسي ينشط مباشرة في السوق المغربي، في خطوة من شأنها أن تعيد رسم خريطة المساهمين في النظام البنكي الوطني إذا ما انتهت بتوقيع اتفاق نهائي.

وفي بيان رسمي، أوضحت BNP Paribas أن المفاوضات ما تزال جارية، وأن النقاشات مع «هولماركوم»، الشريك والمساهم في BMCI منذ 30 عاما، تهدف إلى دراسة إمكانية بيع الحصة الكبرى في رأسمال البنك المغربي.

ويعكس هذا الانسحاب التدريجي للبنوك الفرنسية، إعادة هيكلة عميقة لمراكز القوة المالية في المغرب، مع انتقال القيادة والسيطرة إلى الرأسمال المحلي، الذي أصبح يشرف على مؤسسات كانت أدوات اقتصادية استراتيجية للنفوذ الفرنسي، إذ تأتي هذه التحولات ضمن مسار أوسع لتعزيز السيادة الاقتصادية المغربية واستعادة المساحات المؤسسية التي كانت تحت النفوذ الاستعماري.

من جهة أخرى، وفي حال إتمام الصفقة، ستصبح «هولماركوم» كيانا مصرفيا مؤثرا في الساحة المغربية، بعد دمج BMCI مع عمليات Crédit du Maroc المكتسبة حديثا، مع احتفاظها بحصة أقلية تبلغ 8.44 % في BMCI عبر فرعها التأميني AtlantaSanad، ما يعزز من حضورها القوي في القطاع المالي المغربي ويؤسس لمرحلة جديدة من السيادة المحلية على المؤسسات المصرفية.

فلاش

حصل بنك CFG مؤخرا على موافقة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، لإصدار سندات مقومة بمبلغ أقصاه 500 مليون درهم، وتمت هيكلة العملية في شريحتين غير مدرجة في البورصة، A وB، وتبلغ مدة استحقاقها 10 سنوات. وتمتد فترة الاشتراك من 19 إلى 23 دجنبر الجاري، مع منح الأولوية للترتيب الأول يليه التوزيع على أساس prorata في حال تجاوز الطلب السقف، واسترداد الرأسمال في نهاية المدة المحددة على شكل دفعة واحدة (in fine)، مع إمكانية التداول خارج البورصة عبر صفقات ثنائية.

ويهدف الإصدار إلى تعزيز الرأسمال الثانوي (Tier 2) للبنك لمواكبة المتطلبات التنظيمية، في إطار سوق ديون مغربي نابض بالحيوية، واستراتيجية تمويلية ناجحة لـ CFG Bank.

«التجاري وفا بنك» يستحوذ على 45 % من SGTM

سجل الاكتتاب العام لشركة SGTM نجاحا تاريخيا في السوق المالي المغربي، بمشاركة أكثر من 173 ألف مستثمر، متجاوزا جميع الاكتتابات السابقة.

يعكس هذا الإنجاز الزخم المتنامي لسوق الدار البيضاء، ويؤكد مكانة «التجاري وفا بنك» كقوة محورية في منظومة المال الوطنية، حيث استحوذ البنك على نحو 45 % من إجمالي الاكتتابات، مسجلا أعلى حصة سوقية لأي اكتتاب عام في المغرب، متجاوزا حصته السابقة البالغة 42 % خلال اكتتاب «كاش بلوس»، ما يعكس قدرة متواصلة ومدروسة على قيادة عمليات مالية ضخمة وتحقيق نتائج استثنائية.

ويبرز هذا الاكتتاب قدرة السوق المالي المغربي على هيكلة عمليات كبيرة الحجم، وتوسيع آفاق الاستثمار، ودعم نمو شركات وطنية واعدة، بينما يثبت «التجاري وفا بنك» مكانته كقائد متمرس يجمع بين الخبرة في هيكلة العمليات وفهم آليات الاكتتاب ودعم المشاريع ذات الإمكانات العالية.

ارتفاع العجز المالي للخزينة يقارب 69 مليار درهم

كشفت الخزينة العامة للمملكة، في نشرتها الشهرية حول إحصائيات المالية العمومية، بأن وضعية تحملات وموارد الخزينة أفرزت عجزا في الميزانية بقيمة 68.8 مليار درهم عند متم نونبر من هذا العام، مقابل 45.7 مليار درهم قبل سنة، وأن هذا العجز يأخذ في الاعتبار رصيدا إيجابيا قدره 10.6 ملايير درهم نتج عن الحسابات الخاصة للخزينة، ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

ويعزى نمو المداخيل العادية الخام الذي بلغ 366.1 مليار درهم، مقابل 316.2 مليار درهم متم السنة الماضية، إلى ارتفاع الضرائب المباشرة، والرسوم الجمركية، والضرائب غير المباشرة، ورسوم التسجيل والتنبر، وكذا المداخيل غير الضريبية، أما النفقات الصادرة برسم الميزانية العامة، فقد بلغت 505.5 ملايير درهم عند متم نونبر الماضي، مسجلة زيادة قدرها 13.5 في المائة، وذلك نتيجة لارتفاع نفقات التشغيل، ونفقات الاستثمار، وأعباء الدين المدرجة في الميزانية.

توقعات باستمرار استقرار التضخم حتى 2027

في أحدث توقعاته الاقتصادية، كشف «بنك المغرب» عن استمرار معدل التضخم تحت السيطرة خلال السنوات الثلاث المقبلة، مسجلا استقرارا ملحوظا في الأسعار مع تلميحات بارتفاع تدريجي محدود، حيث يتوقع أن يبلغ معدل التضخم 0.8 % متم العام الحالي، قبل أن يرتفع تدريجيا إلى 1.3 % في 2026، ثم يصل إلى 1.9 % بحلول عام 2027.

ويرجع هذا التحسن أساسا إلى تحسن الإمدادات في القطاع الغذائي، بما في ذلك المنتجات الأساسية، مثل زيت الزيتون، إلى جانب انخفاض أسعار الوقود ومواد التشحيم، كما أشار «بنك المغرب» إلى أن التضخم الأساسي، الذي يستثني المنتجات ذات التقلبات السعرية العالية، سيسير على نفس الاتجاه.

في ذات السياق، يؤكد استطلاع البنك أن متوسط توقعات التضخم على مدى ثمانية فصول، يبلغ 2 %، بينما يصل إلى 2.2 % على مدى اثني عشر فصلا، ما يعكس استقرارا نسبيا في الاقتصاد الوطني مع توقعات بتحسن تدريجي في القدرة الشرائية للمستهلكين خلال السنوات المقبلة.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:
يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:
contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

أمل الأطرش تستعد للعودة إلى الساحة الفنـــــية بشريط وثائقي

بعد غياب طويل عن الشاشة، كشفت الممثلة أمل الأطرش، أنها تستعد للعودة إلى الساحة الفنية من بوابة مختلفة، ويتعلق الأمر بفيلم سينمائي وثائقي طويل تشتغل عليه منذ مدة، وتراهن من خلاله على تقديم تجربة فنية جديدة تعكس نضجها الإبداعي ومسارها الشخصي والمهني.

وأوضحت الأطرش، أن العمل يحمل توقيعها، من كتابة السيناريو إلى الإخراج، لافتة إلى أنه أخذ منها وقتا طويلا من التحضير، وأن المشروع يشكل بالنسبة إليها عودة مختلفة تنبع من رغبة حقيقية في تقديم مادة فنية تلامس اهتماماتها وقناعاتها، وتفتح حوارا صادقا مع الجمهور الذي سيكون جزء أساسيا من هذا العمل.

وفي سياق ذي صلة، أكدت ذات المتحدثة أن أسباب غيابها الطويل عن الساحة الفنية، لا تعود إلى اختيار شخصي بقدر ما يرتبط ذلك بالمنتجين والمشرفين على الأعمال الفنية، معتبرة أن الإقصاء لا يطال المجال الفني فقط، بل يمتد إلى مجالات أخرى.

من جهة أخرى، شددت الأطرش على أن الفن يحتاج إلى الصبر والمقاومة، ومواصلة الطريق رغم المطبات والإقصاء والانتقادات، معتبرة أن الفنان الحقيقي مطالب بالاستمرار في أداء رسالته مهما كانت الظروف.. فرغم كل ما واجهته ظلت متشبثة بحبها للفن، قائلة: «أنا إنسانة أحول أي شيء سلبي في حياتي إلى شيء إيجابي، فالحياة فيها صعود ونزول»، مشيرة إلى أنها اختارت الاشتغال خارج منطق الاصطفافات والعلاقات الضيقة، مركزة على أداء واجبها الفني بما يرضي جمهورها ويحترم ذكاءه.

معرض «خمسون» بالبيضاء يحتفي بـ 50 فـــــنانا

في إطار الاحتفالات بالذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء المجيدة، كمحطة فنية تجمع بين الرموز والذاكرة والتعبيرات الفنية، من خلال رؤى ومشاعر تتجاوز الأجيال، ينظم برواق «نظر» بالدار البيضاء معرض «خمسون»، الذي سيمتد إلى غاية 21 يناير 2026، وهو الحدث الفني الذي يحتفي بأعمال 50 فنانا من مختلف جهات المملكة.

إن فكرة تنظيم معرض يحمل عنوان «خمسون»، حسب تصريح لمديرة الرواق، أمينة فراوي، جاءت احتفاءً بالذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء والذكرى 50 لتأسيس الرواق، مضيفة أن هذا الحدث الفني يعرف مشاركة 50 فنانا الذين أنجزوا أعمالا فنية ضمن إطار موحد بقياس (50 × 50 سم)، الذي هو العنصر المحوري في العمل الفني، مؤكدة أن بعض الفنانين اختاروا تناول مواضيع مرتبطة مباشرة بالمعرض والمسيرة الخضراء، بينما فضل آخرون حرية أكبر في التعبير، وهو خيار لاقى ترحيبا واسعا من المنظمين الذين أشادوا بتنوع الأعمال المعروضة وثرائها.

القنيطرة تعيش على إيقاع جذبـــة الغـــيوان

تنظم جمعية «مهرجان حلالة لفنون القول» بالقنيطرة، الدورة الثانية لمهرجانها السنوي، خلال الفترة من 26 إلى 28 دجنبر الجاري، تحت شعار: «جذبة الغيوان كلام وميزان»، بمشاركة 15 زجالا يمثلون 13 مدينة مغربية.

ويندرج تنظيم دورة هذه السنة، في سياق التراكم النوعي الذي حققه المهرجان على مدى عشر سنوات الأخيرة، إذ نظمت خمس دورات من «مهرجان حلالة للزجل» قبل أن يتوقف لأسباب مختلفة، ليتم الانتقال لاحقا إلى تنظيم «مهرجان حلالة لفنون القول» بصيغته الحالية.

وقد تم تأكيد حضور شعراء وزجالين من تونس وفلسطين والأردن وسوريا والعراق ومصر، بهدف الاطلاع على تجارب عربية متنوعة وتحقيق المثاقفة في مجالات فنون القول.

وعلى عادته، لم يفت المهرجان الاحتفاء بالإبداع المغربي من خلال تكريم الشاعرة مليكة العاصمي، عروس الدورة، وتنظيم قراءة في التجربة الإبداعية للقاص إدريس الصغير، إلى جانب تنظيم معرض للصور الفوتوغرافية لمبدعي المدينة من جيلي الرواد والحاليين، بالإضافة إلى ندوة إعلامية تحت شعار: «تجربة ناس الغيوان بين المعنى والمغنى» يسطرها نخبة من الأساتذة المختصين.

التلاقح الثقافي المغربي-الإفريقي في صلب اهتمامات المعرض البين-ثقافي

احتضنت مدينة الناظور من 12 إلى 18 دجنبر الجاري، فعاليات النسخة العاشرة من المعرض البين-ثقافي الإفريقي 2025 Expo Interculturelle AFRICA، وهي تظاهرة تستعرض فيها منتجات مجالية لمختلف العارضين من المغرب ودول إفريقية، بمبادرة من جمعية ثسغناس للثقافة والتنمية، وينظم المعرض بدعم من وكالة تنمية أقاليم جهة الشرق بشراكة مع مجموعة من الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية المعنية.

وقد ركز شعار دورة هذا العام على: «الممارسات الجيدة للتعايش والهجرة والجالية: النساء والفتيات في قلب التحولات المستدامة»، وذلك في سياق تخليد اليوم العالمي للمهاجر (18 دجنبر)، وضمن برنامج الأيام الثقافية الإفريقية السنوية التي دأبت الجمعية على تنظيمها بهدف تعزيز الروابط الثقافية والإنسانية.

وسلطت الدورة الضوء على المكانة المحورية للمملكة المغربية داخل المنظومة الإفريقية ودورها الريادي، من خلال استعراض التجربة المغربية المتميزة في مجال تدبير قضايا الهجرة وإدماج المهاجرين، وذلك في إطار السياسة الوطنية للهجرة واللجوء.

ندوة علمية بجامعة ابن زهر حـــول التـراث الثـقافي

تحتضن كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية أيت ملول بجامعة ابن زهر بأكادير، ندوة علمية يومي 23 و24 دجنبر الجاري، تحمل عنوان: «التراث الثقافي والاستدامة»، ستقدم مجموعة من المقاربات المختلفة للموضوع من زوايا مختلفة.

وتطرح الندوة قضية التراث الثقافي، باعتباره قضية أساسية ومركزية في تاريخ المغرب، حيث أن الموضوع يكتسب أهميته انطلاقا من المكانة التي يشغلها على مستوى الحاضر.

ويعد التراث الثقافي، حسب منظمي الندوة، «جزء من الهوية الثقافية للمجتمعات، وعنصرا من العناصر التي تميزها عن غيرها، فهو يضم القيم والعادات والتقاليد والخبرات المعرفية الثقافية والمباني التاريخية، كما يعد علما قائما في حد ذاته، حيث يتخذ كتخصص دراسي نظرا لأهميته من خلال تثمينه والترويج له ليصبح وسيلة لجذب السياح وأداة للتميز الثقافي».

من جهة أخرى، تحرص مثل هذه الندوات على إعطاء نفس جديد للتراث الثقافي وإعادة التفكير فيه عبر تقديم مقاربات جديدة تضيء نماذج معينة من التراث، وتسعى جاهدة إلى الكشف عن ملامحه وجمالياته وفق آلية تظهر العمق التاريخي للمغرب والمكانة التي يحتلها تراثه الثقافي في رسم هوية المغرب، ومحاولة ربط هذا التراث الثقافي بالاقتصاد الوطني، وذلك بحكم الإمكانات المذهلة التي يحبل بها التراث على مستوى تنشيط الاقتصاد المحلي لبعض المدن وإعادة الاعتبار لها انطلاقا من نماذج تراثية معينة.

فعاليات فنية بوجدة تبرز دور السينما كركيزة للدبلوماسية الثقافية

تحتضن مدينة وجدة فعاليات الدورة العاشرة للمهرجان الدولي للفيلم، المنظم من لدن جمعية «رسالة الفن للتنمية والإبداع»، من 15 إلى 20 دجنبر، تحت شعار: «سينما الشباب: عدسة الحاضر ورؤية المستقبل وآفاق التنمية الفنية»، اعتبارا لأهمية الإبداع السينمائي كرافعة للتغيير وكمساهم رئيسي في التنمية بالجهة.

وقد عكس اختيار هذا الشعار التزام الجهة المنظمة بتسليط الضوء على دور الطاقات الشابة في المشهد السينمائي، فضلا عن إبراز الروابط التاريخية والحضارية العميقة التي تجسدها مدينة وجدة كفضاء ثقافي مفتوح للحوار الفني، كما ركزت استراتيجية المهرجان على ترسيخ مكانة وجدة كملتقى ثقافي إقليمي ودولي، ويتجلى ذلك في تضمن برنامج هذه الدورة لفقرة «اللكنة» المخصصة لإحياء التراث المحلي للمنطقة الشرقية والتعريف بخصوصيته، إلى جانب عرض بانورامي

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:

عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي

الأرشيف: حسن سرين

مراجعة النصوص: جميلة حلبي

المراسلون: زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم
عزيز الفاطمي
شكيب جلال

المتعاونون: مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي

الإخراج الفني: محمد الغولي

المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط

الهاتف: 05 37 70 80 47

البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma

الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma

رقم اللجنة الثنائية: أع/ 2011-070

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965

السحب: مطابع ماروك سوار

التوزيع: سابريس

القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

دنيا بريس
الأسبوع تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 147

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

مناورات «الحزب الاستعماري الفرنسي» لمحاصرة سلطان المغرب

بقلم:
مصطفى العلوي

كان التحول الكبير في تاريخ المناورات الاستعمارية الفرنسية تجاه المغرب، فرصة لعدد من اليمينيين الذين كانوا يؤيدون احتلال المغرب، ولكنهم كانوا يتخوفون من طموحات العسكر الفرنسيين، فجعلوا من تلك الجلسة فرصة لتوجيه انتقاداتهم إلى الطريقة التي يتعامل بها اللوبي الاستعماري مع المغرب.

وارتفع صوت من اليمين قائلا: ((**إن فرنسا بصدد ممارسة حرب ضد المغرب، ولكنها لا تستطيع الإفصاح عنها**))، وانقض جان جوريس على الفرصة السانحة، وطالب المجلس بأن يتخذ قرارا عاجلا بسحب القوات الفرنسية من المغرب، لكن الأغلبية عادت لحنينها إلى التعابير الرنانة عن الأمجاد الفرنسية وحماية المصالح الفرنسية، واكتفى جوريس بتقديم مشروع يقضي بـ((**إيقاف كل المخصصات المالية التي كانت مقررة للجيش الفرنسي بالمغرب**)) (جروج أوفيد، «اليسار الفرنسي والوطنية المغربية»، نشر في باريس 1984).

ونعود للتساؤل في خضم هذه المناورات التي اكتفينا في كشفها بسرد محاضر جلسات البرلمان الفرنسي: ما هو مدلول الحماية، أو وثيقة الحماية؟ وهل لها من مبرر غير إضافة وثيقة جديدة إلى ملف قديم ؟

جديد وقديم.. لأن القضية طالت، وكما اتضح من الجلسات الصاخبة السابقة وقد بدأت سنة 1908، والصراع استمر سنوات طويلة إلى ليلة «إمضاء عقد الحماية».

ولم يكن السياسيون الفرنسيون من طينة جان جوريس صبيانا يلعبون، أو يتلاعب بهم أحد، فقد كانوا يتتبعون خطوات المناورات الفرنسية التي كانت تطبق في المغرب رغم النقاشات التي كانت تجري في البرلمان.

وكان جوريس يقرأ التقارير التي تطرقنا لها، وكان يشم رائحة التناور ويقرأ الرسالة من ظهرها، ويعرف أن هناك مخططا للتمويه على المغاربة، واغتصاب إرادة السلطان المولى عبد الحفيظ.. فعندما عرضوا على السلطان مولاي عبد الحفيظ تقديم الدعم له مقابل تسليمهم شؤون الأمن في نهاية سنة 1909، ذهبوا للبرلمان الفرنسي مطالبين بالموافقة على منح قرض للمغرب، أجابهم جان جوريس بقوله: ((**إن هذا القرض داخل في تعقيدات يظهر لي أنها مجرد مناورات من طرف الحزب الاستعماري وحلفائه(...)؛ فإذا فرضتهم على السلطان شروطا منهكة، فإنكم ستحرمونه من قوة حكم بلده، وبذلك تريدون اغتيال شعلة الأمل في استمرار هذه الدولة الصديقة، وتمنعون حرية سلطانها الذي سيفقد استقلاله الاقتصادي، وبالتالي كل مقومات حكمه تجاه الشعب المغربي نفسه**)).

واستمرت المناقشات في باريس، والمناورات في فاس، والخناق يضرب على السلطان باسم الأزمة الاقتصادية، وورقة الحماية في جيب أحدهم تنتظر الفرصة المناسبة للتلويح بها، وبصيغة أخرى، كان المخطط الجهنمي الذي كلما زدناه وصفا، زادنا معارضو هذه الحقائق اتهاما بالمغالاة، لذلك نكتفي بالشهادات الفرنسية وحدها.

ونرجع للصحافة، وقد كانت على مر الدهور والأزمان المرجع الصحيح والسند المسنود، ونقرأ المخطط التناوري كما فهمه أحد الصحفيين وكتبه في جريدة «لادبيش دو تولوز» (بتاريخ 8 مارس 1911)، سنة قبل «إمضاء الحماية»، وفيها كتب الصحفي: ((**إن السلطان عبد الحفيظ وقد غلب بواسطة سلسلة من الإنذارات، وفقد كل مصادره الطبيعية، ولم يبق له لكي يعيش ليومه إلا أن يفرض الضرائب على القبائل، وبذلك تزداد الكراهية له ضخامة، لدرجة يضعف معها بعد أن يكون قد افتقد القوة والإمكانيات التي يفرض بها النظام**)).

وهذه الصورة الموضحة لمخطط المخابرات الفرنسية التي كان القنصل الفرنسي في فاس، كايار، عنصرها المحرك، فكان يدخل عند السلطان ليستكنه ميزان حرارته السياسية والاقتصادية، ثم يخرج ليرسل تقريرا إلى باريس من صنف التقرير التالي: ((**إن السلطان قد طال انتظاره لعودة الوزير المقري من باريس، المكلف بالمفاوضات مع فرنسا في الشؤون المالية، وكان مقررا أن يعود المقري بالجواب منذ أسابيع، ولكن الانتظار طال الآن أربعة شهور(...)، وقد نتج عن هذا - كما قال لي السلطان - أن خزائن الدولة قد فرغت واضطر المخزن أن يضيق الخناق على القبائل، وهو شيء لم يكن يرغب فيه**)) (وثائق الخارجية الفرنسية، برقية رقم 237 / بتاريخ 11 مارس 1911).

فماذا تكون نتائج هذا الوضع على وطن محتلة جل أطرافه ؟

إن المخطط كان واضحا: تحريك بعض القبائل العميلة لتهديد فاس، واضطرار السلطان لمطالبة الفرنسيين بالتدخل لحمايته.

ويجيب النائب جان جوريس في البرلمان: ((**لا.. ليس من حق الجيش الفرنسي أن يتدخل، لأن هذا معناه تنفيذ المناورة، وستكون النتيجة أن نفقد نفوذ العاهل المغربي، الذي سيفقد رصيده وكرامته أمام شعبه إذا ما دعا الأجانب إلى حمايته**)).

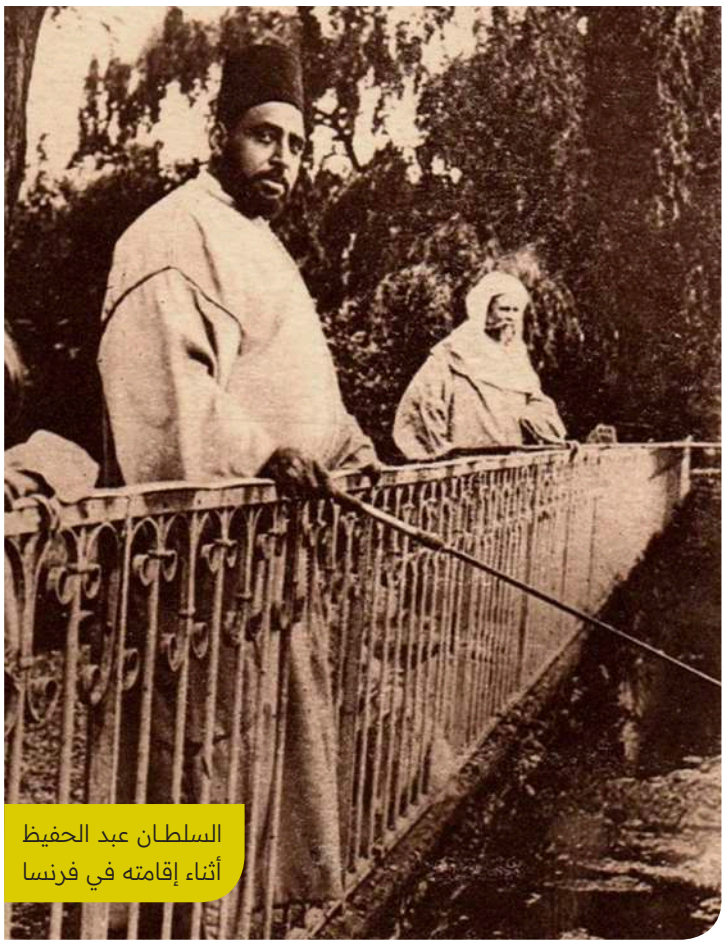

السلطان عبد الحفيظ أثناء إقامته في فرنسا

لكن المخطط المرسوم كان أكبر من أن يتم التراجع عنه من طرف برلمان تحكمه أغلبية اسمها «لو بارتي كولونيال» (الحزب الاستعماري)، أو بصيغة أخرى، فإن المؤامرة كانت أضخم من البرلمان الفرنسي.

ودخلت القوات الفرنسية لفاس، ولم تسمع لنصائح السياسيين، فائتمرت بأمر العسكريين، وستعرف أي منقلب انقلبت فيه الفصول اللاحقة.

وهب وزير الخارجية الفرنسي، كروبي، لتغطية الغلطة بتصريحة: ((**إن فرنسا ستبقى حريصة على الوحدة الترابية للإمبراطورية المغربية تحت حكم السلطان**)).

وقال المؤلف الفرنسي جورج أوفيد، صاحب كتاب: «اليسار الفرنسي والوطنية المغربية»، واصفا إحراج وزير الخارجية الفرنسية وهو يبرر دخول الجيوش الفرنسية لفاس: ((**لقد بذل وزير الخارجية كروبي مجهودا كبيرا ليجعل الجميع يعتقد أن السلطان هو الذي طلب دخول القوات الفرنسية**))، واستعمل المؤلف الفرنسي التعبير التالي الذي يجرد قائله من كل مصداقية: Il s'efforce de démontrer.

أخطر تصريح للسلطان عبد الحفيظ؛ هذا السلطان الذي سميته سلطان الجهاد، هل من حق أحد أن يتهمه بعد كل ما قيل وما نشر، بأنه استدعى الفرنسيين للدخول إلى المغرب، أو أنه أمضى عقد الحماية.. ؟

لنتمعن في تحليل آخر للمناورة التي حاكها الفرنسيون لوضع سلطان الجهاد أمام الأمر الواقع؛ لقد كانت جلسة البرلمان الفرنسي يوم 16 جوان 1911 كما سجلتها الجريدة الرسمية الفرنسية في صفحتها رقم 2425، صاخبة، مكهربة بأزمة الضمير الفرنسي، وفيها حاول وزير الخارجية كروبي إقناع الحاضرين بأن السلطان هو الذي طلب دخول الفرنسيين، فسخر جان جوريس من وزير الخارجية على الطريقة الفرنسية، وقال له: ((**نعم، إنه هو الذي طلب دخولكم، لقد سمعنا**)) (Oui, il l'a demandé c'est entendu)..

وأضاف النائب الاشتراكي التصريح التالي، الخليق بأن يسجل في ذاكرة كل مغربي يخامره شك في هذا الموضوع الشائك، وقال جان جوريس: ((**إني أرفض إطلاقا أن أصدق أن السلطان مولاي حفيظ طلب حماية فرنسا، والتنازل بذلك عن مسؤوليته كملك للمغرب، ولكني جازم بأن الأمر إنما هو نتيجة حتمية لمخطط مرسوم يستهدف إكراه السلطان على هذه الخطوة**))، وأضاف هذه الرواية التي لم ترد من قبل في أي سرد تاريخي عن حياة السلطان عبد الحفيظ: ((**لقد علمت أنه منذ ثلاثة أشهر ونصف، قبل أن تنفجر هذه الأزمة، نادى السلطان مولاي حفيظ على قنصلنا العام بفاس، المسيو كايار، وقال له بالحرف: ماذا تريد فرنسا أن تصنعه بي؟ لقد انتزعت مني كل شيء واحتلت أطرافا من مملكتي، واستولت على كل مصادري، ولا أستطيع شيئا، ومهما كان عجزي، ورغم أنها جردتني من كل إمكانيات التحرك، فإنها تستعد الآن لتحميلي مسؤولية كل الفوضى الحاصلة، إنني في قبضتكم، لقد جردتموني من كل سلاح فاعملوا بي ما تشاؤون**))، وأضاف جان جوريس: ((**إذا كنتم تعتبرون هذا مناشدة لفرنسا لتنفيذ الحماية، فإني أرى في موقف السلطان هذا أسمى شكل للاحتجاج من طرف الرجل، الذي قهرناه لدرجة التعجيز المطلق**)).

فمن منا، نحن المتهمين بتاريخ المغرب، اطلع على هذه الجزئيات المثبتة في الجريدة الرسمية الفرنسية وحدها؟ من منا قرأ هذا الواقع الرهيب في «مذكرات ليوطي» مثلا، وهو الذي كان ينتظر الساعات والدقائق للدخول إلى المغرب لتنفيذ البرنامج العسكري والاستعماري؟ ومن منا قرأ هذه البيانات في هذه المجموعة من الكتب الصادرة عن هذه الفترة ؟

لا أحد بالطبع.. فإن الأقلام وقتها كانت مسخرة للطعن لا للكتابة، للقدح في شخصية المغرب لا لتسجيل الوقائع بأمانة الكاتب، وأي أمانة ترجى من ضباط عسكريين فرنسيين كانوا يلعبون دور المراسلين الصحفيين، أو المؤرخين الاستعماريين.. ؟

يتبع